جامعة يحي فارس_المدية_

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية وأثرها على النمو الإقتصادي

دراسة تحليلية قياسية – الجزائر (2003-2015)-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

من إنـجـاز الطالب:

- **مناصري أحمد**

تحت إشراف الأستاذ :

- **أ.د/ بوفاسة سليمان**

لجنة المناقشة

أ. د/ رزيق كمال	أستاذ .جامعة البليدة2 .	رئيسا
أ .د/ بوفاسة سليمان	أستاذ .جامعة المدية .	مقررا
د/ شبوطي حكيم	أ.محاضر"أ"جامعة المدية.	عضوا ممتحنا
د / رتيعة محمد	أ.محاضر"أ"جامعة المدية .	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ))

سورة التوبة(103).

أحمد الله و أشكره الذي وفقني لإنجاز هذا العمل و أسأله

أن يهديني سبل الرشاد؛

ثم أشكر الأستاذ المشرف " بوفاسة سليمان "

على توجيهه و إشرافه؛

كما أشكر كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع

سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

مناصري أحمد

الملخص:

تعتبر الزكاة أداة مهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، نحاول في هذه الدراسة توضيح دور الزكاة في الإقتصاد الكلي، من خلال التطرق لعلاقة الزكاة ببعض المؤشرات الإقتصادية، ومحاولة قياس أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر، حيث توصلنا في الدراسة القياسية إلى أن زيادة الحصيلة الزكاة في الجزائر ب 1% سوف تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي ب 0.006%، وهي نسبة ضعيفة جدا تعكس واقع حصيلة الزكاة الرسمية في الجزائر، لكن عند تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر وجدنا أن الحصيلة مُعتبرة جدا، يمكن أن تستخدم كسياسة بديلة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والعيش الكريم لجميع أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، المتغيرات الإقتصادية، النمو الإقتصادي، الجزائر.

Abstract :

Zakat is an important instrument to achieve social welfare in a society in Islamic ideology. This study attempts to analyze the impact of Zakat on economic development using macro level data in Algeria. The overall analysis shows that Zakat has a positive impact on economic development in Algeria. More specifically, micro evidence shows that Zakat significantly enhances the welfare of the households.

Macro evidence also highlights that Zakat contributes to economic growth in Algeria though a statistical study to increase by 1% Zakat leads to economic growth by 0.006%. There is a small percentage. And these findings have will be for important implications for Algeria.

But when assessing the zakat in Algeria addresses poverty with the aid of zakat and it concludes that the institutionalization of zakat as an alternative strategy would provide the foundations for sustainable development and good life.

Keywords: Zakat, economic variables, economic growth, Algeri

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
اهداء وشكر	-
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول والأشكال	III
فهرس الآيات والأحاديث	VI

مقدمة عامة	أ-ط
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الزكاة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الزكاة وأحكامها الفقهية	3
المطلب الأول: ماهية الزكاة	3
المطلب الثاني: شروط الزكاة	6
المطلب الثالث: أهداف الزكاة	9
المطلب الرابع: الزكاة و الضريبة.	11
المبحث الثاني: وعاء الزكاة وطرق جبايتها	14
المطلب الأول: زكاة الثروة الحيوانية و الزراعية	14
المطلب الثاني: زكاة الثروة النقدية و الأسهم و السندات و عروض التجارة	19
المطلب الثالث: زكاة المستخرجات و رواتب الموظفين و المهن الحر	21
المطلب الرابع: مصادر أخرى للزكاة	23
المبحث الثالث: المصارف الشرعية للزكاة وعلاقها بالدولة .	25
المطلب الأول: علاقة الدولة بتحصيل وصرف الزكاة.	25
المطلب الثاني: الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة	27

المطلب الثالث: مقدار ما يأخذ كل صنف	30
المطلب الرابع: أصناف لا تدفع لهم الزكاة	31
خلاصة	**33**

الفصل الثاني: الدور الإقتصادي للزكاة وصلته بالنمو الإقتصادي	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: النمو الإقتصادي والنظريات المفسرة له	**36**
المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي	36
المطلب الثاني: تقدير النمو الإقتصادي	54
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي	58
المطلب الرابع: مصادر النمو الإقتصادي	62
المبحث الثاني: علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية	**47**
المطلب الأول: دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل وأثرها على الإستهلاك الكلي	47
المطلب الثاني: أثر الزكاة على الإدخار و الإستثمار	58
المطلب الثالث: أثر الزكاة على الإنفاق والإنتاج	62
المطلب الرابع: أثر الزكاة على الصادرات و الواردات	62
المبحث الثالث: دور الزكاة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي	**63**
المطلب الأول: الدور النقدي للزكاة وأثرها على التضخم	63
المطلب الثاني: الدور المالي للزكاة وأثرها على التشغيل	67
المطلب الثالث: أثر الزكاة على النمو الإقتصادي	73
المطلب الرابع: الزكاة كأداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي	76
خلاصة	**83**

الفصل الثالث: نمذجة إنعكاس الآثار الإقتصادية للزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد	**85**
المبحث الأول: واقع صندوق الزكاة في الجزائر	**86**
المطلب الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري	86
المطلب الثاني: جباية وتوزيع أموال صندوق الزكاة	94
المطلب الثالث: إستثمار أموال صندوق الزكاة	97
المطلب الرابع: التقييم الكمي لحصيلة صندوق الزكاة في الجزائر	97
المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	**101**
المطلب الأول: هيكلة الإقتصادي الجزائري	101
المطلب الثاني: النمو الإقتصادي خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	104
المطلب الثالث: النمو الإقتصادي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	106
المطلب الرابع: النمو الإقتصادي خلال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	109
المبحث الثالث: علاقة الزكاة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر والنموذج القياسي المقترح	**111**
المطلب الأول: محاولة تقدير حصيلة الزكاة المفترضة خارج قطاع المحروقات في الجزائر	111
المطلب الثاني: الدور الإقتصادي للزكاة في الجزائر	118
المطلب الثالث: تقديم النموذج القياسي ودراسة المتغيرات	131
المطلب الرابع: تقدير النموذج باستخدام السلال الزمنية وتحليل النتائج	134
خلاصة	**143**
خاتمة عامة	**145**
قائمة المراجع	**149**
قائمة الملاحق	**159**

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1):	نصاب زكاة الإبل.	15
الجدول رقم (2):	نصاب زكاة الغنم.	16
الجدول رقم (3):	نصاب زكاة البقر.	17
الجدول رقم(4):	يمثل زكاة الثروة النقدية.	20
الجدول رقم(5):	يوضح عدد طلبات القرض الحسن ونسبة المستفدين.	96
الجدول رقم(6):	تطور حصيلة زكاة خلال الفترة(2003-2015).	99
الجدول رقم(7):	تطور نسبة مساهمة أهم القطاعات في (PIB).	103
الجدول رقم(8):	هيكل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004).	105
لجدول رقم (9):	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2001-2004).	106
الجدول رقم (10):	المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	107
الجدول رقم (11):	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2005-2009).	108
الجدول رقم (12):	المجالات المستفيدة من برنامج التمية الخماسي (2010-2014).	109
الجدول رقم (13):	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2010-2015).	110
الجدول رقم (14):	زكاة الدخول الجارية المفترضة خارج قطاع المحروقات.	112
الجدول رقم (15):	زكاة رأس المال المفترضة في الجزائر.	113
الجدول رقم (16):	زكاة رأس المال المفترضة في الجزائر.	114
الجدول رقم (17):	إجمالي حصيلة الزكاة المفترضة خارج قطاع المحروقات في الجزائر.	115
الجدول رقم (18):	نسبة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة الى (PIB)في الجزائر.	116
الجدول رقم (19):	نسبة الزكاة إلى إجمالي الإستهلاك العائلي الجزائر.	119

الجدول رقم (20):	نسبة الزكاة إلى إجمالي الاستثمار الجزائر.	120
لجدول رقم(21):	مساهمة حصيلة الزكاة في التخفيف من البطالة في الجزائر.	122
الجدول رقم (22):	نسبة حصيلة الزكاة إلى الكتلة النقدية(M2) في الجزائر.	124
الجدول رقم (23):	نسبة حصيلة الزكاة إلى الايرادات العامة في الجزائر.	126
الجدول رقم (24):	نسبة حصيلة الزكاة إلى النفقات العامة.	127
الجدول رقم (25):	تحديد درجة تأخر السلسلة zakat.	130
الجدول رقم(26):	نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسة zakat.	136
الجدول رقم (27):	تحديد درجة تأخر السلسلة GDP.	137
الجدول رقم(28):	نتائج اختبار ديكي فولر المبسط(DF) للسلسة GDP.	137
الجدول رقم(29):	دراسة علاقة السببية بين السلسلتين (GDP)و(ZAKAT).	139

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم(1):	دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل في ولاية سيلابجور.	49
الشكل (2):	أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي.	51
الشكل رقم (3):	أثر الزكاة على الأموال المكتنزة.	56
الشكل رقم(4):	أثر الزكاة على الإستثمار.	58
الشكل رقم(5):	دور الزكاة في ضبط التضخم.	77
الشكل رقم(7):	دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي.	80
الشكل رقم(8):	تطور حصيلة الزكاة الرسمية بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة(2003-2015).	100
الشكل (9):	تطور نسبة كل قطاع إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة(2003-2015).	103
الشكل رقم (10):	تطور حصيلة الزكاة المفترضة بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة(2003-2015).	115
الشكل رقم(11):	حصيلة الزكاة المفترضة والرسمية في الجزائر خلال الفترة(2003-2015).	117
الشكل رقم(12):	معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي	141

1- فهرس الآيات الكريمات

ترتيب الآية	بداية الآية	رقم الصفحة
1	« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ...	3
2	« وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ...	3
3	« الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ...	3
4	« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ...	5
5	«وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ..	5
6	«وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ...	5
7	« آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ...	7
8	« وَأَتَوَهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتكم...	7
9	« وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ...	7
10	« وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ ...	9
11	« لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...	9
12	« قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ...	10
13	« إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ...	25
14	« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ...	25
15	« أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ...	27
16	«خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...	33

2- فهرس الأحاديث الشريفة

ترتيب الحديث	بداية الحديث الشريف	رقم الصفحة
1	« بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ...	5
2	((إِنَّما الصَدَقَة على ظُهْر غِنَى..	8
3	« لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَسْقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صدقةُ ...	8
4	« لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْس ذُوَّد مَنِ الْإِبِلِ صدقةُ ...	14
5	« في كل أربعين شاة، شاة ...	15
6	« فيما سقت الأرض و العيون أو كان عثريا ...	18
7	« فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ...	19
8	« فرض رسول الله صلى الله ...	27
9	« إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم ...	23
10	«... فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة ..	31
11	« إِنْ الصّدقةُ لَا تَنْبُغِي لِآلَ مُحَمَّدٌ، إِنَّمَا هِي أَوْسَاخُ النَّاسِ ...	31
12	« لا تَحِلُّ الصَّدقة لغنيٍّ ولا لِذي مِرَّةٍ سَويٍّ ...	32

مقدمة عامة

تمهيد

تهدف السياسات الإقتصادية المطبقة حاليا في مختلف دول العالم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، إلَّا أن الواقع أثبت أن هذه السياسات في كثير من الأحيان تعاني من نقائص وإختلالات أدت إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية متتالية، ومن أجل ذلك تتجه العديد من الدول إلى إيجاد بدائل مناسبة تقوم على أساس التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع، ويعتبر الإقتصاد الإسلامي الوجهة الجديدة لعديد من هذه الدول، حيث أصبحت تستخدم الأساليب الإسلامية في تمويل النشاط الإقتصادي، كإعتماد القروض بدون فوائد أو الإستثمارات القائمة على أساس المشاركة وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

كما تعتبر الزكاة من بين أبرز المؤسسات التي تعمل الدول الإسلامية على تفعيلها لأهميتها ومكانتها العظيمة في الإسلام، فهي الركن الثالث بعد الشهادتين والصلاة وتمثل مؤسسة التكافل والتضامن الإجتماعي في الإسلام، تحقق التآلف بين أفراد المجتمع وفي نفس الوقت طُهرة للمسلم الذي يؤديها ،والأصل في جمع الزكاة وتوزيعها أن تتولى الدولة ذلك لقوله تعالى ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...))[1] ، وإذا لم تقم الدولة بجمع الزكاة تقع المسؤولية على أصحاب الأموال من تجب فيهم الزكاة.

وتتميز الزكاة في التشريع الإسلامي بأنها نظام مُقنن ومُحكم وهو ما يتبين من خلال القواعد الشرعية التي تحكم وتضبط تطبيقها على أرض الواقع، سواء في طريقة جبايتها أو صرفها كما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى ((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))[2] .

فالزكاة تعتبر مؤسسة ذات طابع إجتماعي و إقتصادي تتميز بالثبات والدوام لا يطرأ عليها تغير ،جاء بها الإسلام لإعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع من أجل تحقيق التوازن الإجتماعي والإقتصادي حتى لا يصبح المجتمع يعاني من الطبقية التي تؤثر على تماسكه ووحدته.

وقد أُنشأت العديد من مؤسسات الزكاة (صناديق ،بيوت) ، تعمل على تحصيل الزكوات من مصادرها المتنوعة كما تتولى صرفها في مصارفها الشرعية، وذلك من خلال قوانين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف أو غيرها من

1- سورة التوبة الآية(103).

2-سورة التوبة الآية (60).

التسميات حسب نظام كل دولة، إلا أن القوانين التي تحكم الزكاة تختلف من دولة إلى أخرى، منها ما يقوم على أساس الإلزام مثل السودان اليمن السعودية ، ومنها ما يقوم على أساس الإختيار أو التطوع مثل الكويت البحرين، وعلى هذا الأساس الأخير قامت الجزائر بتأسيس صندوق الزكاة في سنة 2003م تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ومنذ ذلك الوقت وحصيلة الزكاة في ارتفاع مستمر تقريبا، من خلال الجهود المبذولة من أجل تفعيل دور الزكاة في الجزائر وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

وتساهم الزكاة في الإقتصاد الكلي من خلال تأثيرها على المتغيرات الكلية للنشاط الإقتصادي ،مثل تشجيع الإستثمار ومحاربة الاكتناز وزيادة الإنفاق الإستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي ودفع دورة الإنتاج نحو تحقيق النمو الإقتصادي، فتأثير الزكاة على المتغيرات الكلية للنشاط الاقتصادي ينعكس في النهاية على النمو الإقتصادي.

و في هذا السياق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الزكاة في النشاط الإقتصادي الكلي وإنعكاسها على النمو الإقتصادي في الجزائر ؟

يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إثبات علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية من جانب النظرية الإقتصادية، ثم نحاول معرفة هل للزكاة دور في النشاط الإقتصادي الكلي في الجزائر من خلال دراسة علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية وقياس أثرها على النمو الإقتصادي.

يمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم الضوابط الشرعية التي تُنظم جباية وتوزيع الزكاة ؟
2. كيف تؤثر الزكاة على النشاط الإقتصادي؟
3. ما هو واقع الزكاة في الجزائر وما تأثير ها على النمو الإقتصادي ؟

- **فرضيات الدراسة:**

1. تعتبر الزكاة أحد مكونات الإقتصاد الإسلامي ذات تنظيم محكم يشمل جميع مراحل جبايتها وصرفها، حيث حددت الشريعة الإسلامية بالتفصيل مصادر الزكاة ومعدلاتها وطرق جبايتها وتوزيعها .

2. تؤثر الزكاة على النشاط الإقتصادي من خلال مساهمة الزكاة في زيادة الإستهلاك العائلي والإستثمار الخاص والتخفيف من البطالة.
3. يوجد تأثير لحصيلة الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال مساهمة الزكاة في زيادة الإستهلاك الكلي والإستثمار الخاص لكن هذا التأثير ضعيف بسبب حداثة صندوق الزكاة في الجزائر.

- **أهمية البحث**

1. تنبع أهمية الموضوع من الدور الكبير الذي يمكن للزكاة أن تقوم به في الاقتصاد الكلي لو يتم تطبيق الزكاة في المجتمع تطبيقا كاملا من حيث التحصيل والتوزيع .
2. يحتاج الاقتصاد الكلي الإسلامي إلى إجراء دراسات نوعية متخصصة تربط ما بين الإطار النظري والتطبيقات المعاصرة للاقتصاد الإسلامي ،خاصة فيما يتعلق باقتصاديات الزكاة ،لأنها تمكن من قياس أداء الزكاة في المجتمع المسلم.
3. كما تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تقدير أثر حصيلة الزكاة على النمو الإقتصادي ومقارنتها ببعض الدول الرائدة في هذا المجال ، والبحث في سبل تفعيل صندوق الزكاة في الجزائر .

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1. زيادة الإهتمام الدولي بموضوع الاقتصاد الإسلامي وتبني العديد من الدول أساليب إسلامية في سياستها الإقتصادية .
2. إنشاء العديد من الدول الإسلامية مؤسسات خاصة بالزكاة من أجل تنظيم جمع وتوزيع الزكاة وتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية.
3. ندرة البحوث والدراسات التطبيقية التي تربط بين الزكاة والنمو الإقتصادي.
4. إتمام ما توصلت إليه في المذكرة التي قدمتها في شهادة ليسانس والرغبة الشخصية في التوسع والبحث في الاقتصاد الإسلامي خاصة موضوع الزكاة.

- **أهداف البحث**

1. التعرف على علاقة الزكاة ببعض المتغيرات الكلية للنشاط الإقتصادي.
2. التعرف على دور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي.
3. محاولة تشخيص واقع الزكاة في الجزائر
4. محاولة نمذجة أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام الأدوات الإحصائية .

- **الدراسات السابقة**

1) محيريق فوزي: "دور الزكاة في تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي الكلي "أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،(2013-2014).قام هذا الباحث من خلال دراسته بصياغة سياسة جديدة سماها السياسة الزكوية، والتي تحتوي على ستة أدوات أساسية كما حاول شرح دور السياسة الزكوية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ضمن نموذج التوازن الاقتصاد الكلي الإسلامي.

أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

- تستطيع الزكاة بخصوصية أدواتها أن تسهم في زيادة الإنتاج والإستثمار وكذلك التحكم في مستويات الأسعار ونسب التضخم والتقليل من نسب البطالة.
- تلعب الزكاة بكل أدواتها دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي
- تعد حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر أكبر بكثير من الحصيلة الرسمية حيث تمثل 0.02382% في 2006م و 0.01616% سنة 2009م ، من الحصيلة الممكنة، التي يمكن حسابها عن طريق الناتج الداخلي الخام، أما نسبة الزكاة الرسمية في ماليزيا تمثل 19.45% من الحصيلة المفترضة سنة 2006م،و تمثل 31 %سنة 2009م، وهذا ما يدل على تطور عملية تحصيل الزكاة في ماليزيا مقارنتا بالجزائر.

2) جبارة مراد "انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلي حالة الجزائر "مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشف ،الجزائر،2009م،قام الباحث بدراسة أثر الزكاة على أحد أهم مكونات الطلب الكلي وهو الاستهلاك من الناحية النظرية، ثم حاول معرفة أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي في الجزائر .

أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

- دالة الإستهلاك في الجزائر يحددها بصفة رئيسية (الدخل المتاح ،الكتلة النقدية ،عدد السكان ،التضخم) كانت مستقرة (نمو بطئ) خلال الفترة (1970-1985)،إلا أنها عرفت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1986-2006) عكست بوضوح طبيعة النظام الإقتصادي المتبع .
- بلغ الميل الحدي للإستهلاك في الجزائر على المدى الطويل 0.448 أما في المدى القصير 0.884 بسبب تأثير بعض العادات الاستهلاكية .
- الميل الحدي للإستهلاك لدى الفقراء أكبرُ منه عندالأغنياء، وأن سرعة تحويل الفقراء للدخل إلى استهلاك أسرع من الأغنياء، كما أن نسبتهم كافية لابتلاع أكبر نسبة من الزكاة في الجزائر؛ كل هذا يجعلنا نقول أن أثر الزكاة على دالة الإستهلاك يكون بكل تأكيد إيجابي جدا.
- مازالت حصيلة الزكاة(الرسمية) في الجزائر بعيدة عن قيمتها الحقيقية الواجب إخراجها وهو ما يُحجِم أثرها على الإستهلاك الكلي، و دورها في تحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية.

3) مختاري مراد "دور الزكاة في تشجيع الاستثمار، دراسة بعض التجارب الرائدة (صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)"،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية ،(2011-2012).ركز الباحث على دور الزكاة كأهم موارد مالي في اقتصاد الإسلامي ومصدر من مصادر تشجيع الإستثمار حيث احتوت الدراسة على جانب نظري وجانب عملي أو تطبيقي عبارة دراسة وتحليل استبيان موزع على شرائح من المجتمع لها علاقة بالموضوع .

أهم النتائج التي توصل لها الباحث :

- يتمثل أثر جباية الزكاة في الإقتراب من التشغيل الكامل، من خلال زيادة الحافز على الإستثمار والضغط على الموارد المُعطَّلة ليتم تشغيلها، إضافة إلى الحد من ظاهرتي التضخم والكساد وعلاج مشكلة البطالة.
- العمل على إعفاء دافعي الزكاة للصندوق من الضرائب أو جزء منها لتشجيع أصحاب الأموال على أداء زكاة أموالهم.
- إنشاء هيئات رقابة شرعية ومالية للصندوق، مهمتها النظر في الفتاوى الشرعية الحديثة.

4) بركان أنيسة" مؤسسة الزكاة بين النظرية والتطبيق دراسة تقييميه للتطبيق المعاصر للزكاة في الوطن العربي" (2003-2013). أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 (2015).

ركزت الباحثة على دراسة الزكاة من جانب مبادئ و ضوابط التي تحكم عملية إدارتها مؤكدا في ذلك على مسؤولية الدولة في الإشراف عليها ،بواسطة جهاز إداري منظم يتمتع بالاستقلالية و الكفاءة حيث تطرقت الباحثة إلى هذا الموضوع من الجانب النظري و التطبيقي من خلال ذكر بعض التجارب في الوطن العربي .

أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة:

- مؤسسات الزكاة في واقعنا العربي اتخذت شكلين رئيسيين مؤسسات قائمة على أساس الإلزام القانوني في التحصيل مثل السعودية و السودان ومؤسسات قائمة على أساس التطوع مثل تجربة الكويت و الأردن.
- صندوق الزكاة في الجزائر يسعي اليوم بعد مرور عشر سنوات من تأسيسه إلي تجاوز مرحلة التنظيم القائمة على التطوع إلي مرحلة التنظيم الإداري الهيكلي تحت إطار قانوني خاص ينظم شؤونه ويضبط أموره.
- من أجل بلورة وتعزيز مكانة مؤسسات الزكاة في البنيان التنظيمي لكل دولة، ينبغي التركيز على النشاط الإعلامي في هذه المؤسسات لما له من دور هام في ترقية مؤسسات الزكاة.

5) تقار عبد الكريم "آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة" ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس ،الجزائر (2014).

ركز الباحث في دراسته على تقديم دراسة تحليلية لظاهرة التضخم باعتبارها ظاهرة اقتصادية تمس كل الإقتصاديات العالمية المختلفة ،كما قدم حلول نظرية و تطبيقية لظاهرة التضخم في الجزائر ،أما في الجانب التطبيقي قام بإبراز الخصائص الفنية للزكاة باعتبارها أداة للسياسة المالية ومدى إمكانية إستخدامها كأداة لتأثير على التضخم في الجزائر بجميع أنواعه.

أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

1. توجد عدة نظريات حاولت تفسير التضخم، غير أن كل نظرية لا تناقض الأخرى في جوهرها لكن الإختلاف بين النظريات قد يرجع في حقيقة الأمر إلي ارتكاز كل مدرسة على مصادر حدوث القوي التضخمية.
2. لا توجد في الجزائر سياسة واضحة المعالم لضبط التضخم أو الضغط عن أسبابه.
3. يمكن للدولة الجزائرية إستغلال موارد الزكاة واستخدامها في معالجة الأزمات الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

6) عقبة عبد اللاوي ، محيريق فوزي ،"نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي ،مقالة منشور على شبكة الانترنت (2014).

ركزا الباحثين في دراستهما على عرض نموذج اقتصادي لاربوي –زكوي –وتحديد آليات التوازن فيه من خلال معادلات مكونة لهذا النموذج ،كما ابرزا دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي .

أهم النتائج التي توصلا لها الباحثين:

1. الآثار الإقتصادية لحصيلة الزكاة المفترضة على الإستهلاك العائلي و الإستثمار والبطالة والناتج الداخلي الخام أكبر بكثير من أثر حصيلة الزكاة الرسمية .
2. حصيلة الزكاة المتوقعة و الموجهة للإستهلاك كفيلة بالقضاء على الفقر.
3. زيادة حجم الناتج الداخلي الخام بعد تطبيق فريضة الزكاة بلغت الثلث وذلك سنة 2009.

- **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

1) تحديد أثر الزكاة على أهم المتغيرات الكلية للنشاط الإقتصادي في الجزائر.
2) دراسة الزكاة من الجانب التطبيقي والإحصائي من خلال تحديد دورها في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي في الجزائر .
3) محاولة نمذجةأثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2003.2015.في ظل النقص الكبير للدراسات القياسية في هذا الموضوع.

- **صعوبات البحث:**

1) نقص المراجع والدراسات التي تتعلق بالإقتصاد الكلي الإسلامي.

2) لا توجد بيانات مفصلة عن حصيلة الزكاة رغم أن عملية تحصيل الزكاة وتوزيعها تتم خلال السنة كلها، ونفس الشيء بالنسبة للقرض الحسن.

- **حدود الدراسة :**

بالنسبة للحدود الموضوعية تتمثل في الجانب النظري للدراسة سوف نتطرق إلي كل ما يتعلق بالزكاة من الجانب التشريعي في الإسلام أو الجانب الاقتصادي،من خلال دراسة أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ثم تحليل دور الزكاة في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي .أما دراسة التطبيقية تكون على الجزائر بالإعتماد على الإحصائيات الرسمية وذلك من خلال محاولة نمذجة أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر و تحليل نتائجها.

الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة من بداية تأسيس صندوق الزكاة 2003 إلي غاية سنة 2015.

- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة إخترنا المناهج التالية؛ المنهج الوصفي من أجل تحديد الإطار التشريعي للزكاة ودورها في الإقتصاد الكلي من خلال دراسة أثرها على المتغيرات الكلية للنشاط الإقتصادي ، ومن أجل قياس أثر الزكاة على النمو الإقتصادي سوف نستخدم المنهج التجريبي من خلال الأدوات الإحصائية ،بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي من أجل إستقراء النتائج، و أهم العوامل المساعدة على تفعيل صندوق الزكاة في الجزائر .

- **هيكل البحث :**

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، فإن البحث تضمن إضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة ثلاثة فصول:

استهلنا بحثنا بالفصل الأول(**مفاهيم أساسية حول الزكاة**) بعرض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالزكاة وأحكامها الشرعية وذلك ضمن ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الزكاة وخصائصها وشروطها، وتضمن المبحث الثاني أوعية الزكاة من خلال توضيح الأموال التي تجب فيها الزكاة ونسبة الزكاة لكل صنف، كما حددنا طرق إخراج الزكاة وأحكامها الفقهية ، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للمصارف الشرعية للزكاة من خلال عرض الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة ومقدار ما يأخذ كل صنف والأصناف التي لا تصرف لها الزكاة.

أما الفصل الثاني (**الدور الإقتصادي للزكاة وصلته بالنمو الإقتصادي**)، تم التطرق فيه لدراسة علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية وإنعكاسه على النمو الإقتصادي وذلك ضمن ثلاثة مباحث، تم استعراض في المبحث الأول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، وفي المبحث الثاني علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية ،أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه لدور الزكاة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي.

وأخيرا الفصل الثالث (**نمذجة إنعكاس الآثار الإقتصادية للزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر**)، يمثل الدراسة التطبيقية والقياسية لما توصلنا له في الجانب النظري حيث تضمن هذا الفصل بدوره ثلاثة مباحث، المبحث الاول خصصناه لدراسة واقع صندوق الزكاة في الجزائر أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لدراسة واقع النمو الإقتصادي في الجزائر، ومن أجل قياس أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر قمنا في المبحث الأخير بدراسة تطبيقية لأثر حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة على المتغيرات الإقتصادية ، ثم قدمنا نموذج قياسي يربط بين الزكاة الرسمية في الجزائر كمتغير مستقل والنمو الإقتصادي كمتغير تابع.

الفصل الأول :

مفاهيم أساسية حول الزكاة

تمهيد

الزكاة فريضةٌ إسلامية، وهي رابطةٌ دينية بين الإنسان وخالقه، وبينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه، كما أنّها جزءٌ من النظام المالي والاجتماعي في الإسلام؛ وذلك لما لها من الآثار الحميدة على الاقتصاد والمجتمع، وهذا ما جعلها تحتل مكانةً سامية في قلوب المسلمين وضمائرهم.

وحتى تتمكن الزكاة من تحقيق الدور المنوط بها في المجتمع المسلم حدَّد الشارع الحكيم بوضوحٍ الحكم الشرعي لها، والأموال التي تجب فيها، وشروطها، وكذا مستحقيها، بل إن الله تعالى لم يدع أمر جبايتها للأفراد، وإنما جعلها جزءً أساسياً من أعمال ولي الأمر في الدولة المسلمة، إذ عليه جبايتها من مصادر الأموال التي حدَّدها القرآن والسنة، وفقاً للأحكام والقواعد التي وضعها الإسلام؛ لتحقيق مبادئ العدالة والكفاءة في الجباية، ومن ثم إنفاقها في مصارفها الشرعية وفقاً لما يخدم أهداف السياسة المالية العامة، المتضمنة أهداف الفرد والمجتمع المسلم.

وفي هذا السياق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للزكاة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتعلق بالزكاة وأحكامها الفقهية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لوعاء الزكاة، وفي الأخير في المبحث الثالث سوف نبين كيف يتم توزيع الزكاة ومقدار ما يأخذ كل صنف والأصناف التي لا تصرف لها الزكاة.

لمبحث الأول: الزكاة وأحكامها الفقهية

الزكاة تكليفٌ من الله، فُرضت في المدينة المنورة في شوال العام الثاني للهجرة؛ وقد دلَّت على وُجوبها دلائلٌ في كتاب الله تعالى، وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع الأمة، نحاول في هذا المبحث تحديد مفهوم شامل للزكاة من خلال استعراض مجموعة من التعاريف الفقهية الخاصة بالزكاة وأهم خصائصها وشروط وجوبها وأهدافها.

المطلب الأول: ماهية الزكاة

بغية الإحاطة بمفهوم الزكاة كان لابد من التطرق إلى تعريف فريضة الزكاة، مع ذكر أدلة وجوبها، ثم معرفة خصائصها.

أولا– تعريف الزكاة

1– الزكاة لغة: تَعْنِي الزِّيَادَةُ وَالنَّمَاءُ، وَتَدُلُّ أَيْضًا عَلَى الطَّهَارَةِ فَهِيَ تُزْكِي المالَ الَّذِي تَخْرُجُ مِنْهُ، وَتُزْكِي نَفْسٌ المزكي، لِقَوْلَهُ تَعَالَى: « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»[1] أَيُّ تطهرهمْ بِهَا مِنْ الْبُخْلِ و الطَّمِعَ ، و تَزَكِّي أَنَفْسُهُم، وَتَعْنِي كَذَلِكَ البَرَكَةُ لِقَوْلَهُ تَعَالَى :« وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ »[2] أَيُّ أَنْ اللهَ يُضَاعِفُ للإنسان المزكي بِالزِّيَادَةِ والبركة فِي مَالِهُ، وهي مدح، إذ نقول زَكَّى الرجل نفسه، أي وصفها فمدحها وأثنى عليها[3] .قال تعالى: « الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ »[4]

2 – الزكاة شرعا: اخراج نصيب مقدر شرعا في مال معين، لأصناف مخصوصة على وجه مخصوص[5].

1- سورة التوبة الآية 103.

2_ سورة الروم الآية 39.

3- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 2، 1973، ص 40.

4 – سورة النجم، الآية32.

5- د.عبد الله بن المنصور الغفيلي نوازل الزكاة ،بنك البلاد باشتراك مع دار الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية ،الطبعة الأولي،2008،ص44.

شرح التعريف:

- **نصيب مقدر شرعا:** يراد به بلوغ المال المزكي النصاب، ويختلف هذا النصاب الذي لا تجب الزكاة دونه باختلاف المال.
- **مال معين:** وهو المال النامي بطبيعته كالسائمة، أو القابل للنماء بتدخل الأفراد باستغلاله واستثماره.
- **لأصناف مخصوصة:** يراد به الأصناف الثمانية الواردة في قوله تعالى بقوله تعالى: « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ». [1]
- **على وجه مخصوص:** يراد بها توفر شروط الزكاة، كالإسلام و الحرية و الملك التام بالإضافة الى الحول في الأموال المعدة لذلك أو اكتمال النصاب في مصادر الثروة المختلفة وغيرها من الشروط التي سوف نتطرق لها بالتفصيل في مطلب خاص بها.

و الزكاة في المذهب المالكي هي: مالٌ مخصوص في زمنٍ مخصوص، إذا بلغ قدراً مخصوصاً يُصرف في جهاتٍ مخصوصة[2].

3- الزكاة في الاصطلاح الاقتصادي : يُعرف الفكر الاقتصادي الإسلامي الزكاة بأنّها فريضةٌ مالية تقتطعها الدولة، أو من ينُوب عنها، من الأشخاص العامة أو الأفراد، قصراً، وبصفةٍ نهائية، دون أن يُقابلها نفعٌ معين، وتستخدمها في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة[3].

1- سورة التوبة، الآية 60

2- عبد السلام علوش: فقه المذاهب الأربعة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص 386.

3 - غازي عناية، الزكاة والضريبة، دار إحياء العلوم، بيروت، 1995، ص 21.

كما تعرف الزكاة بأنها مورد هام من الموارد المالية ذات قيمة محددة، مفروضة على الأموال بمختلف أصنافها ويتنوع معدلها من وعاء لآخر، وهي بالإضافة إلى كونها مورد مالي فهي أداة انتاج واستثمار بل إنها أداة لإعادة توزيع الدخل[1].

ثانيا – دليل مشروعيتها

1- **القرآن الكريم**: يقول تعالى:« وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ »[2]. وقال تعالى : « وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ »[3].

2- **السنة المطهرة**: عَنِ اِبْنُ عُمَر رَضِيّ اللَّه عَنهُمَا أَنَّ رَسُول اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَال:((بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةٌ أَلَا إِلَهُ إلا اللَّه، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُول اللَّه، وإقام الصَّلَاَةِ، وإيتاء الزَّكَاةِ، وَصُوِّمَ رَمَضَانَ، وَحُجَّ الْبَيْتِ مِنَ اِسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)).[4] وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِياً أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: تَعْبُدُ اللَّهَ لا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتَصُومُ رَمَضَانَ، قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا))[5].

3- **الإجماع**: وقد أجمع علماء المسلمين على أنها فرض ومن أنكرها فقد كفر وأعتبر مرتدا على الاسلام[6].

ثالثا: خصائص الزكاة

للزكاة خصائص عديدة نذكر منها[7]:

1- صالح صالحي، السياسة المالية و النقدية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، الجزائر، الطبعة 1،2001،ص94.

2- سورة البقرة الآية 110.

3- سورة المؤمنون الآية 4.

4- رواه مسلم ، باب الزكاة، رقم 16.

5- رواه البخاري ومسلم .

6 – أبو بكر الجزائري، رسائل الجزائري، الرسالة الثانية الزكاة، مكتبة لينة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية،1994،ص19.

7- أنظر:

– طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الإسلامي: المال، الربا، الزكاة، ، دار وائل للطباعة والنشر، الط1بعة1، ص(169-171).

– يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص 73.

– محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1989م، ص(62-64).

– غازي عناية، مرجع سابق، ص 19.

1- إن الزكاة لم تكن مجرد عمل طيب من أعمال البر، وإنما هي فريضة تتمتع بأعلى درجات الإلزام الخلقي و الشرعي.

2- تتحمل الدولة المسلمة مسؤولية جبايتها بالعدل و توزيعها بالحق .

3- حصيلة الزكاة لم تترك لأهواء الناس أو لتسلط الحكام بل حدد الإسلام مصاريفها ومستحقيها.

4- لا تنحصر الزكاة في كونها معونة مؤقتة لسد حاجات عاجلة للفقراء وتخفيف شيء من بؤسهم، ثم تركهم بعد ذلك لأنياب الفقر والفاقة، بل تهدف الى القضاء على الفقر بتوفير مناصب شغل دائمة لهم، وتحقيق التطور الاقتصادي وتعميم الرقي الاجتماعي.

5- إن الطابع الإلزامي للزكاة يرخص استخدام القوة العمومية اذا دعت الضرورة لذلك، ويعاقب مانعها بصرامة.

6- الزكاة تختلف عن الضرائب التي تقتطع من ذوي الدخل المحدود وحتى الفقراء، لتنفق في ما بعد في مجالات ينتفع بها الأغنياء و الفقراء على حد سواء.

7- إن الزكاة باعتبارها نظام اقتصادي ترمي إلى تحقيق أهداف روحية ومعنوية واجتماعية واقتصادية.

المطلب الثاني: شروط الزكاة

تقسم شروط الزكاة إلى شروط وجوب وشروط صحة

أولا: شروط المزكي (شروط وجوب).

1- **الاسلام:** أن يكون مسلما فلا تجب الزكاة في غير المسلم؛

2- **الحرية:** أن يتمتع المسلم بالحرية الكاملة فلا زكاة على الرقيق (العبيد)؛

3- **أن يملك المسلم الحر النصاب:** وهو مقدار من المال الذي تجب فيها الزكاة محددة شرعا ،فمن ملكه وقد حال عليه الحول أصبحت الزكاة واجبة في حقه، هذا في الأصناف التي تتعلق بالحول أما الزروع والثمار لا يشترط فيها الحول[1]؛

4- **البلوغ و العقل:** يتعلق الأمر هنا بمال الصبيان والمجانين، حيث هناك اختلاف بين الفقهاء حول زكاة الصبي والمجنون هناك من اشترط العقل وهم بعض الحنفية دون غيرهم، ومنهم من رأي وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون لأن الزكاة حق في المال لا تسقط على غير العاقل، ويطالب الولي بإخراج زكاة المال (المال الزائد عن الحاجات الأساسية) لصبي و المجنون؛

والأولى كما قال بعض المالكية أن تقضي بذلك محكمة شرعية ليرفع حكم الخلاف، ولا يتعرض الولي للمطالبة بالتعويض.

5- **النية:** يشترط لصحة أداء الزكاة نية المزكي بقلبه وأن هذا المال المعطي لمستحقيه هو زكاة مفروضة عليه،والقول بأن النية شرط في الزكاة اتفق عليه جميع الفقهاء ؛[2]

ثانيا: شروط المال المزكي (شروط الصحة).

1- **الملكية:**ويقصد بها تمام الملك في التصرف والنفعة، بحيث يكون بيده وتحت تصرفه، ويجب التنبه هنا أن الملك المقصود هنا هو ملك التصرف، لأن الملك الحقيقي بيد الله تعالي.

[1] -- يوسف القرضاوي ،فقه الزكاة مرجع سابق،،ص119.

2 - د. الشيخ حسن أيوب ،فقه العبادات بأدلتها في الاسلام، دار السلامة للطباعة والنشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية،2003،ص358.

قال تعالى:« آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ » [1] فنحن مستخلفين في هذا المال ويجب علينا شكر الله تعالى بتزكية هذا المال.

وَقَالَ تعَالَى:« وَأَتَوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتكم »[2]، وهي دليل على شرط الملكية في الزكاة.

2- النماء:

أن يكون المال الذي تأخذ منه الزكاة ناميا بالفعل أو قابل للنماء، ومعني النماء أن يدر على صاحبه ربحا أو دخل أو ايراد، والنماء نوعان حقيقي وهو الزيادة والتوالد والتناسل، ونماء تقديري وهو القابلية للنماء وذلك عن طريق استثمار المال، أو استخدامه في التجارة.

ودليل هذا الشرط من القرآن الكريم لِقَوْلَهُ تَعَالَى :« وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ »[3]، وتحمل هذ الآية كما قال الفقهاء معني أخر وهو أنما الزكاة تجب في الأموال القابلة للنماء و التضاعف، ولذلك تتعلق الزكاة بالمال الذي يقدر صاحبه تنميته، ومن السنة المطهرة أخذ العلماء الدليل من الحديث الصحيح في عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ :((لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ . وَفِي لَفْظٍ : إلاَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي الرَّقِيقِ))[4]،أي ليس فيها زكاة بإستثناء زكاة الفطر.

3- بلوغ النصاب:

وهو بلوغ المال مقدار معين يسمي النصاب، وهوشرط اتفق عليه جميع الفقهاء في غير زرع ولا ثمار أو معادن[5]، أي النصاب يتعلق بالأموال دون الأصناف الأخرى،دليل هذا الشرط في وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّم

1- سورة الحديد الآية 7.

2 - سورة النور الآية33.

3- سورة الروم الآية 39.

4 -شرح أحاديث عمدة الاحكام ، رقم الحديث 177.

5- د. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة،، مرجع سابق، ص(127-161)

« لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَسْقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صدقةُ »[1] وهو ما يقتضيه القياس على الأموال الأخرى من الأنعام و النقود وعروض التجارة.

4- الفضل عن الحوائج الأصلية:

الحاجة الأصلية هي الأشياء التي لا يستطيع الأنسان الإستغناء عنها لأنها من ضروريات البقاء وقوام البدن والحاجة الأصلية لا تكون في العادة نامية وَلِاِمُعْدَة لِلنَّمَاءِ مثل دابة الركوب، المسكن، الكتب، الاثاث، الثياب، فكلها من الحاجات الأصلية و غير نامية، ودليل على ذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة قال، قال النبي صلى الله عليه وسلم ((لَا صدقةُ الَّا عَنْ ظُهْر غَنِيّ)) وفي رواية أخري ((إِنَّما الصَدَقَة على ظُهْر غِنَى))[1].

5- السلامة من الدين

يشترط لصحة الزكاة الخلو من الدين، فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فلا تجب عليه الزكاة، ولو كان اليدين من غير جنس المال المزكي، ولو كان دين خراج أو حصاد أو حرث، ويمنع الدين زكاة الأموال الباطنة كالنقود وعروض التجارة و المعادن والأموال الظاهرة كالمواشي والحبوب، والثمار، فمن كان عنده مال تجب فيه الزكاة، وعليه دين فليخرج منه بقدر ما يفي دينه أولا ثم يزكي الباقي إن بلغ النصاب، هذا رأي الحنابلة؛ ولم يشترط الشافعية فراغ المال من الدين اطلاقا، وفصل الحنفية الدين الى ثلاثة أصناف، أما المالكية فإن كان الدين ينقص النصاب و ليس لديه ما يفي به غير مال الزكاة فلا تجب عليه زكاة الأموال، إن لم يكونا من معدن أو ركاز، أما الحرث والماشية فتجب زكاتها ولو مع الدين[2].

1- رواه البخاري باب الزكاة برقم 1405.

2- عبد الرحمان الجزائري ، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، الجزء الأول، 2003،ص 540.

6- حولان الحول

ومعناه أن يمر على المال إثنا عشر شهرا قمريا، وهذا الشرط بالنسبة للنقود والأنعام و السلع التجارية، لما روى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ((لَا زَكَاةَ فِي مَالَ حَتَّى يُحَوِّلَ عَلَيْهِ الحُولَ))، وهذا ما اجتمع عليه فقهاء الأمصار.

أما الزروع والثمار والعسل والمستخرج من المعادن والكنوز ...فلا يشترط دوران الحول.

قال تعالى:« وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» والذي نخلص اليه في شروط المال الواجب للزكاة.[1]

"أن المال الذي يستوجب الزكاة يشترط فيه أن يكون مملوكًا ملكًا تاما، ناميا، بالغا للنصاب، فاضلًا عن الحوائج الأصلية سالما من الدين، حال عليه الحول".

المطلب الثالث: أهداف الزكاة

تهدف الزكاة الى تحقيق العديد من الأهداف السامية التي تضمن لأفراد ساعدة الدارين، فزكاة عبادة مالية يترتب عليها مزيا اجتماعية واقتصادية يمكن تلخيص أهدافها في النقاط التالية[2] :

أولا: أهداف تعبدية

1- طاعة الله سبحانه وتعالى:

اخراج المسلم الزكاة بنفسه في مواعدها وبمقاديرها المقررة لمن يستحقها بنفس راضية وإيمانا بها واعتقادا بفرضيتها، إنما يمثل صورة من صور الإيمان الصادق والطاعة لأمر الله مصدقا لقوله تعالى: « لَّيْسَ الْبِرَّ

1 - سورة الأنعام الآية 141.

2 -- كمال خليفة أبو زيد احمد حسن على حسن، محاسبة الزكاة، دار جامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص33.

أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ» [1] فأداء الزكاة إنما هو امتحان لإيمان الفرد بالله تعالى وتقربه اليه وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم.

2- علاج البخل والشح:

زكاة تحرر النفس من ذل العبودية للمال التي قد تؤدي ببعض الناس إلى الغفلة عن طاعة الله تعالى، ولاشك أن إقبال المسلم على هذه الفريضة بنفس راضية معناه التخلص من البخل والشح.

3- اطمئنان النفس:

فلا شك أن الزكاة تحقق الطمأنينة والاستقرار للغني والفقير على حد سواء، فهي بالنسبة للغني نفس مطمئنة بطاعة الله والتقرب اليه، وبالنسبة للفقير نفس مطمئنة لا تقلق من الغد لأن الله تعالى جعل لها حقا في مال الغني بما يكفي لسد حاجته، ولو أدي المسلمون زكاة مالهم ما وجد فقير بينهم وعاش المجتمع كله في طمأنينة وسكينة[2].

4- تطهير المال و تنميته:

إن الجزء المقتطع من المال الذي يسمى زكاة، سمي بهذا الإسم لأنه يزكي بقية المال أي يطهره ويكون سببا بإذن الله في حمايته من الآفات لقوله صلى الله عليه وسلم، عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنه- قال: قال رجل يا رسول الله أرأيت إن أدى الرجل زكاة ماله؟ فَقَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ ((مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ ذَهَبَ عَنْهِ شّره))،والزكاة تنمية للمال بسبب ما يخلفه الله تعالى من بركة و

1- سورة البقرة الآية 177.

[2] - عماد حمدي محمد محمود، الزكاة والضريبة ،مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014،ص 12.

ورزق لعبده المزكي، قال تعالى « قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ » .[1]

ثانيا: أهداف اجتماعية

وفر الزكاة الأمن في المجتمع، فهي تأمين ضد الفقر والحرمان، وتعين الغارمين، ونظام فريد لتآلف القلوب، وتطهير نفس الآخذة والمعطي لها، الأول من الحسد والضغينة والثاني من الشح والأنانية، التي تؤدي الى تحقيق التكافل والتضامن الإجتماعي الذي يؤدي في النهاية الي تحقيق التوازن الإجتماعي بالقضاء على الطبقية في المجتمع، وكذلك من الأهداف الإجتماعية توفير أفراد منتجين من خلال محاربة البطالة وتوفير مناصب شغل دائمة.

ثالثا: أهداف إقتصادية

1-زيادة الإستثمار والدخل الوطني

الزكاة تستحق فيما زاد عن الحاجة الأساسية لصاحب المال وبالتالي تكون المنفعة الحدية لهذه الأموال عند حدها الأدنى إن لم تكن معدومة وفي نفس الوقت المنفعة الحدية للأموال لدى الفقراء تصل الى حدها الأقصى، ولذلك اقتطاع جزء معلوم من أموال الأغنياء وتحويله الى الفقراء يؤدي الى تحويل هذه الأموال من يد تصل فيها المنفعة الحدية للمال إلى حدها الأقصى إلى يد تصل المنفعة الحدية فيها إلى حدها الأدنى، يترتب على ذلك زيادة الطلب على السع و الخدمات لإشباع حاجاتهم الأساسية مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وثم الدخل الوطني،[2] ومن ناحية أخرى يحث على استثمار الأموال حتى لا تأكلها الزكاة، وبذلك تشجع الزكاة صاحب المال على الإستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل.

1- سورة سبأ الآية39.

[2] -كمال خليفة أبو زيد احمد حسن على حسن، محاسبة الزكاة، مرجع سابق، ص (35-37).

2- اعادة توزيع الدخل و الثروة

يعتبر أخذ الزكاة من أموال الأغنياء و تحويلها الى الفقراء و المحتاجين نوع من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروات في المجتمع بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع، وبذلك يمكن تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي عن طريق توسيع قاعدة التملك وإغناء الفقير دون أن تتركز ملكية المال في يد الأغنياء فقط.

المطلب الرابع: الزكاة و الضريبة.

أحياناً يتبادر إلى الذهن أنَّ الزكاة ما هي إلاَّ نوعٌ من أنواع الضرائب، وأنه يمكن أن نستغني بالزكاة عن الضريبة، أو العكس، غير أن هذا غير صحيح إلى حدٍّ بعيد لأن:

أولاً_ الزكاة لا تُعد ضريبة:

يمكن أن نتبيَّن أنَّ الزكاة ليست ضريبة، وذلك من خلال معرفة الأساس الذي بُنيت عليه كل منهما؛ فالزكاة أساسُها أنَّها فريضةٌ دينية، ركنٌ من أركان الإسلام، وَهِي مُدَدٌ يُغَذِّيَ الْإِيمَانُ، ويُطهِّر النفوس، أما أساس بناء الضريبة فيختلف تماماً عن الزكاة، فالضريبة فريضةً مالية تقتطعها الدولة جبراً من المكلفين، بدون مقابلٍ لتمويل النفقات العامة، والبلاد في حاجةٍ لهذه المعونة والمساعدة، إذن ارتبطت الضريبة بوجود حاجةٍ إليها، أمَّا الزكاة فهي فرضٌ إيماني يجب إخراجُها، سواءً وُجدت حاجةٌ، أم لم تُوجد، حتى لو كانت ميزانية الدولة في حالة فائض مالي، فهي بمثابة موردٍ دائم للفقراء المحتاجين[1].

مِنْ هُنَا يَتَّضِحُ أُنَّ مَصْدَرُ التَّشْرِيعِ فِي الزَّكَاةِ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانهُ وَتُعَالَى، ذلك التشريع الشامل الثابت العادل، أما مصدر التشريع في الضريبة هو الدولة وهو تشريعٌ غير شامل ولا ثابت وليس عادل.

[1] – كمال خليفة أبو زيد وأحمدحسن علي حسين،مرجع سابق، ص ص39.38.

وخلاصة القول أن الزكاة ليست بضريبة، وإن لاحظنا تشابها بينهما يتمثل في أنَّ كليهما فريضتان ماليتان إجباريتان غير مربوطتين بمنفعة، تتولى الدولة أمر جبايتهما وتوزيعهما، لأجل النفع العام، كما أن هذا الشبه يُعتبر ظاهرياً فقط، لكن يوجد إختلاف جوهري بينهما يكمن في التشريع والأهداف المنوطة.

ثانياً– أوجه الإختلاف بين الزكاة و الضريبة:

يمكن ملاحظة أوجه الاختلاف من وجوهٍ عدَّة منها:

1- من حيث الوجوب:

باعتبار الزكاة تكليفاً ربانياً فإنّ التهرب من أدائها يكون أقلّ، لأنَّ العبد يُؤديها خوفا وتقرباً إلى ربِّه، وعلى العكس من ذلك الضريبة باعتبار أنها مفروضة من الدولة، فإن التهرُّب منها يكون أكثر من الزكاة خاصة أن كثيرا من الناس يعتبرونها غير عادلة.

2– من حيث المنفعة و الهدف:

هدف الضريبة يعكس هدف الحكام، لذلك يمكن أن ينعكس سلبا على الفقراء، كما أنَّ منفعتها دنيوية تتمثل في الصالح العام، أَمَّا الزَّكَاةُ فَهَدَفُهَا يَعْكِسَ مَشِيئَةُ اللَّه الَّتِي لَا يُمْكَنَ أَنْ تُكَوِّنَّ إلاَّ لِمَصْلَحَةِ الْعُبَّادِ، إضافةً إلى أن المنافع المرجوة من أداء الزكاة تتعدى الحياة الدنيا إلى الحياة الآخرة.[1]

3– من حيث الجمع و التوزيع:

تختلف محاسبة الزكاة عن محاسبة الضريبة، وذلك من خلال:

[1] - حسين حسن الخطيب، محاسبة الزكاة، فقها وتطبيقا ،دار يافا العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن،2005،ص(66،70).

أ- لاترتبط الضريبة في ضرائب الدخل إلاَّ على صافي الدخل الناتج عن نشاطٍ معين دون إحتساب رأس المال، في حين ترتبط الزكاة بأصل المال كزكاة الثروة النقدية، أو بأصل المال والنماء، كما في زكاة الأنعام وعروض التجارة، أو بالنماء فقط، كما في زكاة الثروة الزراعية، ولذلك لا تستحق الضريبة إلاَّ عند تحقق الربح، بينما لا تتوقف الزكاة على تحقيق ربحٍ أو خسارة، لأنَّها مفروضةٌ على رأس المال متى بلغ نصاباً.

ب- تعتمد معظم الضرائب على المعدلات التصاعدية، حيث تزيد النسب الضريبية كُلَّما زاد وعاء المادة الخاضعة لها، وعلى عكسٍ من ذلك الزكاة، إذ تأخذ بالمعدل الثابت مهما كانت الزيادة في وعاء الزكاة.

ج- ترتكز المحاسبة الضريبية على مبادئ منها: مبدأ تحقق الإيراد، أي أن الضريبة تفرض على الإيرادات الحقيقية، كما أنَّها تعتمد مبدأ سعر التكلفة أو السوق، أيُّهما أقل عند تقييم وعاء الضريبة، أما محاسبة الزكاة فهي تعترف بالإيراد، سواءً كان حقيقياً أو تقديرياً، مثلاً تعترف بالزيادة في القيمة السوقية للمخزون على الرغم من أنَّه لا زال مخزوناً ولم يُبَع بعد، كما أنَّها تستخدم مبدأ التقويم على أساس القيمة السوقية الحاضرة وقت حساب وعائها.

د- قد تشتمل الأوعية الضريبية على أموالٍ حرام، أمَّا وعاء الزكاة فلا يمكن أن يتضمن إلاَّ حلالاً، لِأَنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إلاَّ طَيِّبًا.

هـ- لما كانت الدولة مسؤولةً عن جباية كل من الزكاة والضريبة، فَإِنّهَا وإن لم تقم بتحصيلها فإن ذلك يُعفي المكلف بالضريبة من أدائها، بينما الزكاة لا تسقط عن المكلف بمجرد امتناع الدولة عنها، بل تبقى واجباً عليه في أدائها، وإلاَّ اعتُبر مُقصِّراً في عبادته.

إذن مما سبق يتضح أنَّ الزكاة ليست ضريبة، كما أنَّه لا يمكن أن نستغني بالزكاة عن الضريبة، بل فقط يمكن القول أن الزكاة أكثر فاعلية من الضريبة في تحقيق الأهداف الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى سعة وعائها وسهولة

تحصيلها الناتجين عن فهم واستيعاب المكلفين بدفعها، على أنّها مُؤشرٌ على البركة والنماء والطهارة، وأكثر من ذلك الثواب والمغفرة في الآخرة[1].

المبحث الثاني: وعاء الزكاة وطرق جبايتها

الزكاة تختلف بإختلاف المال المزكي من نقدٍ وعينٍ وزرع وغيرها، وقد بينت السنة بياناً مفصلاً أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة ومقاديرها وما يجب فيها.

المطلب الأول: زكاة الثروة الحيوانية و الزراعية

أولا: زكاة الثروة الحيوانية

سوف نتطرق في البداية إلى شروط زكاة الأنعام ثم مقدار الزكاة فيها بمختلف أصنافها.

1- **شروط زكاة الأنعام:**

أ. أن تبلغ النصاب: وقد حدد خمسة للإبل، وثلاثين للبقر، أربعين للشاة.[2]

ب. أن يحول عليها الحول: وهو أن يمر على الأنعام اثنا عشر شهرا قمريا في ملكه.

ت. أن تكون سائمة: وهي المكتفية بالرعي المباح في أكثر أيام السنة، وهو ما ذهب اليه جمهور العلماء وخالفهم فيه مالك وربيعة وأوجبوا الزكاة حتي في المعلوفة[3].

ث. أن لا تكون مستخدمة في الحرث أو السقي أو الزرع...،وهذا الشرط يستثنى منه الغنم.

2- مقدار زكاة الأنعام

[1]- طاهر حيدر حردان، مرجع سابق، ص 165.

2- يوسف القرضاوي ، مرجع سابق،ص198.

3- أبو بكر الجزائري ،رسائل الجزائري ،مرجع سابق ص(13-18).

أ_ زكاة الإبل: ونصابها حتى تجب فيها الزكاة خمس ذود* فأكثر، وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْس ذُوَّد مَنِ الْإِبِلِ صدقةٌ »' [1] ويُزكى هذا النصاب فما فوق كما يلي:

جدول رقم (1): نصاب زكاة الإبل.

النصاب في الإبل	القدر الواجب فيه [2]
1 الى 4	لا شيء
5 الى 9	(1) شاة.
10 الى 14	(2) شاتان.
15 الى 19	(3) شياه.
20 الى 24	(4) شياه.
25 الى 35	(1) بنت مخاض (هي أنثى الإبل التي أتمت سنة، ودخلت في الثانية).
36 الى 45	(1) بنت لبون (هي أنثى الإبل التي أتمت سنتين ودخلت في الثانية).
46 الى 60	(1) حقة (هي أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنوات، ودخلت في الرابعة).
61 الى 75	(1) جذعة (هي أنثى الإبل التي أتمت أربع سنوات، ودخلت في الخامسة).
76 الى 90	(2) بنتا لبون.
91 الى 120	(2) حقتان.
121 فأكثر	في كل 40 بنت لبون، و في كل 50 حقة.

المصدر: أبوبكر جابر الجزائري، رسالة الزكاة ،مرجع سابق ص14.

1- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الزكاة ، رقم الحديث 1390،ص379.

* الذَّوْدُ :القطيع من الإبل .

2_ شرح الكلمات الواردة في الجدول:

- الشاة: أي جذع الضأن وهو ما أتى عليه أكثر من سنة، أو أنثى من الماعز وهو ما له سنة.
- بنت مخاض: الماخض هي التي حان ولادها، وبنت مخاض أنثى الإبل التي أتمت السنة ودخلت في الثانية.
- بنت لبون: أنثى الإبل التي أتمت سنتين ودخلت في الثالثة.
- حقة: أنثى الإبل التي أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة.
- الجذعة: هي أنثى الإبل التي أتمت أربعة سنين ودخلت في الخامسة.

ب_ **زكاة الغنم:**

ونصابها حتى تجب فيها الزكاة أربعون، وذلك مصداقاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم :« في كل أربعين شاة، شاة »[1]. والغنم تشمل الضأن والمعز ذكوراً و إناثا ويزكى هذا النصاب فما فوق كما يلي:

جدول رقم (2): نصاب زكاة الغنم.

النصاب من الغنم	القدر الواجب فيه
1 الى 39	لا زكاة فيها
40 الى 120	شاة
121 الى 200	شاتان
201 الى 399	ثلاث شياه
400 الى 499	أربع شياه
500 الى 599	خمس شياه وهكذا في كل مائة شاة

المصدر: أبوبكر جابر الجزائري، رسالة الزكاة ،مرجع سابق ص 16.

ج- زكاة البقر: ونصابها حتى تجب فيها الزكاة ثلاثون بقرة، و ذلك استناداً إلى قول الرسول: « في كل ثلاثين من البقرة تبيع »ويُزكى هذا النصاب فما فوق كما يلي:

1- رواه أبو داود، باب الزكاة. رقم 1568.

جدول رقم (3): نصاب زكاة البقر.

النصاب من البقر	القدر الواجب فيه[1]
1 الى 29	لا زكاة فيها لعدم النصاب.
30 الى 39	(1) عجل تبيع، وهو الجذع أو الجذعة.
40 الى 59	(1) مسنة
60 الى 69	(2) تبيعان.
70 الى 79	(1) مسنة + 1 تبيع.
80 الى 89	(2) مسنتان.
90 الى 99	(3) ثلاثة أتبعة.
100 الى 109	(1) مسنة + 2 تبيعان.
110 الى 119	(2) مسنتان + 1 تبيع.
120 الى 129	(3) ثلاث مسنات أو 4 أربعة أتبعة.
130 الى 139	(1) مسنة + 3 ثلاثة أتبعة.
140 الى 149	(2) مسنتان + 2 تبيعان.
150 الى 159	(5) خمسة أتبعة أو 3 ثلاث مسنات + 1 تبيع.
ويستمر	في كل ثلاثين 1 تبيع، وفي كل أربعين 1 مسنة

المصدر: أبوبكر جابر الجزائري، رسالة الزكاة ،مرجع سابق ص 15.

ثانيا: زكاة الثروة الزراعية

تمتاز زكاة الثروة الزراعية عن زكاة الأموال الأخرى كونها تزكي وقت حصادها بصفة دورية حسب نوع الزروع والثمار ولا يشترط الحول فيها، فحيث نمت الأرض المزروعة وبلغت النصاب وجبت الزكاة فيها.

1_ شرح الكلمات الواردة الجدول:

مسنة: ما لها سنتان ودخلت في الثالثة سميت بذلك لأنها طلعت أسنانها.

تبيعان: والتبيع ما تم له سنة ودخل في الثانية.

- **نصاب زكاة الزروع :**

يقدر نصاب زكاة الزروع والثمار بخمسة أوسق، فعن عمرو بن يحي الأنصاري عن أبيه عن أبي سعد الخذري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس في ما دون خمسة أوسق صدقة» والوسق ستون صاعا، والصاع في الأصل أربعة أمداد بكفي رجل معتدل الكفين ويساوي الصاع من القمح بالغرامات 2156غ وعليه فانصاب خمسة أوسق كل وسق 60صاعا أي 5•60=300 صاع وعليه يكون النصاب بالغرامات يساوي 300•2,156كغ= 646.8كغ.

أما ما لا يقدر بالوزن فيرجع استعمال القيمة، ولما كانت القيمة تختلف من زرع لآخر فيفضل اعتبار أوسط ما يوزن به لأنه يتضمن موازنة بين حقوق ومصالح الفقراء والأغنياء[1].

- **المقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار:**

هي زكاة مقدارها 10٪ إذا كانت الأرض تروى طبيعيا ولا تحتاج إلى كلفة، و5٪ إذا كانت تروى إصطناعيا اشارة الى الجهد و المشقة يخفف مقدار الزكاة الى النصف.

وعن الأرض الزراعية التي تسقي تارة بماء السماء وتارة تسقي بالدلاء أو المضخات أو غيرها فينظر الى أيها سقيت أكثر الوقت ويخرج زكاتها، فعن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:« فيما سقت الأرض و العيون أو كان عثريا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر»[2].

ثالثا: زكاة العسل وبعض المنتجات الحيوانية

1- زكاة العسل

[1] - أبوعبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تقديم ودراسة وتحقيق محمد عمارة ،دار الشروق بيروت،1989،ص (456-458).

2- أحمد بن على بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم الحديث 1412.

اختلف في زكاة العسل بين من اعتبرها كالحليب، وهذا لا زكاة فيه و بين من اعتبره كالناتج من الزروع و الثمار، كون أن العسل أصله الزهر من الشجر، عن أبي هريرة قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن «أن يأخذ من أهل اليمن العشر»[1]، أما مقدار الواجب من العسل إذا بلغ ما قيمته خمسة أوسق ففيه العشر إن كان النحل يربي في السهل و نصف العشر إذا كان في الجبل، حيث تزداد المشقة.

2- زكاة بعض المنتجات الحيوانية إذا لم تجب الزكاة في أصل المال وجبت في نمائه وإنتاجه كالزرع بالنسبة للأرض والعسل بالنسبة للنحل، غير أن بعض الفقهاء نظر إلى الحيوانات غير السائمة التي تتخذ للإنتاج و الإستغلال نظرة أخرى وأخرجها من دائرة الأموال التي تجب فيها الزكاة[2].

المطلب الثاني: زكاة الثروة النقدية و الأسهم و السندات وعروض التجارة

أولا: زكاة النقدين (الذهب و الفضة)

وجبت الزكاة في الذهب والفضة لإعتبارها وسيلة للتبادل ومقياس للقيم وكذلك كونها سلعة تباع وتشترى على أي شكل كانت، فتجب الزكاة على الذهب والفضة عندما تبلغ النصاب بذاتها أو مجمعة مع مال آخر من جنسها مثل النقود القانونية[3] .

- نصاب ومقدار الزكاة في الذهب و الفضة

نصاب الذهب عشرون دينارا ذهبا أو مئتا درهما من الفضة، فعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال« فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء

1- رواه البيهقي في سننه الكبري،كتاب الزكاة ،باب ما ورد في العسل، حديث رقم 7459.

2 - يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، مرجع سابق، ص296

3 – أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، محاسبة الزكاة، مصر: مطبعة الإشعاع، 1998، ص360.

يعني في الذهب_ حتي يكون لك عشرون دينارا فإذا كانت لك عشرون دينارا و حال عليها الحول ففيها نصف دينار»[1]. وذهب الباحثون الى أن وزن دينار الذهب يساوي 4.25 غ ذهبا ،ودرهم الفضي يساوي 2.975 غ فضة، إذن يكون النصاب كمايلي:

4.25 غ x 20 =85 غ ذهبا

2.975 غx 200 =595 غ فضة

حيث يخرج 2.5 %.من قيمة ما يملك من الذهب أو الفضة.

ثانيا: زكاة النقود

أجمع الفقهاء على أن المقدار الواجب في زكاة الثروة النقدية وهو ربع العشر(2.5 ٪) ، ويلاحظ هنا أن الشريعة قد خفضت هذا المقدار الواجب في الثروة النقدية فلم تجعله العشر أو نصف العشر مثلا كما في زكاة الزروع والثمار لأن الزرع والثمر بالنسبة إلى الأرض كالربح بالنسبة إلى رأس المال، بمعنى أن الزكاة فيه تكون على الربح مراعى فيه الجهد والنفقة، أما زكاة الثروة النقدية فهي زكاة على رأس المال كله سواء نمى أم لم ينم.[2]

الجدول رقم(4) يمثل زكاة الثروة النقدية:

النصاب	85غ
مقدار الزكاة	%2.5
طريقة الحساب	المبلغ x %2.5
وقت الأداء	مرور سنة قمرية كاملة

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

1- راوه أبو داود ،باب الزكاة، رقم 1572.

2 - ابن رشد القرطبي، دراسة في الفقه، دار الهداية، بيروت، لبنان، ص 249

ثالثا : زكاة الأسهم و السندات

أ- زكاة شركات المساهمة

تعتبر شركات المساهمة شخصا إعتبريا له ذمة مالية واحدة، يخرج عليها ما يلزمها من الزكاة، وتختلط أموال مالكي الشركة وكل المساهمين في ذمة مالية واحدة، استنادا على مبدأ الخلطة في زكاة الأنعام؛ وتخرج الشركة زكاتها بحسب طبيعة نشاطها وأموالها.

ب- زكاة الأسهم

يجب على كل مساهم مالك للنصاب من قيمة الأسهم أو قيمة أسهمه مع مال له، وذلك وفق حالتين:

1- شراء الأسهم للمتاجرة: تعتبر عروض التجارة ويتم تقيمها في السوق في نهاية الحول فتحسب الزكاة على القيمة السوقية مضافا إليها هامش الربح ويخرج المزكي 2,5 % من قيمة الأسهم التي يملكها.

2- شراء الأسهم لتدر ربحا: ففي هذه الحالة يستطيع ملك السهم معرفة ما يدره سهمه من أرباح عادة ماتكون سنوية فيخرج من إيراد وأرباح السهم لا من أصله قياسا على زكاة المستغلات التي تدر إيرادا. فإن لم يستطيع مالك السهم أن يعرف ما على السهم بواسطة الشركة التي ساهم فيها، فيضم ما قبض من إيرادات على سهمه الى ما يملك من سائر أمواله، فإن حال عليها الحول وبلغت النصاب أخرج منها 2.5% وبرأت ذمته من ذلك.

ت- زكاة السندات: أوجب الفقهاء الزكاة فيها شأنها شأن الودائع كما يلي:

يزكي السند تزكية الأصل زكاة النقود 2.5%وكذلك الودائع المصرفية، ولا تحسب الفوائد الربوية مع السندات أو الودائع إن وجدت، بل يزكي الأصل لوحده و الفوائد الربوية هي مال حرام خبيث على المسلم أن يتجنبها[1].

[1] – على أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة ،مكتبة دار القرآن، مصر، دار الثقافة ،قطر، بدون سنة نشر،ص519.

رابعا: زكاة عروض التجارة

يُقصد بعروض التجارة كل ما يُعدُّ للبيع والشراء بقصد الربح، ويجب التفرقة بين عروض التجارة وعروض القنية، حيث تشمل هذه الأخيرة الأموال الثابتة غير المعدة للبيع أصلاً؛ كما يُطلق عليها في الفكر المحاسبي بالأصول الثابتة، وهذه لا زكاة فيها، أمَّا عروض التجارة فتجب فيها الزكاة لتقيدها بشرطي النية (الشراء بنية إعادة البيع) والغرض أو القصد تحقيق الربح،[1] حيث يقوم التاجر كل عام بحساب سعر البضائع التجارية في وقت إخراج الزكاة، حسب سعرها (لا سعر شرائها)، وتضم السلع إلى بعضها البعض، ولو إختلفت أصنافها، وتجب الزكاة في قيمة العروض لا في عينها، بربع العشر (2,5%)، كما تُضم أرباح التجارة إلى أصل رأس المال، وتستثنى أموال القنية.[2]

المطلب الثالث: زكاة المستخرجات و رواتب الموظفين و المهن الحر

أولا: زكاة المعدن و الركاز

المعدن هو ما يتم إستخراجه من مكانٍ أوجده الله تعالى فيه، أي أنه في منجم (الذهب، فضة، النحاس...) والمحاجر (الأحجار والرخام ولغرانيت...)، أما الركاز فهي الكنوز التي دفنها القدامى في الأرض، ويقصد به هنا ما دفن في الجاهلية، أما ما دفنه المسلمون فيكون لهم متى عرف المالك أو ورثته و إن لم يعرف يكون كاللقطة يعرف عاما ثم يكون لواجده، ويجب في الركاز خمس إلا إذا احتاج الحصول على الركاز عمل كبير أو نفقة فيكون الواجب فيه ربع العشر، أما المعادن فقد إختلف العلماء في مقدار زكاة الواجبة فيها، فهناك من رأى أن مقدار الزكاة فيها هو الخُمس عملاً بالنص وإعتبار المعدن في حكم الركاز، وهناك من قال برُبع العشر

1- عبد الحميد محمود البعلي، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة النقدية والمالية، مصر: دار السلام للطباعة والنشر،1991، ص 34.
2- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 2، دمشق: دار الفكر، ط 1، 1985، ص 735.

(2.5%) استناداً إلى جعل الواجب على قدر المؤونة، لأن الجهد المبذول من العمل والتكاليف في المعادن تكون أكبر.

وتتميز الثروة المعدنية بخصائص، تميزها عن باقي أموال الزكاة، تتمثل فيما يلي[1]:

1- زكاة مباشرة على ما يُستخرج من باطن الأرض، سواءً كان ركازاً أو معدناً.

2- زكاة عينية تجب في عين الثروة.

3- زكاة غير حولية.

4- يجب تقييم الثروة بالأسعار الحالية (الجارية)، وإخراج الزكاة على أساسها.

ثانيا: زكاة الثروة البحرية

تُقاس أسعار الزكاة بالنسبة للمستخرج من البحار على أساس زكاة المعادن، ولذلك يختلف مقدار النصاب بإختلاف نوع وطبيعة الثروة المعدنية والبحرية، ويجب التفرقة بين المستخرجات التي تتطلب جهداً، والتي لا تتطلب جهداً أو تكلفة، ففي هذه الحالة تكون الزكاة بمقدار الخُمس (حكم الركاز)، أما في حالة المستخرجات التي تتطلب جهداً أو نفقات في سبيل إخراجها، فيرى الإمام مالك والشافعي أن مقدار الزكاة هو ربُع العشُر بالقياس على زكاة النقدين، وذلك من الناتج دون خصم أية تكاليف أو نفقات[2].

ثالثا: زكاة المال المستفاد و الرواتب والمهن الحرة.

[1] - سيد سابق، فقه السنة، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983.ص266.

2- أحمد حسين علي حسين وكمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص(315-317).

هذا النوع من المكاسب ليس فيه زكاة حين قبضه، ولكن يضمه الذي كسبه الى سائر ما عنده من الأموال الزكوية في النصاب و الحول فيزكيه جميعا عند تمام الحول منذ تمام النصاب، وما جاء في هذه المكاسب أثناء الحول يزكي في أخر الحول و لو لم يتم حول كامل على كل جزء منها، وما جاء منها ولم يكن عند كاسبه قبل ذلك نصاب فيبدأ حوله من حيث تمام النصاب عنده وتلزمه الزكاة عند تمام الحول من ذلك الوقت ونسبة الزكاة في ذلك ربع العشر[1] 2.5%.

المطلب الرابع: مصادر أخرى للزكاة

سوف نتطرق في هذا المطلب الى أنواع أخرى من مصادر الزكاة وهي المستغلات و زكاة الفطر.

أولا: زكاة المستغلات

هي أموالٌ مستثمرة في أصول، بقصد تحقيق الكسب والنماء، كالإيرادات التي تتحقق عن طريق تأجيرها إلى الغير أو عن طريق بيع إنتاجها، كتأجير المساكن، منشآت النقل التي تقدم خدماتٍ للغير، المصانع التي تنتج السلع وتبيعها، مشروعات الحيوانات غير السائمة، مشروعات إستغلال الحدائق وغيرها من الخدمات.

- **وعاء زكاة المستغلات:**

قرر مؤتمر البحوث الإسلامية الثاني عام 1385هـ(1965م) بإيجاب الزكاة فيها كما يلي:

لا تجب الزكاة في أعيان العمائر الإستغلالية، والمصانع، والسفن، بل تجب في صافي إيراداتها (غلتها)، عند توافر شروط النصاب، وحولان الحول، ومقدار الزكاة هو 2,5%.

[1] - – على أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة ،مرجع سابق، ص 522.

ثانيا: زكاة الفطر

هي الزكاة التي تجب بالفطر من شهر رمضان، وتُسمى أيضاً صدقة، شرعت في السنة الثانية من الهجرة عام فرض صوم رمضان قبل الزكاة، وهذه الزكاة متميزةٌ عن باقي الزكوات الأخرى، إذ هي ضريبةٌ على الأشخاص، وهي جبر للصوم، وإغناء للفقراء عن السؤال يوم العيد، فهي كسجدة السهو للصلاة، وهناك عدة أدلةٍ لوجوبها نذكر منها[1]:

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرةً للصائم من اللغو والرفث وطعمةً للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاةٌ مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقةٌ من الصدقات »

وفي خبر عن عبد الله بن ثعلبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل يوم الفطر بيومٍ أو يومين فقال: « أدُّوا صاعاً من برّ أو قمح أو صاعاً من تمرٍ أو شعيرٍ عن كل حرٍ أو عبدٍ صغير أو كبير».[2]

وهي تجب على جميع المسلمين، ويؤديها من وجبت عليه، وعلى أولاده وزوجته، عند الأئمة الثلاثة، ولا يشترط لها ما يشترط لزكاة المال.

أما مقدارُها فصاعٌ من تمر، أو شعير، أو مما يُعد قوتاً.

وتخرج غالباً من قوت البلد عند المالكية والشافعية، وعند أبي حنيفة إخراج القيمة، وهذا هو الأيسر لعصرنا.

[1] -يوسف القرضاوي، مرجع سابق، الجزء 2، ص635.

[2] -- رواه البخاري، باب الزكاة، رقم الحديث1506.

أما وقت إخراجها فقد ذهب جمهور الفقهاء، عدا الحنفية، أنها تجب بغروب شمس ليلة العيد، ويجوز إخراجها بعد النصف من الشهر إذا كانت الدولة تتولى جمع الزكاة أو مؤسساتٌ إسلامية، فهي تحتاج إلى هامش وقتٍ لترتيب أمورها قبل صلاة العيد، ويجوز إخراجُها بعد صلاة العيد وأثْم من أخرها عن يوم العيد.

المبحث الثالث: المصارف الشرعية للزكاة وعلاقها بالدولة .

مصارف الزكاة ثمانية ذكرها الله عز وجل في كتابه فقال[1]:« **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** »، لكن الفقهاء اختلفوا في طريقة انفاق أموال الزكاة منهم من قال يجب أن تصرف في الأصناف الثمانية، ومنهم من قال غير ذلك، وهذا ما سوف نبينه في هذا المبحث.

المطلب الأول: علاقة الدولة بتحصيل وصرف الزكاة.

الزكاة تنظيم اجتماعي تشرف عليه الدولة ويتولاه جهاز إداري منظم يقوم بجباية و توزيع الزكاة على الفقراء و المحتاجين لها.

أولا: أدلة وجوب قيام الدولة بتحصيل وصرف الزكاة

الزكاة حق ثابت وفريضة من الله تعالي، ليست موكلة للأفراد يؤديها منهم من كان يرجو الله و الدار الأخرة ويمتنع عن أدائها من ضعف إيمانه و خشيته من الله تعالى، وتتجلي مسؤولية الدولة في جباية وتوزيع الزكاة من خلال الأمر الموجه الى النبي صلى الله عليه وسلم، باعتباره قائدا و أميرا للدولة الإسلامية، قال تعالى:« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»[2]. وقد بين العلماء

1- سورة التوبة، الآية 60.

2- سورة التوبة الآية 103.

أن الصدقة المراد بها في هذه الآية هي الزكاة المفروضة، ومما يدل على أن الإمام يرسل الولاة الى أصحاب الأموال لقبض صدقاتهم، ما ورد عن ابن عباس[1] رضي الله عنه لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن حيث قال ((إنك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وفي رواية : ((إلى أن يوحدوا الله)) ((فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ...))، وموضع الشاهد في هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام ((تؤخذ من أغنيائهم)) أي تأخذ و لا تترك للاختيار.

ومن ناحية أخرى جباية الزكاة وتوزيعها ينظمها جهاز إداري، ذلك أن الله تعالى جعل لهم سهما من المصارف الثمانية وهو مصرف العاملين عليها[2].

ثانيا: آليات الدولة في تحصيل و صرف الزكاة

إن مسؤولية الدولة في جباية الزكاة وصرفها يقتضي أن تجعل لها آليات مناسبة، وعموما يمكن تقسيم مؤسسات الزكاة إلى[3] :

أ_ المؤسسات القائمة على أساس الإجبار(قوة القانون): حيث يحتوي القانون على مواد تخول لمؤسسة الزكاة صلاحية جباية وصرف أنواع معينة من الزكاة، مثل القانون المطبق في السودان، اليمن، ليبيا، ماليزيا، باكستان، السعودية.

ب _ المؤسسات القائمة على أساس الاختيار: حيث ينص القانون على أن دفع الزكاة يكون طواعية، وأن تسليمها للدولة يكون اختياريا، مثل القانون المطبق في الجزائر، الكويت، ايران، البحرين، مصر، بنغلادش

1- رواه البخاري باب الزكاة ، رقم 1395.

2 – يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء 2 مرجع سابق،754.

3 – – فؤاد عبد الله العمر، نظم الزكاة وتطور تطبيقها، مجلة رسالة المسجد،وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر العدد8،2004،ص54.

ثالثا: الحكمة من قيام الدولة على جباية و صرف الزكاة

أ- لديها من الإ مكانيات المادية و البشرية ما يساعد على جباية و توزيع الزكاة بسهولة.

ب- لديها من الباحثين و الإجتماعيين ما يساعد على احصاء الفقراء و المحتاجين.

ت- لديها من العاملين من يكشف المتهربين من دفع الزكاة و معاقبته.

ث- لديها من الخبراء من يستطيع تقدير حصيلة الزكاة وتوزيعها في مصارف أكثر تأثيرا في المجتمع.

ج- هناك أسهم لا يمكن أن يقوم بها الا الدولة سهم المؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله.

ح- الدولة هي الوحيدة المسؤولة عن قتال المانعين[1].

المطلب الثاني: الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة

قال مالك رحمه الله أن صرف الزكاة لا يكون إلا على اجتهاد من الولي، فأي الأصناف كانت فيه الحاجة و العدد قدم وفضل ذلك الصنف بقدر ما يرى الولي" فعلى هذا يذهب المالكية إلى أنه على الإمام أن يتحرى موضع الحاجة منهم ويستحب صرفها في الأصناف الثمانية إن وجدوا خروجا من الخلاف[2]. ويمكن تقسيم الأصناف التي تصرف لها الزكاة الى قسمين هما:

أولا: مالكو الزكاة

هم الفقراء، والمساكين، والعاملون عليها، والمؤلفة قلوبهم، يُملَّكون الزكاة ولا يُراعى حالهم بعد الدفع.

1- الفقراء:

الفقير في اللغة هو المحتاج، أو من ليس عنده ما يكفيه، أما إصطلاحاً فهو ليس له مالٌ ولا كسبٌ حلالٌ لائقٌ به، يقع موقعاً من كفايته من مطعمٍ و ملبس...الخ. وحدد بعض الفقهاء ما يقع موقعا من

[1] - محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة في الإسلام،عمان،دار الميسرة للنشرو التوزيع و الطباعة،الطبعة200،1،ص 232.

2- سيد سابق، فقه السنة، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1983 .ص282.

كفايته بالنصف فما فوق فالفقير هو الذي يملك ما دون النصف، وعليه يكون الفقير المستحق للزكاة هو:

أ- من لا مال له ولا كسب أصلا

ب- من له مال أو كسب لا يقع موقعا من كفايته و كفاية أسرته لا يبلغ نصف الكفاية.

و المراد بالكفاية للفقير كفاية السنة عند المالكية و الحنابلة، أما عند الشافعية فالمراد بالكفاية، كفاية العمر.

2- المساكين:

المسكين في اللغة من المسكنة، وهي الذل والقهر والضعف؛ أما اصطلاحاً فالمسكين هو من قدر على مالٍ أو كسبٍ حلالٍ لائق يقع موقعاً من كفايته وكفاية من يعول، ولكن لا تتم به الكفاية، أي أن المسكين هو الذي يملك شيئاً، ولكن هذه الملكية محدودة جداً، وهو يعمل، ولكن عمله لا يعطيه الدخل الكافي الذي يكفيه لسد حاجاته، وحاجات من يعول؛ قال تعالى « أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا»[1]

وعليه نفهم من قوله سبحانه تعالى أن المساكين[2]:

أ- أن المساكين يعملون.

ب- أن المساكين يملكون شيء، لكن ملكيتهم محدودة لا تحقق لهم الكفاية.

3-**العاملين عيها**: هم الذين يستعملهم ولي الأمر ليقوموا بعملٍ يتَّصل بأموال الزكاة، سواءً لتحصيلها، أو حفظها، أو رعايتها والمتمثلون في الجهاز الإداري المالي والمحاسبي، القائم على تحصيل وتوزيع الزكاة؛ هؤلاء يُعطون من الزكاة وإن كانوا أغنياء، غير أنه قبل ذلك يُشترط فيهم شروطٌ هي[1]:

1 سورة الكهف الآية79.

- الإسلام.
- التكليف، والبلوغ، والعقل.
- العلم بأحكام الزكاة.
- أن يكون أهلاً للعمل قادراً عليه.

4- المؤلفة قلوبهم:

يُقال في اللغة الأُلفة والتآلف، ويُقصد بها المؤانسة، والتعود، والصداقة، والمحبة؛ أما اصطلاحاً فالمؤلفة قلوبهم هم الذين يُراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام والتثبيت عليه، أو بكف شرهم عن المسلمين، أو رجاء نفعهم في الدفاع عنهم أو نصرهم على عدوهم، وبهذا المعنى يظهر لنا أن المؤلفة قلوبهم أصناف:

- صنف يُعطى ليسلم
- صنفٌ يُعطى ليحسُن إسلامه ويثبُت قلبُه عليه.
- صنفٌ يُعطى ليكف شره وشر غيره معه على المسلمين.
- صنفٌ يُعطى لما يُرجى من إسلام نظرائهم و أمثالهم.
- صنفٌ يُعطى لأجل دفاعهم على من يليهم من المسلمين إذا هاجمهم العدو.
- صنفٌ يُعطى لأجل جباية الزكاة، فهم قومٌ يُحتاج إليهم، وإلى نفوذهم على من امتنعوا عن تأدية الزكاة.

ثانيا: مستحقو الزكاة

هم الذين يعطون الزكاة ليقضوا حوائجهم التي استحقوا الدفع من أجلها، وهم:

[1] -يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة، مرجع سابق،697.

في الرقاب، الغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل.

1- في الرقاب:

هم العبيد والأرقاء، حيث يُدفع هذا المصرف من الزكاة لتحريرهم، إما بشرائهم وعتقهم، وإما بإعطاء المكاتبين[*] مبلغاً من مال الزكاة، من أجل دفع ثمنهم إلى من كاتبوهم.

2- الغارمين:

لغةً نقولُ غرم غرماً وغرامةً ومغرماً، أي الدين والخسارة؛ أما اصطلاحاً فالغارم هو من عليه دينٌ، ألزم بأدائه والغارم في مذهب أبي حنيفة، هو من عليه دين، ولا يملك نصابا فاضلا عن دينه، وعن مالك والشافعي و أحمد الغارمون نوعان:

أ- غارمٌ لمصلحة نفسه: أي الذي اضطرته الحاجة إلى الاستدانة لنفسه ولمن يعول.

ب- **غارم لمصلحة المجتمع:** هو صاحب المروءة والمكرمات والهمم العالية الذي يستدين لإصلاح ذات البين.

3- **في سبيل الله:**

4- لغة السبيل هو الطريق؛ وسبيل الله عزوجل، أما اصطلاحاً فهو الطريق الموصل إلى مرضاة الله من عملٍ وعلمٍ وجهاد ...إلخ، وفيما أورد يوسف القرضاوي عن المذاهب الأربعة أنها اتفقت في هذا المصرف على أن الجهاد داخل في سبيل الله قطعا.

[*] المكاتب: هو العبد الذي كاتب سيده واتفق معه على أن يفك رقبته شريطة أن يؤدي له مبلغاً من المال.

5- ابن السبيل:

وهو المسافر المنقطع عن بلده، وحدث له فقرٌ عارضٌ، يُعطى من الزكاة ما يستعين به على تحقيق مقصده، ويشترط أن يكون سفرُه في طاعة الله مثل طلب العلم دعوة الناس للإسلام، أو أداء مناسك الحج[1].

المطلب الثالث: مقدار ما يأخذ كل صنف

للزكاة عدة مقادير حسب المصارف كما يلي:

أولا: مقدار ما يأخذ صنف مالكو الزكاة.

1- **الفقراء و المساكين:** يعطون ما يكفيهم ويكفي من يعولون سنة كاملة في سد مختلف حاجياتهم الأصلية والضرورية بما يضمن لهم مستوى حياة معتدلة، وهو القدر الذي يخرجه الفقير إلى الغني ومن الحاجة إلى الكفاية على الدوام حيث قال عمر رضي الله عنه " إذا أعطيتم فأغنوا"[2] .

2- **مقدار العاملين عليها:** يتم توزيع الزكاة عليهم بناء على ما يكافئ عملهم الذين قاموا به فهم كالأجراء طبقا للمبدأ الإسلامي" كل يأخذ أجره بقدر عمله " وذهب البعض الى تقدير هذا العطاء بأجر المثل، أي أنه يأخذ أجرا يماثل أجر عامل أخر يؤدي عملا مشابها لعمله.[3]

3- **مقدار ما يعطي للمؤلفة قلوبهم:** ترك هذا التقدير لولي الأمر أو من ينوب عليه حيث تختلف الحالات من شخص لأخر و من وقت لأخر، أي يصعب وضع معيار يطبق على جميع الحالات.

[1] - -كمال خليفة أبو زيد، أحمد حسين على حسين، مرجع سابق، ص 13.

2 -السيد سابق، مرجع سابق، ص287.

3 – فؤاد السيد مليجي، أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص (378. 380).

ثانيا: مقدار ما يأخذ صنف مستحقو الزكاة

1- مقدار ما يعطي تحرير الرقاب: يعطي للفرد من طائفة المؤلفة قلوبهم ما يكفي لتحرير الرقاب من الرق وهو متوقف على ما يطلبه صاحب الشأن.

2- مقدار ما يخصص للغارمين: يعطي لكل غارم مقدار ما يخصصه لقضاء دينه سواء كان قليلا أو كثيرا.

3- مقدار ما يخصص في سبيل الله: إضافة للزكاة، يمكن لِأُولِي الْأَمْر إستخدام فوائض المصارف الأخرى لمصلحة الإسلام و المسلمين في الدفاع عن الديار وتأمين وإعداد الجيش.

4- مقدار ما يخصص لإبن السبيل : يعطي للمسافر الغريب ما يكفي من النفقات حتى يحصل على مقصده ويشمل ذلك نفقات المبيت والملبس والمأكل وغيرها من النفقات الضرورية.

المطلب الرابع: أصناف لا تدفع لهم الزكاة

أولا: الكفار والملحدين

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: لمعاذ حينما بعثه إلى اليمن[1]: ((... **فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردُّ في فقرائهم**...) فخص صل الله عليه وسلم بصرفها إلى فقرائهم كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم، والمراد: أغنياء المسلمين، وفقرائهم[2].

وأجمع المسلمين على أن الكافر المحارب لأهل الإسلام لا يعطى من الزكاة شيئًا لأنه حرب على الإسلام وأهله وأي عون له يكون سلاحًا يقتل به المسلمين، ومثله الملحد الذي ينكر وجود الله ويجحد النبوة والآخرة؛

وأما أهل الذمة وهم أهل الكتاب ومن في حكمهم ممن يعيشون في الدولة المسلمة، وقبلوا بسريان أحكام

1- رواه البخاري، باب الزكاة، رقم، 1496.

2 – سيد سابق ، مرجع سابق، ص،399.

الإسلام عليهم، فَيَجُوزُ أَنْ يَعْطُو من صدقة التطوع وزكاة الفطر، وإختلف أهل العلم في جواز إعطائهم من زكاة المال، ويستثني هؤلاء من المؤلفة قلوبهم.

ثانيا: آلَ النَّبِيّ مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ

إتفق جمهور العلماء على أن الصدقة المفروضة حرام على بني هاشم للأدلة الآتية:

عن المطلب بن ربيعة بن الحارث رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إِنْ الصّدقةُ لَا تَنْبُغِي لِآلَ مُحَمَّدٌ، إِنَّمَا هِي أَوْسَاخُ النَّاسِ »

وقوله «**أوساخ الناس**»: هذا بيان لعلة التحريم والإرشاد إلى تنزيه آل محمد صلى الله عليه وسلم عن أكل الأوساخ وإنما سميت أوساخًا لأنها طهرة لأموال الناس ونفوسهم كما قال تعالى «**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**»[1]

ثالثا: الأغنياء بمالٍ أو كسب

لا يحل دفع الزكاة للغني ولا يجوز له أخذها كذلك لا تحل للقوي المكتسب ولا يجوز له أخذها لما روى عن أبي هُرَيرَة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم« لا تَحِلُّ الصَّدقة لغنيٍّ ولا لِذي مِرَّةٍ سَويٍّ[2]».

فالزكاة محرمة على القوي لأنه مطالب أن يعمل ويكفي نفسه بنفسه، دون إنتظار الصدقات فإن كان قويا ولكنه لا يجد عملا، أو يجد عملا لكن الأجر الذي يأخذه لا يكفيه ولا يكفي من يعول، فعندئذ يأخذ من الزكاة بقدر الحاجة[3] .

1- سورة التوبة، الآية103.

2- – رواه النسائي، (5/99) وابن ماجة(1501).

[3] – سيد سابق ، مرجع سابق، ص،396.

رابعا: أولاد المزكي و والديه وزوجته

أجمع أهل العلم أنه لا يجوز دفع الزكاة الى الوالدين والأجداد وإن علوا والأبناء والبنات، وإن نزلوا والزوجة، ذلك أن كل هؤلاء يعدون ممن تجب على المزكي نفقتهم، أما سائر الأقارب من أخ وعمة وخال وخالة ...فقد إختلف الفقهاء في دفع الزكاة إليهم بين الجواز والمنع، فمنهم من أجاز الدفع للجميع ومنهم من منعها عن الجميع أو البعض دون البعض الأخر[1].

[1] – القرطبي، جامع الأحكام الفقهية، الجزء الأول، دار المكتبية العلمية،بيروت،1994،ص333.

خلاصة الفصل

الزكاة ركن من أركان الإسلام وهي دليل على حسن توكل العبد على ربه سبحانه وتعالى، وهي أداء لحق الله تعالى في المال الذي استخلفنا فيه، تؤخذ من الأغنياء لترد على الفقراء و المحتاجين؛ فرضها الله في كتابه وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأجمعت الأمة عليها.

وللزكاة أثر كبير على المسلم بتهذيب سلوكه من البخل والشح، وتعوده على الإنفاق في سبيل الله مما ينعكس على المجتمع فهي صورة من صور التكافل والتضامن الإجتماعي، فتسهم الزكاة في القضاء على الفقر والحرمان.

لأداء الزكاة شروط تتعلق بالمزكي نفسه كالإسلام و الحرية وإخلاص النية لله تعالى، وشروط تتعلق بالمال كبلوغ النصاب وحولان الحول والسلامة من الدين والفضل عن الحاجة الأساسية، فإن توفرت فيه هذه الشروط أخرج زكاة ماله طيبة بها نفسه.

والأموال التي تجب فيها الزكاة متعددة، كالثروة الحيوانية والزراعية والنقدين وعروض التجارة والركاز وغيرها وهذا ما بينته السنة المطهرة بالتفصيل، لكن يوجد بعض الإختلاف بين الفقهاء في الأمور الجزئية بسبب إختلاف الزمان والمكان، ويوجد نوع أخر من الزكاة بالإضافة الى زكاة الأموال، وهي زكاة الفطر، وهي ما يخرج عن كل فرد بعد انقضاء أيام رمضان، لتكون طهرة للصائم.

تصرف الزكاة لأصناف ثمانية وهي مذكورة في قوله تعالى «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ »؛ ويقوم المسلم بدفع زكاته بنفسه، كما يجوز له التوكيل، وخاصة أن كان الوكيل في ذلك الدولة، وهذا يساعد على عملية جباية أموال الزكاة وكذا صرفها في مصارف أكثر فعالية وتأثيرا في المجتمع، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية شاملة.

تمهيد

يعتبر الجانب الإقتصادي للزكاة أحد الجوانب المهمة التي تستحق البحث، وذلك للأثار الإقتصادية المتعددة التي تنتج عنها، فلها آثار توزيعية من خلال إعادة توزيع الدخل و الثروات بين أفراد المجتمع، ولها آثار تخصيصية من خلال توجيه الإنتاج لبعض القطاعات، ولها دور في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في القضاء على البطالة، ومواجهة التقلبات الإقتصادية من تضخم و ركود.

وتؤثر الزكاة في النشاط الإقتصادي الكلي من خلال دورها في إحداث تغير في مكونات الإنفاق الكلي، وهما الإستهلاك و الإستثمار، كما تؤثر الزكاة على الإدخار، وبمأن هذه المكونات بالإضافة التجارة الخارجية تؤثر على النمو الإقتصادي فإن معرفة أثر الزكاة على هذه المتغيرات يؤدي بنا في النهاية إلى معرفة أثرها على النمو الإقتصادي.

نحاول في هذا الفصل تحديد مفهوم النمو الإقتصادي وأهم النظريات المفسرة له، ومعرفة علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية كالإستهلاك والإستثمار والإدخار وغيرها، وفي الأخير معرفة دور الزكاة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النمو الإقتصادي والنظريات المفسرة له.

المبحث الثاني: علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية.

المبحث الثالث: دور الزكاة في تحقيق الإستقرار و النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي والنظريات المفسرة له

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات لتحقيقه، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع،إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، نحاول في هذا المبحث أن نقدم باختصار تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي، والنظريات المفسرة له، ومصادر النمو الاقتصادي وطرق قياسه وذلك وفق المراحل التالية:

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي، تختلف بإختلاف العوامل الإقتصادية المتاحة والأهداف المسطرة سنقوم بعرض أهمها، ونتعرف على علاقته بالتنمية الإقتصادية كما يلي:

أولا: تعريف النمو الإقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن الواقع الإقتصادي لبلد ما وعرف ب:

- النمو الإقتصادي هو عملية التوسع في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بالفترة التي تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[1].
- الزيادة في الإنتاج عبر الزمن، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج الداخلي الإجمالي(PIB).
- كما أن النمو الاقتصادي يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى إستغلال هذه الطاقة، فكلما إرتفعت معدلات استغلال هذه الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني، والعكس في حالة الإنخفاض[2].
- الإرتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الإزدهار الإقتصادي يتطلب الإرتكاز في حساب معدلات النمو الإقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج[3].

---

[1] - وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03 ،

[2]- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 268.

[3] –Wayne Nafziger: « Economic development », 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, p15 **On–line**:. http://tabesh.edu.af/Books/economic/Economic%20Development.pdf.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل و تغير في هيكل الإنتاج و في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد و يمكن أن نعرف التنمية بأنها " العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة " . و تحتوي التنمية على عدة عناصر :

- الشمولية : فهي تغير شامل ينطوي على الجانب الاقتصادي و الثقافي و السياسي و الإجتماعي و الأخلاقي .
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن و هذا ما يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل .
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة بمعنى التخفيض من ظاهرة الفقر.[2]

من تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بإحداث تغيير هيكلي في الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات ضمانا لاستمرارية هذا النمو[1] .

المطلب الثاني: تقدير النمو الإقتصادي

تقديرات النمو الإقتصادي هي إنعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الإقتصاد بحكم النمو الإقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج.

أولا: تقدير الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام من بين الحسابات الوطنية التي تستخدم لتعبير عن حجم النشاط الإقتصادي والنمو الإقتصادي في بلد ما ويمكن تقدير الناتج الداخلي من خلال ثلاثة طرق كما يلي:

1- طريقة القيمة المضافة

تمثل القيمة المضافة ذلك الإرتفاع في قيمة الناتج عن إستعمال سلع ما في عملية الإنتاج، وتحسب كمايلي:

---

[2]– عبد القادر محمد عبد القادر،د إيمان عطية ناصف، **اتجاهات، حديثة في التنمية**،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003 ، ص (11 - 13)

[1] – جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، تاب منشور على الموقع:**www.alukah.net** .تاريخ التحميل،2016/03/27.

القيمة المضافة لمنتوج معين= قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتوج الوسيط

حيث أن :

المنتجات النهائية: هي الموجهة للإستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات .

المنتجات الوسيطة: هي المنتجات المستهلكة عند إستخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج لأنها تتفادى[1] مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام. وعليه يكون الناتج وفق هذه الطريقة يساوي : **الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الإقتصاد المحلي.**

2- طريقة الدخل

يعتبر الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الإقتصاد المحلي ، حيث هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج في الإقتصاد المحلي، وعليه

الناتج الداخلي الخام= الدخل الوطني حيث:

الناتج الداخلي الخام : مقدر بتكلفة عوامل الإنتاج.

الدخل الوطني= مجموع الأجور +مجموع الأرباح+ مجموع الفوائد+ مجموع الريوع.

وللحصول على إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج+ ضرائب غير مباشرة+ قيمةالإهتلاك

3- طريقة الإنفاق

يتساوي إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل لأن أي عملية إنفاق أو شراء سلع و خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل ، وبالتالي فإن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام:

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

$$Y = C+ I+G +(X-M)$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي(الإستهلاك)،

[1]- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010،ص ص 75،76.

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال(الإستثمار) ، G: الإنفاق الحكومي ، X : الصادرات، M: الواردات

ثانيا: قياس النمو الإقتصادي:

يعتبر الناتج الداخلي الخام الأداة الأكثر إستعمالا من طرف المحللين الإقتصاديين، فهو يساهم في إعداد كشف حالة الإقتصاد، و يسمح بتحديد النشاط الإقتصادي في مرحلة من دوراتها، كما أن الناتج الداخلي الخام يقيس إنتاج بلد ما خلال فترة معطاة من الزمن.

إن قياس النمو الاقتصادي يعتمد على الناتج الداخلي الخام الذي يسهل دراسة تطور النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية، فهو يمثل التغير بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الخام لسنة مقارنة بقيمتها للسنة السابقة، وهذه الصيغة تقيس نسبة النمو الإقتصادي[1]:

$$\text{النمو الإقتصادي في السنة t} = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام في السنة(t) - الناتج الداخلي الخام في السنة(t-1)}}{\text{الناتج الداخلي الخام في السنة(t-1)}} \times 100$$

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي

حضي موضوع النمو الاقتصادي بإهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين خلال فترات و حقب زمنية مختلفة، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة ،تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة، ونحاول في هذا المطلب الوصل لأهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي وفق كل نظرية كما يلي:

أولا: النظرية الكلاسكية والنيوكلاسكية

سنقوم في البداية بتقديم النظرية الكلاسكية ثم نتطرق إلى النظرية النيو الكلاسكية بإختصار كمايلي:

1- النظرية الكلاسكية

ترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي إلى كل من "آدم سميث" و "دافيد ريكاردو" "توماس مالتوس" فرانك رامزي" وفرانك نايت"، وأهم المفاهيم التي ساهم بها هؤلاء المفكرين هي، قانون تناقص غلة الحجم وأثر ذلك على على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، وغيرها من الأفكار والمفاهيم التي تعتبر

[1]- La Croissance Economique : lath´eorie et les faits . Arnold Chassagnon, Universit´e de Tours et PSE, automne 2012. **On-line** http://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/chassagnon-arnold/eg_2012_5.pdf ,p7.

نقطة إنطلاق في تطور نظرية النمو الإقتصادي[1]؛وقد اعتبر آدم سميث أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة وبذلك تتحدد قيمة السلعة بناء على الجهد المبذول، وأشار سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى إرتفاع العوائد، وذلك من خلال ما ينتج عنه من تحسين في مهارة عنصر العمل وادخار الوقت واختراع آليات جديدة، كما أكد أن تقسيم العمل مرهون بمدى إتساع السوق حيث كلما إتسع السوق كلما أمكن ذلك من تقسيم العمل وزيادة إنتاجية هذا العنصر.

وعلى خلاف سميث لم يعطي ريكاردو أهمية كبيرة في تحليله لأثر التراكم الرأسمالي الناتج عن تقسيم العمل على الإنتاجية، ويشير إلى أنه في ظل تراكم رأس المال ونمو السكان وثبات معدل الأجر الحقيقي فإن معدل الأرباح لابد أن ينخفض نتيجة تناقص عوائد عنصر الأرض، وبإفتراض وجود مستوى منخفض لمعدل الإدخار فإن إنخفاض الربحية يؤدي بدوره لإنخفاض في التراكم الرأسمالي، ولم يعط ريكاردو للتطور التكنولوجي أهمية تذكر بل أعتبره ظاهرة عارضة غير منتظمة وخلص إلى نظرة تشاؤمية حيث أن تحليله إعتمد على إحلال القطاع الزراعي في المرتبة الأولى، وقسم النظام الإقتصادي إلى رأسماليين وأصحاب أراضي وأخيرا عمال[2].

وخلص ماركس إلى أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة غير مستمرة إلا أنه اعتبر أن مصدر النمو هو قانون تزايد الغلّة الموجودة في الصناعة وليس في الزراعة وأن التطور التقني هو عامل مهم في زيادة الإنتاجية غير أنه كاف لدفع عملية النمو الاقتصادي، وبالرغم من إختلاف أفكار الكلاسيك إلاّ أنه توجد عدة نقاط مشتركة في هذه النظرية يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- إهتم الكلاسيك في دراستهم لفكرة النمو الاقتصادي بمسألة تراكم رأس المال فهو بالنسبة لهم المحدد الأساسي لعملية النمو ويتحدد من خلال نسبة الأرباح التي يتم توجيهها نحو إستثمارات جديدة.
- أكد الكلاسيك على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك الحرية للنشاط الخاص وهذا طبعا مبدأ كان عائق أساسي في البلدان النامية التي تعتمد على تدخل كبير للدولة.
- طالب الكلاسيك بضرورة مواجهة مشكل النمو الديمغرافي من خلال زيادة الإنتاجية بدلا من النظر إليها على أنها سبب من أسباب التخلف.
- يعتبر الكلاسيك أن التقدم التقني والتطور التكنولوجي عامل أساسي لتحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

[1]- بودخدخ كريم، إتجاه السياسة الإقتصادي في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز النمو الطلب أو تطوير العرض حالة الجزائر(2001-2014)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر،2015م،ص39.

- شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر ، 1997م، ص64.

[3]- بوغزالة محمد بجلة، الوساطة المالية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر،2016م،ص142.

2- النظرية النيو كلاسيكية

برز منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو و مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، حيث إنتقدت هذه النظرية أفكار كينز ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في[1]:

يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

-أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

-رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، و أسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي ومرونة الطلب على الاستثمار.

- أن التقدم التكنولوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال، و التقدم التكنولوجي يعتبر أيضاً مشجعاً لنمو الدخل الوطني، لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج.

- أن المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة، و التغيرات في الأسعار مرونتها تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات.

- يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وهما العمل و رأس المال، على عكس الكيتريين الذين يرون بثبات مزج عناصر الإنتاج.

- أن النمو الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه في الأجل الطويل من خلال توفير عوامل خارجية هي التطور التكنولوجي و معدل النمو السكاني*[2].

ثانيا: النظرية الكنزية والنظرية الحديثة

استمرت النظرية الكلاسكية لعدة عقود، حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية في تلك الفترة، إلا أن ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة والمتمثلة في الكساد الكبير سنة 1929 ،وعجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير ومعالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة والمتمثلة في النظرية الكنزية ثم

[1]- وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص ص 22،21.

[2]* استطاع رواد المدرسة النيو كلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي، للاطلاع أنظر ،إسماعيل دحماني، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي،دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول الحوض المتوسط في ظل إتفاق الشراكة الأوربية المتوسطية(1995-2010)، اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر3،الجزائر، 2015م،ص(110-120).

وقعة مشكلة إقتصادية جديدة والتي أطلق عليها الركود التضخمي مما أدي إلى مراجع النظرية الكنزية وظهور نظريات حديثة، وعلى هذا الأساس سنقوم بتحليل أفكار كل نظرية فيما يتعلق بتفسير النمو الإقتصادي كما يلي:

1- النظرية الكنزية

وضع كينز نظريته المشهورة سنة 1936 بهدف معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه مجددا في طريق النمو الاقتصادي على عكس الاقتصاديون السابقون الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي من خلال محاولة خفض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين أن أرباحها هي مصدر تراكم رأس المال والذي يحرك النمو الاقتصادي، حيث اهتم كينز بالاقتصاد الكلي من خلال وصفه للشروط اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وعرف الطلب الفعال على أنه "الجزء من الدخل القومي الذي يتفق على الاستهلاك"[1]،يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوىعندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط[2].

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية، ولهذا كينز التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة[3]:

يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، وحتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد يحولون جزء

[1] – بوغزالة محمد بجلة، الوساطة المالية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق،ص 142.

[2] J. M. Keynes(1936), Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie (livres I à III) p:34
http://classiques.uqac.ca/classiques/keynes_john_maynard/theorie_gen_emploi/theorie_emploi_monnaie_1.pdf

[3] – كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عادلة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،اطروحة دكتوراه،غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013،ص ص40،41.

من الدخل للإدخار أو الإنفاق على السلع المستوردة، أو يدفعون الضرائب للدولة، إن هذه التسريبات (الادخار- الواردات –الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، وأخيرا يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي.

2- النظرية الجديدة (الداخلية)

إن الدافع الأساسي لبروز نظرية النمو الداخلية هو محاولة تفسير الإختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأكبر من النمو الإقتصادي المحقق، وتفترض هذه النظرية أن وجود وافرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض، ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا أن التعليم والبحث والتطوير يساهمان في زيادة رأس المال ويمنعانه من الإنخفاض مما يؤدي إلى حدوث إختلاف بين الدول في تحقيق معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي، ويمكن تلخيص أهم الفروقات بين النظرية الجديدة للنمو الإقتصادي وباقي النظريات خاصة النظرية النيوكلاسيكية في النقاط التالية:[1]

- تختلف النظرية الجديدة عن النظرية النيو كلاسكية فيما يتعلق بتناقص العوائد الحدية لرأس المال وهي ترى أن عوائد الحجم في الانتاج الكلي في زيادة في غالب الأحيان، وذلك من خلال إستثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري الذي يؤدي إلى تحسينات في الإنتاجية ووافرات خارجية تعوض طبيعة إتجاه العوائد نحو التناقص.
- تبحث نظرية النمو الداخلية عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو طويلة الأجل بين الدول.
- تبحث نظرية النمو الجديدة في تقليص العوائق التجارية وتسريع معدلات النمو والتنمية في الأجل الطويل من خلال إستعاب الدول النامية للتكنولوجيات الحديثة في الدول المتقدمة بسرعة أكبر[2].

[1]- وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص ص 31،32.

[2]- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عادلة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،ص 52.

- تركز نظرية النمو الجديدة على إستخدام المعرفة لإبداع منتجات جديدة، وهذا كلما زاد رأس المال البشري يزداد حجم التصاميم الجديدة ومنه زيادة الطاقة الإنتاجية المتبوعة بإستمرار بالنمو الإقتصادي على وجه متزايد[1].

المطلب الرابع: مصادر النمو الإقتصادي

يمكن تقسيم مصادر النمو الإقتصادي إلى نوعين أساسين هما:

أولا: مصادر النمو المباشرة

وهي المصادر المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية والتأثير في إنتاجيتها، وتتمثل في:

1- **عنصر العمل**: يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين: الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة الموارد الإقتصادية، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل الذي كلما إرتفع أمكن ذلك من إرتفاع حجم الناتج من خلال زيادة مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج.

2- **عنصر رأس المال** :يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي ، يتكون من آلات وتجهيزات ومباني وأراضي، وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج، إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج، لكن تعرض رأس المال للإهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك منه، كما أن زيادة حجم العمالة يتطلب أيضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال.

3- **عنصر التكنولوجيا**: تتغير دالة الإنتاج مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي ،وذلك وفق دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y = Af(K,L)$$

حيث أن A :يمثل المستوى الحالي للتكنولوجيا . K :رأس المال و L: عنصر العمل

فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل وأ رس المال،ولكن نتيجة تطور العامل التكنولوجي من خلال ما يسمى بـ "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج" حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها.

[1]- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1990-2010)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2016م،ص 109.

ثانيا: مصادر النمو غير مباشرة(الأساسية)

إن الفهم الصحيح لآلية النمو الإقتصادي لايقتصر على دراسة المصادر المباشرة له فقط، لكن توجد العديد من العوامل الأخرى المهمة التي تؤثر على النمو الإقتصادي نذكر منها:

1- **الإطار المؤسساتي**: يرى "نورث" أن الإطار المؤسساتي له دور كبير في التأثير على النمو الإقتصادي، سواء من خلال ما يوفره من التأطير الإقتصادي وتحفيزات لأفراد المجتمع لمزاولة النشاط الإقتصادي، ومن حماية لحقوق الملكية الفكرية التي تخلق الرغبة والدافع للإستثمار والتجديد والإبتكار. كما أن التأطير السياسي يزيد من فاعلية القرارات الإقتصادية المتخذة ويعزز من الشفافية التي تساعد على تحقيق جيع الأهداف الإقتصادية.

2- **الثقافة**: إن الثقافة تفسر إلى حد كبير إختلاف الأداء الإقتصادي بين المجتمعات، حيث أن الثقافة تعتبر الموجه الرئيسي لسلوك الأعوان الإقتصاديين ومن ثم فهي تحدد كيف ومتى ولماذا تتم عملية الإنتاج، وهذا ما يفسر لماذا تتطور دول مقابل بقاء دول أخرى متخلفة.

3- **الموقع الجغرافي**: يعتبر العامل الجغرافي محددا رئيسيا للفرص المتوفرة في النشاط الإقتصادي حسب فرضية الجغرافيا لتفاوت الدخل بين الدول، والتي تشير في أحد إتجاهاتها إلى أهمية المناخ في التأثير على جانب التحفيز وبذل الجهد ومن ثم على مستوى الإنتاجية في النشاط الإقتصادي وجانب آخر يرى أن لها تأثير على التطور التكنولوجي خاصة في قطاع الزراعي[1].

[1] - بودخدخ كريم، إتجاه السياسة الإقتصادي في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز النمو الطلب أو تطوير العرض، مرجع سابق،ص (30-32).

المبحث الثاني: علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية

للزكاة دور كبير في النشاط الإقتصادي، وذلك بسبب طبيعة الزكاة، إذ أنها تعمل على تحويل مبالغ مالية لا يستهان بها من الأغنياء إلى الفقراء و المحتاجين، مما يؤدي إلى تغير في حجم النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال الإستثمار و الاستهلاك و الإنفاق وحتى الصادرات و الواردات، والتي تمثل في مجموعها الدخل الوطني وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

- دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل وثروة وأثرها على الإستهلاك الكلي.
- أثر الزكاة على الإدخار و الإستثمار.
-أثر الزكاة على الإنفاق و الإنتاج.
- أثر الزكاة على الصادرات و الواردات.

المطلب الأول: دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل وأثرها على الإستهلاك الكلي

تعتبر عملية إعادة توزيع الدخل من أهم الآثار الإقتصادية للزكاة، حيث ترتبط عملية إعادة توزيع الدخل بمعظم المتغيرات الإقتصادية لذلك سنحاول في البداية تحديد مفهوم إعادة توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي وعلاقته بالزكاة، ثم نتطرق إلى أثر الزكاة على الإستهلاك الكلي.

أولا: دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة

من أجل معرفة أثر الزكاة على إعادة توزيع الدخل والثروة، كان لابد من تحديد مفهوم توزيع وإعادة توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي.

1- توزيع وإعادة توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي:

يقصد بإعادة توزيع الدخل في الإقتصاد الإسلامي تحويل جزء من دخل الأغنياء إلى الفقراء و المحتاجين بهدف القضاء على الفقر و إزالة التفاوت الشديد بين أفراد المجتمع، حيث يستخدم الإقتصاد الإسلامي تشريعات مختلفة سواء كانت إجبارية مثل الزكاة و صدقة الفطر و الكفارات...أو غير إجبارية مثل القرض الحسن و الصدقة و الوقف... ، من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية[1]؛ وتتم عملية التوزيع في الإقتصاد الإسلامي بإختصار في ثلاث مراحل:

[1]- عزالدين مالك الطيبي محمد، إقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة،المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، كتاب منشور على موقع المعهد http://www.zakatinst.net/library/ تاريخ التحميل 2016/01/20.ص 84.

المرحلة الأولى: توزيع ما قبل الإنتاج

وهي مرحلة يتم فيها التنظيم الأولي لتوزيع الدخول من خلال تنظيم تملك الثروة، لأن تنظيم التملك هو تنظيم أولي في توزيع الدخل، ومن هذا المنطلق فإن مجموعة الأسس والمبادئ التي تحكم هذه المرحلة هي التي تؤصل القاعدة التي يقوم عليها توزيع الثروات و الدخول، حيث تتميز هذه المرحلة بوجود تفاوت في الثروة مما يستدعي ضرورة التدخل لتصحيح هذا التفاوت.

المرحلة الثانية: توزيع الوظيفي

وتسمى كذلك بمرحلة التوزيع السوق، وفلسفة التسمية تنبع من أن التوزيع هنا يكون بناء على أعمال ومجهودات يبذلها الإنسان، أي توزيع الدخل يكون كعائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عوامل الإنتاج، سواء كان الفرد عاملا أو مالكا لها؛ ويلعب السوق دورا ظاهرا في عملية التوزيع في هذه المرحلة، وهكذا يكون التوزيع عمليا من خلال تفاعل حقيقي بين القوى الإقتصادية[1].

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تتدخل الدولة الإسلامية بمجموعة من التنظيمات و التشريعات لإعادة التوزيع الأولي للثروة و الدخل من أجل تحقيق التوازن و العادلة الإجتماعية، حيث تمثل الحاجة هي الأساس في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني خلال هذه المرحلة، كونها تؤدي دورا رئيسيا في الضمان الحد الكفاية خصوصا للفئة العاجزة عن العمل لسبب جسدي كالإعاقة أو سبب ظرفي كالبطالة، يجعل الفرد غير قادر على تحقيق الحد الأدني للعيش الكريم، ومن أجل ذلك شرع الله تعالى مجموعة من الوسائل والأدوات التي من شأنها تحقيق هذا النوع من العدالة، ولعل أهمها الزكاة_ موضوع دراستنا_ التي تعمل على تحويل جزء من الدخل إلى الفقراء والمحتاجين التي تؤدي إلى التقليل من التفاوت بين طبقات المجتمع[2].

2- أثر الزكاة على إعادة توزيع الدخل والثروة

للزكاة دورا واضحا في إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، وذلك بتأثيرها على دخول الأفراد الذين تصرف لهم الزكاة، ودخول من تجب عليهم الزكاة، فبالنسبة لمن تصرف لهم فهي تغطي جميع أهداف التضامن الإجتماعي، كما أنها تعتبر دخلا مناسبا للغارمين تسمح لهم بمواصلة نشاطهم الإقتصادي، أما بالنسبة لتأثيرها

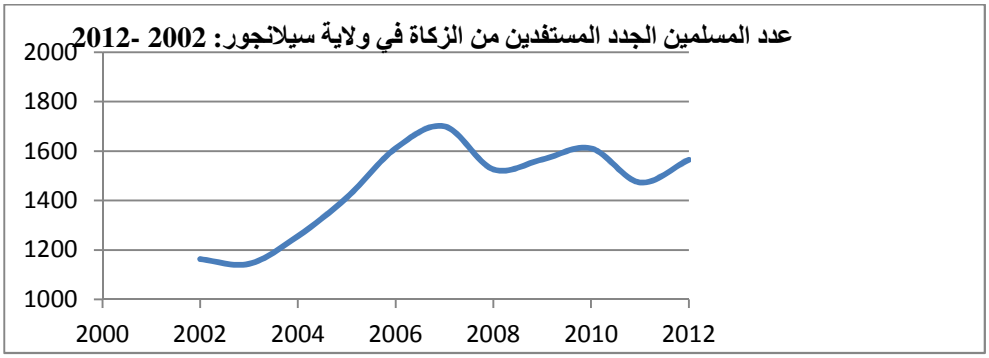
[1]- الكبداني سيدي أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، – جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013 ،ص98.

[2]- د. نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة،الاسس الشرعية و الدور الإنمائي و التوزيعي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية2، المؤسسة الجامعية لدراسات و النشرو التوزيع، بيروت،لبنان، الطبعة1، 1413هـ-1993م ، ص195.

في دخول من تجب عليهم الزكاة فيمكن توضيحه من خلال قانون تناقص المنفعة، حيث ينص هذا القانون على أنه كلما زادت عدد وحدات المستهلكة تنقص المنفعة المحققة، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل (أي الوحدة الأخيرة) أقل من منفعة الوحدة الحدية لدى الفقير، وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يحقق نفعا للفقير أكبر من خسارة الغني، وفي النهاية النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق إنفاق حصيلة الزكاة؛ ومن أسباب نجاح الزكاة كآلية لإعادة توزيع الدخل والثروة أنها تشمل جميع الأموال النامية، وتتسم بالعدالة المطلقة وتكررها كل سنة يجعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الدخل الذي يساهم بشكل كبير في تحقيق العادلة الاجتماعية، ويزيل التفاوتات الكبيرة في مستوي المعيشة بين أفراد المجتمع الواحد[1].

يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى التجربة الرائدة لمؤسسة الزكاة في ولاية سيلانجور بماليزيا ودورها في إعادة توزيع الدخل والثروة، حيث حققت هذه الولاية نتائج مذهلة من خلال الحصيلة التي جمعت والتي بلغت 126مليون **الرنجيت*** سنة2010 و 156مليون الرنجيت سنة 2011 وهي في تزايد مستمر، وكذلك الفئات التي المستفيدة من أموال الزكاة حيث خصصت المؤسسة نسبة من أموال الزكاة للمسلمين الجدد كوسيلة لمساعدتهم وتمكينهم من بدء حياة جديدة في طريق الإسلام، وهدفها الرئيسي هو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين جميع فئات المجتمع[2] ، حيث أن العدد الإجمالي المسجل للمسلمين الجدد يزيد كل سنة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم(1):دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل من خلال زيادة عدد المستفدين الجدد في ولاية سيلانجور خلال:(2002-2012).



Source: Fuadah JOHARI Et al. The role of zakat distribution amongmullaf (new convert) in reducing poverty in Selangor,Malaysia, Pre reference .p42.

[1] – عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي،الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية،2000،ص (202-206).

* الرنجيت: عملة دولة ماليزيا.

[2] – The Role of Zakat Distribution Among Muallaf (New Convert) in Reducing Poverty in Selangor,Malaysia Fuadah Johari, Ahmad Fahme Mohd Ali ,. And others. İktisat Politikası Araştırmaları Dergisi Journal of conomic Policy ResearchesCilt/Volume:2, Sayı/Issue:1,Yıl/Year: 2015,p: 39-41.

ثانيا: أثر الزكاة على الإستهلاك

يعتبر أثر الزكاة على الإستهلاك الكلي من أهم المواضيع التي تعرضت للنقاش من قبل الباحثين، ولم تتوصل الدراسات إلى رأي قاطع حول أثر الزكاة على حجم الإستهلاك الكلي في المجتمع، حيث أن هنالك من يرى أن تطبيق الزكاة يجعل الميل الحدي للإستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافيعها وهناك من يرى العكس وسوف نتطرق للرأي الأول وأهم الانتقادات التي تعرض لها كما يلي:

1- دور الزكاة في زيادة الميل المتوسط والحدي للإستهلاك

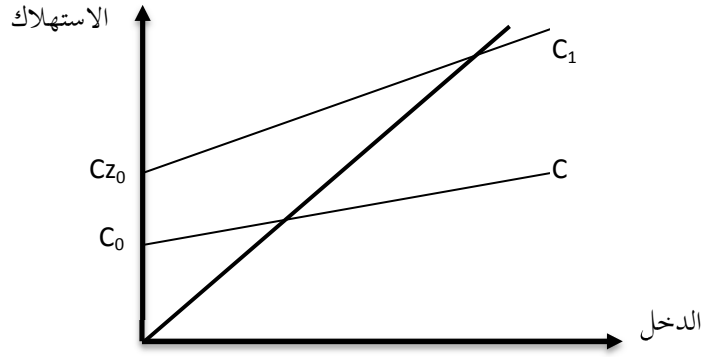
لقد قامت هذه الدراسة على عدة افتراضات نوجزها كما يلي:

- إن الزكاة تدفع لذوي الدخول المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر.
- أن الميل الحدي للإستهلاك لدى مستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعي الزكاة.
- الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد، أي أن الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل ولكن بنسبة أقل.
- أنه سيكون هناك وفي كل عام أشخاص يتلقون الزكاة وأشخاص يدفعونها.
- أن مستحقي الزكاة لا يدفعون زكاة أو ضرائب على دخولهم، أي أن دخلهم المتاح يعادل المبلغ الإجمالي ويعادل مبلغ الزكاة المقدم.
- هناك عدد كاف من مستحقي الزكاة في المجتمع الإسلامي بحيث أن حصيلة الزكاة توزع بأكملها لهؤلاء.

وبهذه الافتراضات فإن أول أثر فعال لفريضة الزكاة هو تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي و الدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل[1]، وبمعنى آخر أن كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط يصبح أكبر بعد فرض الزكاة منهما قبل فرض الزكاة كما يتضح من الشكل(2):

[1] – محمد مختار متولي، التوازن العام والسياسات الإقتصادية الكلية في اقتصاد الإسلامي، مجلة الابحاث الإقتصاد الإسلامي، المجلد 1 – ،العدد1 ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة،السعودية، 1983 ،ص(5-9).

شكل (2): أثر الزكاة على الاستهلاك الكلي.



المصدر:مختار محمد متولي، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، مرجع سابق، ص .

حيث تمثلC دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة و C_1 تمثل دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة يتضح من الشكل(2) أن دالة الاستهلاك الكلي C_1 في مجتمع الزكاة تكون أعلى وأكثر انحدارا من دالة الاستهلاك في مجتمع آخر، وعليه يكون أثر الزكاة على دالة الإستهلاك كما يلي:

لنفترض أن دالة الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي، وفقا للصياغة الخطية* في الفترة القصيرة المتفق عليها بين الاقتصاديين كما في المعادلة التالية:

$$C = C_0 + cY \quad \text{.....(1)}$$

C: تشير إلى الاستهلاك

Y : تشير إلى الدخل

C_0:الإستهلاك المستقل c:ميل الإستهلاك حيث$1>c>0$

وعليه يكون الميل المتوسط للاستهلاك $Apc = c+\frac{C_0}{Y}$ .....(2)

و نحصل على ميل حدي يعادل $Mpc = c = \frac{dc}{dy}$.....(3)

حيث أن(Apc)و(Mpc) تمثل الميل المتوسط والميل الحدي للإستهلاك في الإقتصاد الوضعي على الترتيب.

و بإفتراض أن الزكاة في اقتصاد إسلامي تعادل[1]:

$Ya = Z$ حيث $0< a <1$.....(4)

([1]) مختار محمد متولي، التوازن العام والسياسات الإقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي، مرجع سابق، ص 06.

وبما أن دخول المستحقين للزكاة أقل من دافعي الزكاة فإنه يمكن الافتراض أن الدخل عند دافعي الزكاة يعادل Yb بينما دخل مستحقي الزكاة يعادل $Y(b-1)$ حيث $0 < b < 1$

و بافتراض أن الميل الحدي للإستهلاك لفئة المسلمين الذين يستحقون قبض حصيلة الزكاة يعادل c_z حيث[1] $0 < c < c_z < 1$

وطبقا لهذه الإفتراضات يمكن صياغة دالة الإستهلاك الخطية في إقتصاد إسلامي بالمعادلة

$$C = C_0 + c(Yb - Ya) + c_z(1-b)Y + c_z Y a$$

$$C = C_0 + cY(b-a) + c_z Y(1-b+a) \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

و من هذه المعادلة يمكن إستنتاج الميل المتوسط للاستهلاك و ذلك بقسمة المعادلة على Y

$\frac{y}{y}(1-b+a) + c_z\frac{cy}{y} + (b-a) + \frac{c_0}{y} = \frac{c}{y} = Apc_z$ حيث أن(Apc_z) تمثل الميل المتوسط للإستهلاك في الإقتصاد الإسلامي

$$Apc_z = \frac{c_0}{y} + c(b-a) + c_z(1-b+a) \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

أما الميل الحدي للإستهلاك

$$Mpc_Z = \frac{dc}{dy} = c(b-a) + c_z(1-b+a) \quad \ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث أن(Apc_z)و(Mpc_z) تمثل الميل المتوسط والميل الحدي للإستهلاك في الإقتصاد الإسلامي على الترتيب.

وبمقارنة المعادلة (2) (3) (6) (7)يتضح لنا:

$$Apc_z - Apc = c_z(1-b+a) - c(1-b+a) \quad \ldots\ldots\ldots (8)$$

$$Mpc_z - Mpc = c_z(1-b+a) - c(1-b+a) \quad \ldots\ldots\ldots (9)$$

وبما أن $c_z > c$ فإنه يتضح من المعادلتين (8) و (9) أن :

- الميل المتوسط للإستهلاك بعد فرض الزكاة أكبر من الميل المتوسط للإستهلاك قبل فرض الزكاة.
- الميل الحدي للإستهلاك بعد فرض الزكاة أكبر من الميل الحدي للإستهلاك قبل فرض الزكاة.
- وعليه فإن فرض الزكاة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي كما هو موضح في الشكل رقم (2).

ومن الدراسات الحديثة التي تثبت أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي ، نجد الدراسة التي قام بها

* قام الكاتب بصاغة دالة الإستهلاك بصغة خطية كماهي مبينة في هذا المطلب اضافة إلى ذلك قام بصياغة دالة استهلاك غير خطية حيث توصل في النهاية إلى نفس النتائج، أي أن الميل الحدي والمتوسط للإستهلاك سوف يرتفع عند تطبيق الزكاة.

Eko suprayitno وآخرون، حيث قاموا بدراسة أثر الزكاة على الإستهلاك الكلي في ولايات ماليزيا والنتيجة النهائية التي توصلت لها الدراسة هي أن زيادة نسبة الزكاة ب 1% سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية بنسبة 0.36 %وهو تأثير ضعيف حسب رأي الباحثين وكانت هذه النتائج متطابقة مع الواقع لأن الدخل الذي يحصل عليه الفقراء والمحتاجين في ماليزيا نسبة كبيرة منه توجه إلى تغطية رسوم التعليم وإيجار المساكن والعلاج وغيرها من الخدمات الضرورية[1].

2- الإنتقادات الموجهة لهذه الدراسة:

لقد انتقدت النتائج المتوصل إليها سابقا من قبل الباحثين أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق الزين، والسبب في ذلك حسب رأيهم عدم صحة أغلب الفرضيات التي قام عليها التحليل السابق، وبالتالي فهم يرون أن تطبيق الزكاة في مجتمع إسلامي لايؤدي بالضرورة إلى زيادة الإستهلاك الكلي في المجتمع، وكذلك بالنسبة إلى زيادة الميل المتوسط والحدي للإستهلاك، وذلك للأسباب التالية:

- ليس هناك أدلة قاطعة على ضرورة أن يكون الميل الحدي للإستهلاك عند مستحقي الزكاة أكبر منه لدي دافعي الزكاة.
- قد يكون المجتمع في حالة رخاء إقتصادي بحيث لا يوجد من يستحق الزكاة،* أو قد لايوجد عدد كاف منهم لإستعاب حصيلة الزكاة.
- إن بعض مستحقي الزكاة لا يشترط فيهم الفقر، و بالتالي لا يتوقع أن يكون ميلهم الحدي للإستهلاك أعلى من ميل دافعي الزكاة.
- إن الزكاة تؤدي إلى زيادة حافز الاستثمار وبذلك يزيد مستوى الدخل الكلي، ومستوى التشغيل في نفس الوقت الذي يزيد فيه استهلاك الفقراء، ولا يمكن الجزم بأن نسبة الإستهلاك إلى الدخل الجديد ستكون أعلى مما كانت عليه قبل تطبيق الزكاة.
- قد يكون إنفاق الزكاة للفقراء في شكل إستثمار كأن يتم تمويلهم برأس مال يعملون فيه وفي هذه الحالة لايؤدي إنفاق الزكاة إلى زيادة الإستهلاك[2].

[1] -Eko suprayitno, radiah add kader, azhar harun ((**The Impact of Zakat on Aggregate Consumption in Malaysia**)) ,Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 9 No. 1 , Mar 2013,p 55.56.

[2]- أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق الزين، أثر الزكاة على دالة الإستهلاك الكلي في الإقتصاد الإسلامي، مجلة الأبحاث الإقتصاد الإسلامي،مجلد 2 - ،العدد 1 ،المركزا لعالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة ،السعودية، 1984 ص(59 ، 61).

*كما حدث في عهد الخليفتين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما.

من خلال افتراضات الطرفين يمكن لنا أن نرجح أحد الأقوال، وهذا نظرا لما تقدم به من حجج واقعية، فنعتقد أن النتائج التي توصل لها متولي، أي أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الكلي على صواب مع العلم أن درويش والزين سلكا نفس الطريقة من الناحية النظرية رغم إختلاف وتضاد نتائجهما، وبناء على تحليل فرضيات كل رأي فإن الأثر النهائي للزكاة على الإستهلاك الكلي يتوقف على العوامل الثلاثة التالية:

- الميل الحدي للإستهلاك لدى دافعي الزكاة.
- الميل الحدي للإستهلاك لدى كل صنف من الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة.
- نسبة ما يذهب لكل صنف من اجمالي حصيلة الزكاة.

من خلال تحليل هذه العوامل نجد أن الاستهلاك الكلي سوف يزيد زيادة ملموسة عند تطبيق الزكاة لأن الميل الحدي للاستهلاك لدى مستلمي الزكاة يزداد مع زيادة الدخل مما يؤدي في النهاية الى زيادة الاستهلاك في المجتمع[1].

المطلب الثاني: أثر الزكاة على الإدخار و الإستثمار

تعمل الزكاة على محاربة الإكتناز، وحثها على الإنفاق و تشجيع الإستثمار حتى لا تأكل الزكاة الأموال المكتنزة ومن خلال هذا المطلب سوف نوضح كيف تؤثر الزكاة على الإدخار و الإستثمار.

أولا: أثر الزكاة على الإدخار

من حيث الأصل لا يقبل الإسلام إدخار المال لغير حاجة، لما يترك من أثار سلبية على المدخر بشكل خاص، وعلى المجتمع بشكل عام، ولذلك نجد الآيات القرآنية تتوعد الذين يكنزون الأموال و لا ينفقونها في سبيل الله[2].

قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ((و الدين يكنزون الذهب و الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم))[3]، و المراد بالكنز فيما ذكره الإمام النووي "هو المال الذي لا تؤدى زكاته"، وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بإستغلال الثروات وعدم تعطيلها، فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يزرعها، فليزرعها أخاه))[4]، و الزكاة كتدفق نقدي من

[1] – رزيق كمال، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000م، ص(58-59).

[2] – حسن محمد الرفاعي، الاستهلاك و الإدخار في الإقتصاد الإسلامي، كلية الإمام الأوزعي للدراسات الإسلامية وكلية إدارة الأعمال الإسلامية،دار النفائس للطباعة والنشر،بيروت، لبنان، الطبعة 1،2006م ،ص154.155.

[3] – سورة التوبة، 34.

[4] – رواه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب كراء الارض، رقم الحديث:5،19/3998.

مدخرات وأموال مالكي النصاب إلى مستحقي الزكاة، تؤدي إلى التأثير في حجم المدخرات لدى الأفراد ومن ثم حجم الإدخار الوطني بطرقتين:

- إخراج الزكاة يؤدي إلى إنخفاض الأموال المدخرة.
- دفع المدخر إلى إستثمار أمواله حتى لا تأكلها الصدقة(الزكاة).

وفي الحالتين يكون التأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني، وإذا إدخر الفرد أمواله ولم ينفقها ولم يستثمرها تجعل الزكاة سببا في تناقصها و تآكلها و ذلك بمرور الوقت ولن تتوقف الزكاة حتى يصل المبلغ أقل من النصاب، ويمكن توضيح كيف تعمل الزكاة على تخفيض مستوى الأموال المكتنزة كمايلي:

لنفرض أن عونا إقتصاديا يملك ثروة مقدرها مستوفية لشروط الزكاة M_0 ، وعليه يجب أن يخرج مقدار الزكاة بمعدل Z، ومنه فإن قيمة الثروة بعد إقتطاع الزكاة في السنة الأولى يساوي:

$$M=M_0-ZM \longrightarrow M_1=M_0(1-Z)$$

لنفترض أن صاحب الثروة مازال محتفظا بثروته على حالها، وهي مستوفية لشروط الزكاة، فقيمة ثروته بعد السنة الثانية تكون كمايلي: $M_2=M_1-ZM_1 \longrightarrow M_2=M_1(1-Z) \longrightarrow M_2=M_0(1-Z)^2$

وببقاء الثروة على حالها وبشروطها في كل سنة تصبح قيمة الثروة تساوي:

$$M_3=M_{10}(1-Z)^3 , \quad M_4=M_0(1-Z)^4 , M_5=M_0(1-Z)^5 \ldots . \boxed{M_n=M_0(1-Z)^n}$$

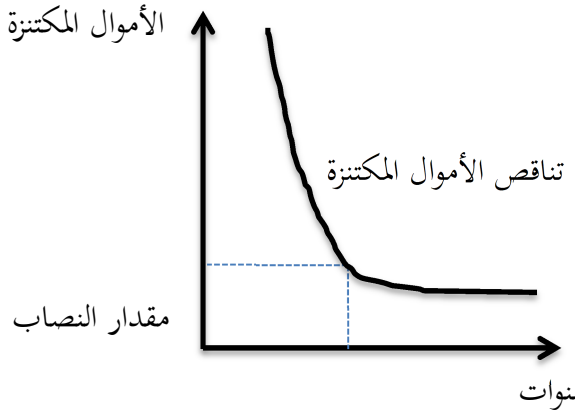
و عليه يمكن أن نستنتج مايلي:

$$M_0>M_1>M_3>M_4>M_5\ldots\ldots>M_n$$

وتعكس الدالة السابقة الإتجاه النزولي لرأس المال مع مرور الزمن بفعل الزكاة، ومن ثم فإن الزكاة تعتبر دافع وحافز على الإستثمار، حيث أن إستقطاع 2.5% من الأموال المدخرة يؤدي إلى إنخفاض رأسالمال ب 10% في أقل من خمس سنوات وثلثها في أقل من 17 عاما بل إن الزائد عن النصاب سوف يذهب في حوالي 40عاما[1]، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1]- د.السيد أحمد السيرتي،دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي، في ظل الأنظمة الإقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2014، ص ص ،275،276.

شكل رقم (3): أثر الزكاة على الأموال المكتنزة



المصدر:السيد أحمد السيرتي،دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي،ص276.

وعليه فإن الزكاة تعتبر آلية مهمة في نقل المدخرات نحو الإستثمارات، وذلك من خلال تشجع المدخرين على الإستثمار، الذي من شأنه زيادة الطاقة الإنتاجية، وزيادة العمالة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني[1].

ثانيا: أثر الزكاة على الإستثمار

يستند الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية المنبثقة عنها، فيصبح الإستثمار توظيفا للمال بما يحقق مقاصد الشريعة الخمسة، وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وعليه يتم توظيف المال في الاسلام بما يخدم مصلحة الفرد و الجماعة، ويمكن تلخيص تأثير الزكاة على الإستثمار في النقاط التالية:

1- تؤدي الزكاة إلى زيادة الإستثمار من خلال تحسين توقعات رجال الأعمال بالنسبة للسوق، لأن الزكاة كما رأينا سابقا تقوم بإعادة توزيع الدخل من خلال تحويل جانب من الثروة لصالح الفقراء والمساكين تؤدي إلى زيادة الطلب الإستهلاكي على السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على زيادة الإستثمارات لمواجهة الطلب المتزايد على السلع و الخدمات،

[1]- قراوي أحمد الصغير، محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الإقتصادية الكلية، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 7.6،جويلة،2004 م، ص ص28-30.

2- يمكن لمؤسسة الزكاة أن تقوم بصرف أموال الزكاة عن طريق إنشاء مؤسسات إنتاجية أو خدماتية أو غيرها التي تعود بالنفع لفئات المستحقين ثم تقوم بتمليكها لهم لتدر عليهم دخلا يقوم بكفايتهم، ولا تجعل لهم الحق في بيعها أو نقل ملكيتها، ولقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثالثة في عام (1980م-1406هـ)، من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك المستحقين أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جباية وتوزيع الزكاة على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة والفورية للمستحقين، وتوفير الضمانات الكافية لتجنب الخسائر، والحقيقة أن هذا القرار مهم يفتح آفاق واسعة لمشاركة الزكاة في التنمية الإقتصادية، ولتحقيق هذا لابد من توفر ضوابط التالية:

- أن لا تتوفر وجوه صرف عاجلة تقتضي التوزيع الفوري لأموال الزكاة.
- أن يتم إستثمار الزكاة بالطرق الشرعية.
- أن تتخذ الإجراءات الكفيلة ببقاء الأصول المستثمرة على أصل حكم الزكاة بحيث لايصرف ريعها إلا لمستحقين.
- أن يسبق قرار الإستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة تتعلق بالجدوى الإقتصادية للمشروع الإستثماري.
- أن يسند أمر إدارة إستثمار أموال الزكاة لذي الكفاءه و الخبرة و الأمانة.
- أن يعتمد قرار الإستثمار لمن عهد لهم ولي الأمر بجمع الزكاة وتوزيعها لمراعاة مبدأ النيابة الشرعية[1].

3- يساهم مصرف الغارمين في المحافظة على حجم الإستثمار الكلي، من خلال تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرون، لأن المستثمر في مجتمع يطبق الزكاة يكون أحد مستحقيها عندما يتعرض إلى خسارة مفاجئة أوغير متوقعة، مما يجعلهم يشعرون بالأمان و الإستقرار أكثر عند اتخاذ قرار الإستثمار[2].

4- تسهم الزكاة في توجيه الإستثمارات في المجتمع مما يجعلها مهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تشجيع الزكاة للإستثمار في أصول الإنتاج الثابتة، حيث لا تفرض الزكاة على هذه الأصول في حين تفرض علىٍ رأس المال النقدي بما فيها الأوراق المالية التي تملكها المؤسسة؛ كما تشجع الزكاة الإستثمار في رأس المال البشري مقارنة بِرأس المال المادي حيث ينخفض معدلها في الحالة الأولى 2.5 %مقارنة ب10% في الحالة الثانية، إضافة إلى ذلك يعد إنفاق الزكاة على التعليم و الصحة ورعاية الفقراء من أجل إدماجهم في الحياة الاقتصادية أحد مصاريف الزكاة الثمانية.

---

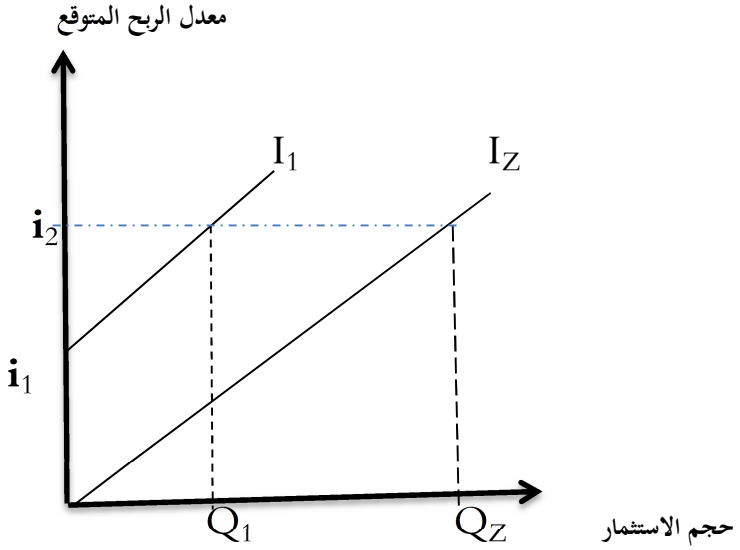
[1] – د، محمد عثمان شبير، بحث إستثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة الدراسات الانسانية،المجلد21 ا، عمادة البحث العلمي الجامعة الاردنية عمان، تشرين الاول،1994م، العدد5،ص(269-314)، نقلا عن كمال رزيق، مرجع سابق، ص69.

[2] – عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية2000،ص ص 199.،200.

5- في الفترة القصيرة قد يكون للزكاة تأثير سلبي على الإستثمار وذلك إذا تم توجيه حصيلة الزكاة التي كانت معدة للإستثمار إلى الفقراء لإشباع طلباتهم الإستهلاكية الضرورية، أما في الفترة الطويلة تؤدي الزيادة في الإستهلاك إلى زيادة الإنتاج فالدخل فالإدخار، وهكذا تزيد الزكاة من الإستثمار ولا تنقص رأس المال[1].

من خلال النقاط السابقة يمكن أن نوضح أثر الزكاة على الإستثمار من خلال الشكل التالي[2]*:

الشكل رقم(4): أثر الزكاة على الإستثمار



المصدر: المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مرجع سابق ص30

يوضح الشكل رقم (4)، أن حجم الإستثمار في إقتصاد يطبق الزكاة (I_Z) يمكن أن يزيد حتى في الحالة التي يكون فيها العائد المتوقع صفرا، بسبب تأثير الزكاة على الأموال المكتنزة، بينما يجب أن يصل العائد المتوقع إلى (i_1) حتى يرتفع الإستثمار في إقتصاد لا يطبق الزكاة(I_1).

المطلب الثالث: أثر الزكاة على الإنفاق والإنتاج

إن تحصيل الزكاة ثم إنفاقها يؤدي إلى زيادة الطلب الكلى الفعال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإستثمار والإنتاج ويتوقف هذا على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ودور المضاعف و المعجل وعوامل أخرى، حيث تعمل الزكاة على زيادة حجم النشاط الإقتصادي في المجتمع من خلال تأثيرها على الإنفاق و الإنتاج، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

[1]- المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، مرجع سابق ص30.

[2]*- قام الباحث بتصميم هذا الشكل في ضوء إنعدام سعر الفائدة(الربا) كأحد محددات الإستثمار. والتكلفة التي تفرض على الأموال المكتنزة و المتمثلة في الزكاة.

أولا: أثر الزكاة على الإنفاق الكلي

من الخصائص التي تتميز بها الزكاة أنها تؤثر على جميع مكونات الإنفاق في الاقتصاد سواء كان إنفاق خاص أو حكومي أو إستثماري، وسنقوم بتحليل كل نوع كما يلي:

1- أثر الزكاة على الإنفاق الخاص

تؤدي الزكاة إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي لدى فئة الفقراء و المساكين، لأنهم في الغالب ينفقونها لقضاء حاجتهم الإستهلاكية سواء كانت سلعا أو خدمات، كما رأينا سابقا أن زيادة الميل الحدي للإستهلاك وتناقص الميل الحدي للإدخار لدى هذه الفئة من شأنه أن يدعم الإستهلاك، ومن المعلوم من الناحية الإقتصادية أن زيادة الإستهلاك تؤدي إلى زيادة الإستثمار وبالتالي زيادة الدخل، أما بالنسبة للأغنياء يؤدي دفع الزكاة إلى حدوث نوع من الإعتدال في الإنفاق وعدم التبذير، وتدفعهم إلى إستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة؛ وعليه فإن الزكاة تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري لدى الفئتين والتي من خلالها يمر تأثير الزكاة إلى النشاط الإقتصادي ككل[1].

2- أثر الزكاة على الإنفاق الحكومي

إن إنتقال أموال الزكاة من الأغنياء إلى المصارف الثمانية المحددة شرعا، ومقارنتها بمجلات التي تنفق فيها الحكومات، نجد أن جزءا لا يستهان به من الإنفاق العام يعد من مصارف الزكاة، فلو أن الحكومات جمعت هذه الزكاة في ميزانية مستقلة وإستخدمتها لتغطية هذه المجلات سوف تؤثر على الموازنة الحكومية سواء من خلال رفع العبء عن كاهل بعض الإيرادات المعينة في الميزانية، وتستخدمها أو تستثمرها في أغراض أخرى، مما يؤدي إلى رفع الإنفاق الحكومي في مصلحة المجتمع؛ أو زيادة القدرة الضريبية من خلال إستثمار أموال الزكاة و تحسين الإنتاجية؛ كما تصبح الزكاة كأداة في يد الحكومة تستطيع إستخدامها في التأثير على النشاط الإقتصادي كل هذه النتائج تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي سوءا كان هذا الإنفاق استهلاكيا أو استثماريا[2].

[1]- د.عبد اللطيف مشهور، الزكاة، الأسس الشرعية و الدور الإنمائي و التوزيعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية2، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1413ه/1993م،ص229.

[2]-- رزيق كمال، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، مرجع سابق ص 77.

3- أثر الزكاة على الإنفاق من خلال دور المضاعف و المعجل

لا يتوقف أثر الإنفاق على زيادة الطلب الكي ، وإنما يمتد ليشمل أثر لمضاعف، ويمكن من خلال دراسة المضاعف و المعجل وعلاقتهما بالإنفاق معرفة الآثار النهائية التي تنتج عن زيادة الإنفاق من خلال الزكاة، وفي البداية نقوم بتحديد مفهوم المضاعف و المعجل كما يلي:

- مفهوم المضاعف: هو نسبة التغير في الدخل الوطني إلى التغير في الإنفاق الكي الذي أحدثه، ذلك أن التغير في الإنفاق الإستهلاكي أو الإستثماري يؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الدخل الوطني[1].
- مفهوم المعجل: يشير بصفة عامة إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الإستثمار ، فالزيادة في الإنفاق الإستهلاكي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الدخل الوطني وهو أثر المضاعف، ثم يؤدي هذا بالمنتجين إلى توسيع طاقتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الإستثمار وهذا ما يطلق عليه بإسم المعجل(الإستثمار المولد).
- لقد أصل الإسلام مفهوم المضاعف منذ ألف وأربعمائة عام، في قوله تعالى ((مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم))[2]، حيث أن هذا المضاعف المترتبة على الإنفاق في سبيل الله ليس قاصرة على الثواب في الآخرة، وإنما تتحقق بصورة مادية في الحياة الدنيا من خلال إرتفاع الدخل الوطني بأضعاف مضاعفة لمقدار الإنفاق الأولي، وتتجه حصيلة الزكاة من الأغنياء إلى مصارفها ويتجه الجزء الغالب من هذه الأموال إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع و الخدمات، حيث لا تقتصر الزيادة الأولية الناتجة عن تطبيق الزكاة على زيادة الإنفاق الإستهلاكي وحده، وإنما تتجه كذلك إلى تدعيم مجالات الإستثمار المختلفة أي أن عمل مضاعف الزكاة لا يقتصر على الزيادة في الإستهلاك، ذلك أن تكرار الزيادة بصورة منتظمة نسبيا يدعم عمل المعجل من خلال تحسين توقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية، حيث لا تعتبر الزيادة في الطلب على الوحدات الإنتاجية اللازمة لمقابلة الزيادة في الطلب الإستهلاكي مؤقتة وإنما الإنفاق الأولي يؤدي إلى سلسلة من الإنفاقات المتوالية، تتناقص مع تناقص الميل الحدي للإستهلاك ولكنها في مجموعها تزيد من كمية الإنفاق الأولي، وهذا ما يعرف بأثر المضاعف، كما يدعم عمل مضاعف الزكاة إنخفاض التسربات من دورة الدخل نظرا للقضاء على الإكتناز في الإقتصاد، مما

[1]- رزيق كمال، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 79 80.

[2]- سورة البقرة الآية 261.

يضمن توجيه كل الدخل الناتج عن الزكاة على مصارفها إلى مجالات الإنفاق الإستهلاكي أو مجالات الإنفاق الإستثماري، وعليه فإن عمل مضاعف يساهم في الإرتفاع بمستوي النشاط الإنتاجي سواء من حيث المصارف ذات الطبيعة الإستثمارية، أو من خلال ما ينفقه ولي الأمر في إنشاء مشاريع إستثمارية[1].

ثانيا: أثر الزكاة على الإنتاج

تم الحديث عن دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل و الثروة وكذلك الآثار التي تنعكس على كل من الإستهلاك والادخار ثم الإستثمار في المطالب السابقة، وهذه الآثار تمثل البيئة أو الظروف التي تسبق العملية الإنتاجية، لذلك سوف نتعرف في هذا الفرع على أثر الزكاة على الإنتاج و عوامله من خلال ما يلي:

1- أثر الزكاة على إنتاجية العمل:

تتعلق زيادة إنتاجية العمل بمدى تحسين المستوى الغذائي والصحي والتعليمي والتدريبي للعمال، وإن إعطاء الزكاة للفقراء ومصارفها الأخرى، من شأنه أن يرفع من طاقتهم الإنتاجية من خلال زيادة الجهد المبذول والقدرة على إتقان العمل كما يكون هؤلاء العمال مستعدين لزيادة ساعات العمل إذا دعت الضرورة لذلك، وبالنسبة للمستوى التعليمي والتدريبي والمهارات المكتسبة، فإنفاق الزكاة على طلبة العلم، وإستثمار حصيلتها في التعليم وتدريب المستحقين كل ذلك يؤدي إلى تحسين نوعية عمل الفقراء، ومن ثم الرفع من إنتاجيتهم.

2- دور الزكاة في توجيه الإنتاج:

إن تحويل جزء من أموال الأغنياء نحو الفقراء والمحتاجين، يؤدي إلى إنتقال الإنتاج ولو نسبيا من إنتاج سلع كمالية، المطلوبة من قبل الأغنياء والذين يزيد طلبهم على هذا النوع من السلع كلما زادت ثروتهم، إلى إنتاج سلع ضرورية التي ينفق عليها الفقراء أغلب دخلهم الذي يحصلون عليه من الزكاة، ولأن قطاع إنتاج السلع الضرورية سيصبح مربحا، فإن رؤوس الأموال ستفضل الإستثمار في هذا القطاع بدل من الإستثمار في قطاع إنتاج السلع الكمالية، وهذا يؤدي إلى زيادة الإستثمار في الأصول المنتجة للسلع الضرورية التي يتم إنتاجها في غالب الأحيان محليا التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج على عكس السلع الكمالية التي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج .

[1]- د.عبد اللطيف مشهور، الزكاة، الأسس الشرعية و الدور الإنمائي و التوزيعي،مرجع سابق، ص (229-231).

3- الزكاة كرأس مال تمويلي وإنتاجي:

يمكن تحويل جزء من أموال الزكاة لأصحاب الحرف والمهن أو تمويل بعض الشباب من مستحقي الزكاة، فتكون الزكاة بذلك قد ساهمت في توفير رأس مال تأسيسي كأحد أهم عناصر الإنتاج، وتستمر الزكاة في دعمها للإنتاج والإستثمار ومسايرته من خلال تمويل المستثمر في حال وقعه في ضائقة مالية أو عجز عن سداد ديونه، حيث تصبح الزكاة مصدر تأمين للمنتجين والمستثمرين، وذلك بفضل سهم الغارمين.

وبهذا تشجع الزكاة أرباب الأموال على التوسع في الإقراض وتمويل العمليات الإنتاجية، لأنهم يتأكدون من أن هناك مصدر لضمان استرداد حقوقهم من الغارمين.

4- الزكاة وتوظيف عنصر الأرض:

تعمل الزكاة على المحافظة على هذا العنصر الإنتاجي، لأنها فرضت على نمائه ولم تفرض على أصله، كما أن إشتراط النصاب ونماء الزرع وتمامه دليل على عناية الزكاة بتوظيف عنصر الأرض.

5- دور الزكاة في زيادة الإنتاج:

تؤثر الزكاة على عنصر رأس المال وحجم العمل وبالتالي ترفع من مستوى دخول الأفراد مما يرفع الإدخار لديهم وتدفع صاحب الأموال المعطلة إلى الإستثمار في العملية الإنتاجية ليحصل على دخل منها، وعليه فإن زيادة وعاء الزكاة يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، كما يمكن إستخدام جزء من حصيلة الزكاة في إقامة مشروعات إنتاجية لها عائد ويتم تمليك أسهمها إلى الفقراء والمساكين[1].

المطلب الرابع: أثر الزكاة على الصادرات و الواردات:

تعبر التجارة الخارجية عن علاقة تبادل السلع و الخدمات بين المقمين وبقية العالم، سواء من ناحية الصادرات أوالواردات، فالدول تتفاوت فيما بينها من ناحية توافر الموارد الطبيعية والمزيا الإقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، كما تعتبر التجارة الخارجية أداة من أدوات النمو الإقتصادي لأن لها تأثير مباشر على الدخل الوطني، وكما رأينا سابقا أن الزكاة تزيد من الإستثمار والإنتاج ومن هذا المنطلق سوف نحاول معرفة أثر الزكاة على الصادرات و الواردات[2].

[1]- سلطاني زليخة، دراسة محاسبة الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير، غر منشورة، قسم العلوم التجارية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010،ص 30

[2]-- رزيق كمال،مرجع سابق، ص ص 81،82.

أولا: أُثَر الزكاة على الصادرات:

إن تأثير الزكاة على الإستهلاك والإدخار والإستثمار ثم الإنتاج* لابد أن ينعكس في النهاية على الصادرات، على إعتبار أن الإستثمار والإنتاج الجديدين يصبحان وعاء جديد للزكاة وهذا ما يحفز الإستثمار ويكبح الإكتناز مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جديد، حتى يصبح أكثر من حجم الإستهلاك المحلي، في ظل إمكانية الإستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية، ومن خلال الإستثمار المكثف سوف يجعل المؤسسات والدولة تبحث عن أسواق خارجية لتصدير الفائض وبالتالي يرتفع حجم الصادرات و تزيد المداخيل بالعملة الصعبة[1].

ثانيا: أثر الزكاة على الواردات:

يترتب على تحويل جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين زيادة في الطلب على السلع الإستهلاكية التي يتم إنتاجها غالبا محليا[2]، على إعتبار أن الميل الحدي للإستهلاك السلع الضرورية لدى هذه الفئة يكون مرتفعا وفي نفس الوقت يقل الطلب على السلع الكمالية من طرف الأغنياء التي غالبا ما يتم إسترادها من الخارج، ومن جهة أخرى فإن زيادة الصادرات الناتجة عن أثر الزكاة كما رأينا سابقا يؤدي إلى التقليل من الواردات، إلا في الظروف التي لا يستطيع الإقتصاد إنتاج هذه السلع محليا بسبب عدم توفر المواد الأولية. فالزكاة إذن تشجع الصادرات وفي نفس الوقت تعمل على تخفيض الواردات[3].

[1] – – محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريدمصطفى،الإقتصاد الدولي،مؤسسة الشباب الحامة الاسكندرية،مصر،سنة1999،ص150.

[2] – كمال خليفة أبوزيد، أحمد حسين على حسين، محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002،ص 359.

[3] - كمال رزيق، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، مرجع سابق 84.

المبحث الثالث: دور الزكاة في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي

من أجل توضيح الدور الزكاة في الإقتصاد الكلي، سنتطرق في البداية للدور النقدي والمالي للزكاة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والتخفيف من حدة البطالة،ثم نقوم بحساب قيمة الزكاة الكلية في الإقتصاد بمختلف أوعيتها، وبعد ذلك نقدم مفهوم للنمو الإقتصادي ونوضح صلته بالزكاة.

المطلب الأول: الدور النقدي للزكاة وأثرها على التضخم

نحدد في البداية مفهوم السياسة النقدية بصفة عامة ، ثم نتطرق لضوابط السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي وبعدها ننتقل لأثر الزكاة على التضخم.

أولا: مفهوم السياسة النقدية وضوابطها في الإقتصاد الإسلامي

لا يوجد إختلاف بين مفهوم السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي من حيث الأهداف بل يوجد إختلاف من حيث الأدوات التي ترتبط بمعدل الفائدة(الرِّبَا)، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتحديد مفهوم السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي وضوابطها كما يلي:

1- تعريف السياسة النقدية:

" بأنها مجموعة من الاجراءات أو القرارات التي يتخذها البنك المركزي الاسلامي لتنظيم وضبط الاصدار النقدي[1] بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والانتاجي والاستهلاكي للاقتصاد الوطني".

2- ضوابط السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي :

لا بد أن تقوم السياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي على أساس تحريم الرِّبَا ، وعليه فتختلف أدوات[2] السياسة النقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي عنها في النظم الإقتصادية الربوية، حيث نجد أهم هدف للسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي وفي غياب سعر الفائدة (الرِّبَا)، هو تحقيق الثبات النسبي للقيمة الحقيقية للنقود، لأن عدم ثبات هذه القيمة وتقلبها يؤثر على الإقتصاد ككل، كما أن تحريم الرِّبَا الذي يعد من أهم أسباب التقلبات الإقتصادية بسبب خلق الإئتمان بكميات كبيرة لا يستوعبها الإقتصاد مهما كانت مرونة الجهاز الإنتاجي؛ أماعدم دفع الأقساط الربوية يقلل من حجم تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الطلب الكلي ثم الإنتاج وهي من أهم أهداف السياسة النقدية؛ بالإظافة إلى أن تحريم الإكتناز وفرض الزكاة على الأموال

[1]- عبد العظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية في الميزان مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986، ص 51.

[2]- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى،1997م،ص(193،145).

المدخرة، ورغبة المدخرين في الحصول على الأرباح بدل إيداعها بدون مقابل فإن نسب الودائع الجاري لدى المصارف تكون جد قليلة مقارنة بالودائع الإستثمارية وفي حالة إرتفاع هذه الودائع بشكل كبير يتدخل البنك المركزي لتغيير نسب تخصيص هذه الودائع بتوزيعها على المؤسسات المناسبة وإستعمالها في المجالات المطلوبة بحسب السياسة النقدية المرغوبة؛ كما أن مشاركة المصارف الإسلامية في الأرباح و الخسائر لأنها تتعامل بنظام المشاركة أو المضاربة أو غيرها من صيغ التمويل الإسلامي[1]، يجعل المصارف تبذل كل الجهود لإنجاح المشاريع من خلال الدراسة الجيدة والمتابعة الدقيقة لها، مما يحقق نجاعة أكبر في مجال الإستثمار فالشركات الإسلامية سيما شركات الأموال هي أفضل بديل للتمويل الربوي.

ثانيا: أثر الزكاة على التضخم

يعبر التضخم عن المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم، حيث يحدث التضخم في غالب الأحيان نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي أو بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف الطاقات الإنتاجية، وعليه في البداية سوف نحاول تحديد مفهوم للتضخم ثم نتطرق لأثر الزكاة على التضخم بمختلف أنواعه.

تعريف التضخم: يعرف التضخم بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وبنسب بصفة عامة إلى إختلال التناسب بين كمية النقود و العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ولكي يحدث التضخم لا يكفي الزيادة في عرض النقود بل يجب أن يتبعها زيادة في الطلب الكلي بمستوى أكبر من العرض الكلي[2].

نظرا لأثر التضخم على كل مكونات الإقتصاد، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومات والدول من أجل التحكم فيه إلا أنها في الكثير من الأحيان فشلت في السيطرة عليه، في الوقت الذي نجد أن النظام الإسلامي يتمتع بأدوات فعالة لكن لم تنل حضها من التطبيق، قادرة على الحد من هذه الظاهرة،[3] ولعل أهم هذه الأدوات هي الزكاة التي يمكن أن تأثر على التضخم من خلال مايلي:

[1] – دحمان عبد الفتاح، سفيان عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية بين النظام الإقتصادي الإسلامي و النظام الإقتصادي الوضعي: أي توافق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،الجزائر،العدد12،سنة2011،ص ص 782،783.

** – عموما فإن مفهوم التضخم يختلف بإختلاف المدارس التي تناولته حيث حاولت كل مدرسة إعطاء تفسير مقنع لظاهرة التضخم على أساس فرضيات كل مدرسة،

[2] – قاسم الحموري، أثر التضخم الإقتصادي على الزكاة واثر الزكاة في الحد من التضخم،مجلة أبحاث اليرموك، المجلد11،العدد3،جامعة اليرموك، الأردن 1995،ص153.

[3] – بركان أنيسة، الزكاة ودورها في توظيف الموارد الإقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003،ص(202-205).

أ- أثر الزكاة على تضخم جذب الطلب:

تضخم جذب الطلب هو الذي ينشأ نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، أو هو زيادة الطلب الكلي بشكل أسرع من الزيادة في العرض الكلي حتى عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، أي عدم توفر المرونة الكافية للجهاز الإنتاجي لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي.

أما تأثير الزكاة على التضخم في هذه الحالة يكون من خلال تحفيز الطلب الإجمالي(إستهلاكي أو إستثماري) إلا أن هذه الزيادة في الطلب الكلي لا تؤدي إلى التضخم في إقتصاد يشتغل دون مستوى التشغيل الكامل، لأن هذا الطلب الإضافي الناتج عن الزكاة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل دون أن يؤثر على الأسعار ويعلل ذلك أن العرض الكلي يكون مرنا حيث يستجيب لهذا التغير في الطلب، نظرا لوجود بعض الموارد المعطلة في الإقتصاد، وإضافة لذلك يؤدي دفع بعض حصيلة الزكاة في شكل سلع عينية، إلى خفض الطلب الكلى مما يقلل من إحتمال حدوث تضخم جذب الطلب؛ أما تطبيق الزكاة في إقتصاد يعمل عند مستوى التشغل الكامل فإنه من المتوقع ألا يكون للزكاة تأثير واضح على الطلب الكلي، وبالتالي فمن المتوقع أن يكون الأثر الأساسي لتطبيق الزكاة في هذه الحالة هو إعادة تخصيص بعض الموارد في المجتمع نحو قطاعات منتجة للسلع والخدمات التي يطلبها مستحقو الزكاة.

ب- أثر الزكاة على تضخم دفع التكاليف:

هذا النوع من التضخم هو تضخم العرض ويحدث هذا النوع نتيجة لزيادة التكاليف وأهم العوامل التي تؤدي إلى حدوثه هو إرتفاع أسعار المواد الخام، وظهور الإحتكارات، وإرتفاع الأجور، وقد لا يؤدي إرتفاع الأجور إلى حدوث التضخم إذا صاحب الإرتفاع زيادة في إنتاجية العامل في حال كون الطلب على السلع مرن[1]، وتعمل الزكاة على تقليل إحتمال حدوث التضخم بدفع التكلفة من عدة جوانب أهمها[2]:

- لا تؤدي الزكاة إلى رفع أسعار المنتجات النهائية عن طريق رفع تكاليف الإنتاج، لأنها ثابت ومستقرة ونهائية.
- يعتبر إنخفاض نمو العرض واحدا من أهم مسببات التضخم بدفع التكلفة، والزكاة لا تساهم في ظهور هذا النوع من التضخم، لأنها بخلاف الضرائب التصاعدية_ ذات معدل نسبي_ وبالتالي لاتؤدي إلى

[1]- قاسم الحموري، أثر التضخم الإقتصادي على الزكاة واثر الزكاة في الحد من التضخم،ص 154.

[2]- بركان أنيسة، مؤسسة الزكاة بين النظرية والتطبيق،دراسة تقييمية للتطبيق المعاصر للزكاة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03،ص 91.

تآكل كبير في مدخرات المكلفين مصدر تمويل العرض(الإستثمارات)، وبالتالي لا تخفض من نمو العرض في المستقبل.

- كما تؤدي الزكاة إلى زيادة العرض الكلي من خلال أثارها في الحوافز على العمل والرفع من إنتاجية العمال والحث على الإستثمار والإنتاج، وبالتالي فهي تسهم في الحد من ظهور التضخم بجذب التكلفة.

ت–أثر الزكاة على التضخم القطاعي:

يؤدي تطبيق الزكاة إلى إعادة تخصيص بعض الموارد في المجتمع، وهذا الأثر يؤدي بدوره إلى حدوث تضخم في القطاع الذي أدت الزكاة إلى زيادة الطلب على منتاجته، عندما لا يكون عرض هذه المنتجات مرنا، وتساهم الزكاة في هذا الخصوص في التقليل من حدة التضخم في حالة حدوثه من خلال زيادة مرونة المنتجات الإستهلاكية الضرورية (الكفائية) كمايلي:

- في حالة وجود موارد عاطلة في الإقتصاد، فإن إرتفاع الأسعار ومن ثم الأرباح في قطاع الإنتاج السلع الكفائية، بسبب إنفاق الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة على الفقراء يؤدي في هذه الحالة إلى جذب الموارد العاطلة للإستفادة من الإرتفاع في الأرباح، ومن ثم يزداد العرض في هذا القطاع وتنخفض الأسعار مرة أخرى.
- يؤدي تحصيل الزكاة من الأغنياء إلى تخفيض الطلب على الموارد التي كانت ستنفق عليها لو بقيت في أيديهم، ويؤدي هذا التأثير من خلال قوى السوق إلى التخلي بعض القطاعات عن الموارد التي انخفض الطلب على منتجاتها، وتوفر هذه الموارد يساعد القطاعات التي زاد الطلب على منتجاتها على النمو، ومن ثمة القليل من حدة التضخم.

المطلب الثاني: الدور المالي للزكاة وأثرها على التشغيل

تهدف السياسة المالية رغم إختلاف تطبيقها من دولة إلى أخرى حسب السياسة الإقتصادية السائدة وطبيعة المشكلات الإقتصادية القائمة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتوزيع الموارد برشد وفعالية وتحقيق التنمية الإقتصادية، وبتحليل أهداف السياسة المالية يتضح مدى إمكانية مساهمة الزكاة كأداة صالحة للسياسة المالية في زيادة التشغيل وعلاج مشكل البطالة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: الزكاة والسياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي

نحاول في البداية تقديم تعريف للسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ثم نبين علاقتها بالزكاة من خلال ارتباط الدور المالي للزكاة بالسياسة المالية وضوابطها في الشريعة، ثم نوضح علاقة الزكاة بالإيرادات العامة في الاقتصاد الاسلامي.

1. تعريف السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي

السياسة المالية هي إستخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه الدولة من عقائد وفي حدود إمكانيتها المتاحة مع الأخذ بعين الإعتبار درجة تقدمها و نموها الإقتصادي[1].

كما تعرف باستخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال[2].

2. ضوابط السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي

الدولة الإسلامية هي أول من إستخدم الموازنة العامة بعنصريها الإيرادات والنفقات كوسيلة إقتصادية فعالة تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو الإقتصادي بعيدا عن التضخم وآثاره الضارة بالإقتصاد الوطني[3]، حيث تبنى قواعد السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي على الأصول الشرعية يهتدي بها الحكام في الجباية والإنفاق[4]، من خلال إلتزام الدولة بجباية الأموال من مصادرها الشرعية، ثم يتم بعد ذلك إنفاقها في الطرق المشروعة المحددة في القرآن والسنة، فالزكاة حدد النص شروطها وأشكالها كالنسب والنصاب والوعاء ولا يجوز أبدا تغييرها تأثرا بأدوات السياسة المالية في الإقتصاد الوضعي[5]، لكن هناك أمور إجتهادية تخص جانب التحصيل والإنفاق لا يمنع في هذه الدائرة إتخاذ سياسات تساهم في تحقيق بعض أهداف السياسة المالية مثل استعجال موعد تحصيل الزكاة وتأخيره للتأثير على الطلب الكلي ومواجهة التضخم أو الركود الإقتصادي، أما فرض الضرائب فجوازها مرتبط بعدم كفاية الزكاة والموارد الأخرى للدولة، وقد اشترط الفقهاء على الدولة لتقوم بفرض الضرائب شروط وضوابط عديدة لعل أهمها أن لا تكون هناك نفقات ترفيهية يمكن الإستغناء عنها؛ ويجب أن تفرض على الاغنياء دون الفقراء،وأن

---

[1]- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2000، ص.111 .

[2]- فاطمة الزهراء عراب، علالي فتيحة، خوصصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الإقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي الواقع ...رهانات المستقبل،المركزالجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2010، ص2.

[3]- عوف محمود الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،الإسكندرية، الطبعة1997،1،ص 182.

[4]- غازي حسين عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 م، ص 216 .

[5]- لحسن الداودي،السياسة المالية مبادئها واهدافها، ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام، سطيف الجزائر14-20 مايو1992ص485.

لا تمس الحاجات الاساسية للفرد؛ وأن تنتهي بإنتهاء الحاجة التي أدت إلى فرضها[1].

3. الزكاة والإيرادات الدورية في الإقتصاد الإسلامي

تعتبر الزكاة من الإيرادات التي تمول الميزانية العامة بموارد ثابة وبصفة دورية*، ومورد رئيسي لدعم تمويل النفقات العامة وتتميز بوفرة حصيلتها وأنها من بين أهم أدوات السياسة المالية من حيث التأثير على الإقتصاد بما يحقق النمو والإستقرار[2]، فهي إيراد عام تحصله الدولة ويدخل خزانتها وإن كان يختلف عن غيره يأن إنفاق حصيلته مخصص لمصارف محددة شرعا تغطيجانبا من حاجات الإنفاق العام للدولة، فهي تشمل بصورة خاصة أنواع الضمان الإجتماعي بأشكاله المختلفة.

إن المبالغ المحصلة من الزكاة سوف تحرر جزءا هاما من الموارد العامة للدولة، مما يوفر مبالغ طائلة يمكن إستخدامها في تمويل التنمية ، فالزكاة جهاز مستقل مجهز بفيض من التمويل المستمر وقد حملت الشريعة هذا الجهاز مسؤولية تقديم خدمات كثيرة ليرفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئا كبيرا يصرف في المشروعات الإجتماعية ما يخفف من الضغط على الميزانية ويقلل عجزها في حالة وجوده[3].

4. الزكاة كأداة للسياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي

إستخدام الزكاة كأداة للسياسة المالية أختلف فيه المفكرون منهم من رأى أنها عبادة لا يمكن إستخدامها كأداة لسياسة المالية، ومنهم رأى أنها حق مالي أي معاملة فلم يجد حرجا في ذلك، ويتم استخدام الزكاة كأداة للسياسة المالية من خلال تأخير وتقديم الزكاة لتحقيق استقرار الأسعار ويجب أن يكون هذا في الأحوال التي تعجز فيها الوسائل الأخرى، فإذا كانت هناك حاجة أو مصلحة تقتضي تعجيل الزكاة وتقديمها عن الموعد المحدد مثل الحاجة إلى زيادة موارد الدولة للجهاد المفروض أو لكفاية الفقراء، وردت أحاديث صحيحة عن تعجيل رسول الله صلى الله عليه وسلم للزكاة قبل استحقاقها ((عن علي ابن أبي طالب: أن العباس سأل الرسول صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل، فرخص له ذلك))* ، ومن ثم يصبح من المعقول عدم رفض ذلك وترك النص استنادا إلى منطق الزكاة عبادة او معاملة. ويمكن استعمال سياسة التقديم و التأخير للزكاة حسب المصالح العامة للدولة، بحيث يؤخر تحصيل الزكاة اذا الهدف تشجيع الطلب الكلي الإستهلاكي أو الاستثماري وتعجيل تحصيل الزكاة عندما يراد تخفيف الطلب الكلي[4].

---

[1]- منذر قحف، دور السياسة المالية وضوابطها في الإقتصاد الإسلامي، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، ص47

[2]- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، 1997، ص45.

[3]-عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مرجع سابق، ص399.

[4]- دلال بن طبي، هيكل الايرادات العامة للدولة الاسلامية المعاصرة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2013،ص 97-100.

5. دور الزكاة في ترشيد النفقات العامة

إهتم الإقتصاد الإسلامي بالإنفاق العام حيث وضع له قواعد ومبادئ من أجل ترشيده، لأن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التضخم[1]، ولما كان العلاج الناجح للتضخم في هذه الحالة يقتضي تخفيض النفقات العامة، فإن الزكاة تساهم بدور فعال في ترشيد هذا النوع من الإنفاق، إذ أنها ليست موردا لتغذية الإنفاق الحكومي ولا يجوز الإنفاق منها عليه فالزكاة محددة المصارف وليست مسؤولة عن تمويل الإنفاق الحكومي[2]، وتعمل الزكاة على تقليل من الآثار التضخمية للنفقات العمومية بسبب تمويلها الكامل من أموال الأغنياء ولعل بعض نصوص الأحاديث الشريفة ما يؤكد هذا مثل قوله عليه الصلاة والسلام ((تأخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم)) ؛ وعليه فإن الزكاة تخفف من الميزانية العامة للدولة وهذا بالتخفيف من أعباء الدولة في الأصناف التي تصرف لهم الزكاة[3]، مما يؤدي إلى تخفيف نفقات الدولة نحو هذه الفئات في المجتمع.

يمكن تأكيد هذا الدور للزكاة من خلال الدراسة التطبيقية التي قام بها Hassan & Jauanyed في سنة2007م، لتقدير حجم حصيلة الزكاة بنسبة للنفقات العامة لدولة بنغلاديش ، حيث توصل إلى أنه يمكن للزكاة أن تغطي 21% من النفقات العامة للدولة خلال الفترة (1985/1984)، وتصل إلى 43% خلال الفترة (2005/2004) بالنسبة لدولة ماليزيا، أما دراسة الصادق Sadeq عام 1996م، فقد توصل إلى أنه يمكن لحصيلة الزكاة أن تغطي حوالي 73 % من النفقات العامة المخصصة للأسر الفقيرة في ماليزيا[4].

ثانيا: أثر الزكاة على التشغيل

تعتبر البطالة مشكلة إقتصادية وإجتماعية تعاني منها معظم الدول المعاصرة، فهي هدر للموارد البشرية ودليل على عدم إستغلال الطاقات الإنتاجية ونقص في الإنتاج وتدني مستوى المعيشة، حيث أن الإسلام يحث على العمل ويكره البطالة وحاربها بمختلف أشكالها، وتعتبر الزكاة أحد الوسائل التي إستخدمها الإسلام في مواجهة هذا المشكل ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

[1] – – شوقي أحمد الدينا، الاقتصاد الاسلامي الاصول ومبادئ،دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، الاسكندرية،270،2013.

[2] – رزيق كمال، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، مرجع سابق،ص106.

[3] – منذر قحف، السياسة المالية ، دورها وضوابطها، في الإقتصاد الإسلامي، مرجع سابق،ص 59.

[4] -salman Ahmed Shaikh, Welfare Potential of Zakat: An Attempt to Estimate Economy wide Zakat Collection in Pakistan, National University of Malaysia: https://ideas.repec.org/p/pra/mprapa/ December 2014,p:3.

1- الأثر المباشر للزكاة على التشغيل

نتطرق في البداية إلى مفهوم البطالة ثم نبين أثر الزكاة المباشر على التشغيل من خلال دورها في علاج مشكل البطالة.

- **تعريف البطالة:** يعرف العاطل عن العمل بالحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه وباحثا عنه ويقبل به عند الأجر السائد لكنه لا يجده[1]؛كما تعرف بالأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والانتاج ولم يجدوا[2].

أ- دور الزكاة في علاج البطالة

للزكاة دور فعال في محاربة البطالة مهما كانت أسبابها، سواء كانت أسباب مادية أو معنوية حيث يمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

ب- دور الزكاة في علاج البطالة الإختيارية

تشير البطالة الإختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته، ينكر الإسلام هذا النوع من البطالين حتى ولو تفرغوا للعبادة، وقد واجه الإسلام هذا النوع من البطالة بالحافز الديني، ومن هنا تبدو عظمة المنهج الإسلامي في كونه يمزج بين توجيهاته الإقتصادية والعقيدة الدينية، فيغرس في نفس المؤمن أن العمل عبادة وتقرب إلى الله، وبالتالي لا يكون الأثر مقتصرا على أجر الدنيا وإنما يضاف إليها الثواب لأخرة. كما أن الزكاة لا يجوز أن تعطى للفقير العاطل عن العمل والقادر عليه رغم توفر فرص العمل ، لأن في ذلك تشجيع له على البطالة وتعطيل عنصر إنتاجي قادر على المساهمة في النشاط الإقتصادي من جانب ومزاحمة لأهل الزكاة الحقيقين من الضعفاء والعاجزين عن الكسب من جانب آخر[3]، وعليه فإن الإسلام يرفض هذه البطالة ويضغط على هذه الفئة مادامت قادرة على بذل الجهد وأن تعتمد على نفسها في جلب الرزق.

ت- دور الزكاة في علاج البطالة الإجبارية

يحدث هذا النوع من البطالة عندما يرغم العامل على التعطل رغم أنه قادر وقابل لمستوى الأجر السائد؛

[1] - رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997،ص17.

[2] - سامر مظهر قنقطجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، مؤسسة الرسالة ،بيروت، لبنان، 2005،ص17.

[3] - ضياء مجيد، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي ،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الجزائر،1992،ص68

وإن وظيفة الزكاة الأساسية هي تمكين الفقراء من إغناء أنفسهم بأنفسهم، بتوفير لهم مصدر دخل ثابت وذلك عن طريق إتاحة فرص العمل للقادرين وتدريب من يحتاج إلى تدريب[1]، فمن كان من أهل الإحتراف أو الإتجار أعطي من الزكاة ما يمكنه من مزاولة مهنته أو تجارته، بحيث يحقق من ذلك دخل يكفيه ويكفي أسرته على وجه الدوام، وبذلك تساهم الزكاة في نقل جزء من الطاقة المتعطلة في المجتمع في حالة العوز إلى مستوى العطاء ومن الحالة الإستهلاكية إلى الحالة الإنتاجية، مع إتاحة الفرصة للعاطلين القادرين على العمل للمشاركة في الإنتاج، كما يعمل سهم العاملين عليها على توفير العديد من فرص التوظيف الجديدة في المجتمع، لمن تتوافر فيهم شروطه، حيث أن الإسلام لم يجعل جمع الزكاة بدون أجر رغم ما في ذلك من فضل، بل أنه يقرر صراحة أن يكون لهم أجر نتيجة جهدهم[2]،بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق الزكاة وما يترتب عليه من توافر قدر كبير من الإستثمارات في الإقتصاد الإسلامي، سيعمل على سد الفجوة بين الإنفاق الإستهلاكي والدخل اللازم للتشغيل الكامل مما يسهل مهمة تحقيق التشغيل الكامل في اقتصاد الإسلامي حيث يتكرر تحصيل الزكاة بإنتظام سنويا وعند كل حصاد[3].

ث- دور الزكاة في علاج البطالة المقنعة

تنشأ البطالة المقنعة في الحالة التي يكون فيها عدد العمال المشغولين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيأ تقريبا، وتشيع هذه الظاهرة بكثرة في البلدان المتخلفة، وتسهم الزكاة في التخفيف من هذا النوع من البطالة عن طريق زيادة عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل وهذا من خلال زيادة الحافز على الإستثمار، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإستثمارات في المجتمع، مع المحافظة على الإستثمارات الموجودة فعلا، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وخلق فرص عديدة للعمل في مجالات إنتاجية بعيدة عن المجالات التقليدية المتميزة بإنخفاض الإنتاجية الحدية للعمل[4]، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق فريضة الزكاة إلى جانب هذا يرفع من مستوى إنتاجية الفرد فضلا عن أنه يزيد من إقباله على العمل من خلال تحسين المستوى الغذائي والصحي والتعليمي ويمنحهم القدرة على التكيف مع وسائل الإنتاج المتطورة وتنمية مهارتهم بصفة مستمرة.

[1]- محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل إلى الاقتصاد الاسلامي،دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة1،عمان،2012،ص287.

[2]- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق،ص228.

[3]-نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق،ص312.

[4] -بركان انيسة، الزكاة بين الواقع والافاق، مرجع سابق، ص89.

2- أثر الزكاة غير المباشر على التشغيل

يمكن أن تؤثر الزكاة على مستوى التشغيل بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها في قيمة المضاعف في الإقتصاد، حيث يؤدي التأثير الإيجابي للزكاة على الاستثمار إلى التقليل من أحد قنوات التسرب الرئيسية التي تؤدي إلى تخفيض قيمة المضاعف وهي قناة الادخار ولذا يتوقع أن تكون قيمة المضاعف أعلى فإستثمار حصيلة الزكاة في تمويل مشروعات تنموية متنوعة يؤدي إلى رفع إنتاجية الفقراء، ومن ثم دخلهم ومن المتوقع أن جزء من الزيادة التي ستطرأ على دخل الفقراء نتيجة لإستثمار الزكاة سوف يعاد إنفاقه بحيث يصبح دخل للآخرين، بالإضافة إلى ذلك هناك علاقة أخرى بين التغير في الدخل الوطني والإستثمار ما يعرف بمبدأ المعجل من خلال هذا المبدأ فالطلب الإستهلاكي المتزايد على منتجات معينة من شأنه أن يشجع الطلب على عوامل الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه المنتجات، أي يؤدي إلى تشجيع الإنفاق الإستثماري مما يؤدي إلى زيادة التشغيل[1].

المطلب الثالث: أثر الزكاة على النمو الإقتصادي

نقوم في البداية بتحديد قيمة الزكاة المفترضة (الكلية) في الإقتصاد ثم نتطرق إلى أثر الزكاة على النمو الإقتصادي كمايلي:

أولا: تحديد قيمة الزكاة الكلية في الإقتصاد

تتمثل قيمة الزكاة الكلية في مجموع الزكاة على النواتج الجارية، والادخار ورأس المال[2].

1- زكاة النواتج الجارية(A_{zy}):

يمكن التعرف على قيمة ما أنتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له، أو عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المستخدمة لهذا الإنتاج، أما الطريقة الأولى تهتم بالبحث عما تم إنتاجه عن طريق الاهتمام بالمنتجين فتسمى بطريقة الإنتاج حيث أنه للوصول إلى قيمة الناتج الوطني يعمل المحاسبون على تقسيم الاقتصاد الوطني إلى عدة قطاعات وعدة وحدات إنتاجية ثم يسجلون إنتاج كل وحدة مهما كان نوع نشاطها ويمكن من خلال طريقة القيمة المضافة حساب [3]*(PIB)عن طريق ما يُضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها

---

[1] - رزيق كمال، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، مرجع سابق،ص 90.

[2]- فوزي محريق، دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03،2014، ص234.

* الأسواق هي: سوق السلع والخدمات سوق النقد وسوق العمل، أما التوازن الآني يكون في سوقين الأولين معا في نفس الوقت.

[3]* - يرمز للناتج المحلي الإجمالي ب (GDP). Gross domestic product .

إلى صورتها النهائية، ومن المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يمثل قيمة السلع النهائية ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات*[1] لعملية إنتاج أخرى.

وعلى اعتبار أن الزكاة تفرض على قيمة الناتج الكلي*[2] فإنه يمكن حساب قيمة الزكاة بعد استبعاد قيمة السلع والخدمات التي لم تبلغ النصاب لدى مالكيها .

وسنعتمد في حساب الناتج الوطني على طريقة القيمة المضافة حيث يحسب الناتج بالطريقة الآتية[3] :

$$PIB = Y = \sum VA + TVA + DD$$

حيث تمثل:

VA : القيمة المضافة؛ Y :الناتج؛ TVA : تمثل الضريبة على القيمة المضافة؛DD:تمثل الرسوم الجمركية.

وعلى اعتبار أن بعض القيم المضافة الداخلة في حساب الناتج قد تكون أقل من قيمة النصاب فإننا نستبعد قيمة القيم المضافة الأقل من قيمة النصاب؛ وعليه يشترط لصحة حساب زكاة الناتج الوطني أن تكون القيم المضافة المجمعة أكبر أو تساوي النصاب (N) ، أي $VA \geq N$

وبالتالي يجب أن نقسم الناتج الوطني(Y) إلى(Y_1) : تمثل الناتج المعبر عنه بالقيم المضافة الأقل من النصاب أي أن $Y_1 = ð \cdot Y$ و $0 < ð < 1$ ؛ ð: تمثل نسبة الدخل الذي لا يخضع للزكاة

و(Y_2): تمثل الناتج المعبر عنه بالقيم المضافة البالغة لنصاب الزكاة حيث $Y_2 = h \cdot Y$ و

$0 < h < 1$ حيث h : تمثل نسبة الدخل الذي يخضع للزكاة

ولدينا الناتج بحسب قيمة نصاب الزكاة يكتب على الشكل الآتي : $Y = Y\,1 + Y_2$ ومنه

$Y\,1 = Y - Y\,2 = Y - h\,Y = Y\,(1 - h)$ هذا يعني أن $ð = 1 - h$ وعليه يمكن حساب مجموع زكاة النواتج في الإقتصاد كما يلي: $\mathbf{A_{ZY} = P_{ZY} \cdot h \cdot Y}$

حيث تمثل ($\mathbf{P_{ZY}}$) نسبة الزكاة المفروضة على النواتج الجارية وهي من 2.5% في عروض التجارة أو 5% أو 10% في زكاة الثمار والزروع إلى 20% في زكاة الركاز، أو ما يخرج عينا أو قيمة من زكاة الثروة الحيوانية.

[1]*زكاة السلع النهائية يتم حسابها في زكاة الاصول الرأسمالية، أما الناتج عنها يتم حسابه في زكاة النواتج الجارية.

[2]*– الناتج الكلي: يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة.

[3] – فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، مرجع سابق ص235.

2- زكاة الأموال المدخرة(S):

لدينا دالة الاستهلاك قبل تطبيق الزكاة تكتب من الشكل $C_1 = b\,Y$ حيث $0 < b < 1$

على إفتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة (S) بنسبة (P_{zs}) يمكن أن نحسب قيمة الزكاة الأموال المدخرة(A_{zs}) كمايلي: دالة الإدخار: $S = (1-b)Y$ ، حيث: b يمثل الميل الحدي للاستهلاك

$0< b <1$ وعلى افتراض أن جزءا من الأموال المدخرة أقل من قيمة النصاب (N) فإنه يمكن كتابة قيمة الادخار بالعبارة الآتية[1]:

S_1: الادخار أكبر أو يساوي قيمة النصاب (N)؛ $S_1 \geq N$ **S_2** : الادخار أقل من النصاب (N)؛ $S_2 < N$

وعليه يمكن حساب قيمة زكاة الادخار كما يلي: $S = S_1 + S_2$ بحيث $S_1 = j\,S$ و $0< j <1$

j : هي نسبة الأموال المدخرة التي تخضع للزكاة ، وبتعويض S بقيمتها نجد: $\boxed{S_1 = j\,(1-b)Y}$

وعليه يمكن حساب قيمة الزكاة من الإدخار كما يلي: $A_{ZS} = P_{zs} \times S_1$ بحيث (P_{ZS}) تمثل نسبة الزكاة على الإدخار؛ وبتعويض قيمة (S_1) في المعادلة نجد: $\boxed{A_{ZS} = P_{ZS} \cdot J\,(1-b)}$

3- زكاة رأس المال(K):

المقصود برأس المال كل الأصول الرأسمالية وهي تلك السلع الرأسمالية في المصانع وتشمل كل الآلات والمعدات وهي مما أعد لأخذ ريعه ونتاجه؛ وكذا جميع الأسهم المعدة للتجارة وعروض التجارة بأنواعها.

وعليه يمكن صياغة قيمة الزكاة الناتجة عن رأس المال كالآتي: $\boxed{A_{ZK} = P_{zk} \cdot K_n}$

حيث يمثل :

A_{ZK} : قيمة زكاة رؤوس الأموال

P_{zk} : نسبة زكاة رؤوس الأموال

K_n : رأس المال الذي بلغ النصاب

4- قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد(A_Z):

مما سبق يمكن حساب قيمة الزكاة في الإقتصاد (A_z)، بجمع قيم الزكاة النواتج الجارية(A_{zy})، والإدخار(A_{ZS}) و رأس المال(A_{ZK}) كمايلي: $A_z = A_{zy} + A_{ZS} + A_{ZK}$ وبتعويض قيم الزكاة نجد:

[1] – فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، مرجع سابق ص(235-242).

$$A_z = P_{ZY} \cdot h \cdot Y + P_{zs} \cdot j(1-b) + P_{ZK} \cdot K_n$$

(A_z): تمثل قيمة الزكاة في الإقتصاد الوطني

ثانيا: الزكاة كآلية لتحفيز النمو الاقتصادي

سبق وأن أشرنا إلى أن الزكاة هي تحويل جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين، حيث يترتب عن هذا التحويل سلسلة من التفاعلات الإقتصادية المختلفة ذات المردود الإيجابي على الأفراد والمجتمع ككل.

إن تأثير الزكاة على الناتج الوطني ومن ثم النمو الإقتصادي، يتم من خلال عدة قنوات، تأتي في مقدمتها الإنفاق على الفقراء و المساكين الذي يوجهون معظم دخلهم من الزكاة إلى الاستهلاك لتأمين الضروريات، لأن ميلهم الحدي للإستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للإستهلاك عند الأغنياء، مما يجعل معظم دخلهم يتسرب إلى السوق على شكل طلب فعال على السلع والخدمات، وعليه يزيد المنتجين والمستثمرين من إنتاجهم لمواجهة هذه الزيادة في الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار والتشغيل والإنتاج الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني و النمو الإقتصادي[1].

أما القناة الثانية التي يتم من خلالها التأثير على الناتج الوطني فهي سهم الغارمين إذ أن من حسنات هذا السهم أنه يشجع الإستثمار بسبب ما يوفره من إطمئنان للدائنين والمدنين ويحافظ على الإستثمارات الموجودة مما يؤدي إلى حدوث نوع من الإستقرار الإقتصادي الذي يساعد على زيادة النمو الإقتصادي.

كما أن الزكاة يمكن أن تؤثر على النمو الإقتصادي من خلال قناة الإنفاق الإستثماري، الذي يتم في حالة إقامة المشروعات الخاصة بواسطة الدولة من أموال الزكاة لبعض أصحاب المصارف أو شراء الآلات و المعدات لبعض المستحقين والقادرين على العمل مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل[2].

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى التجربة الرائد للزكاة في ماليزيا من الخلال الدراسة القياسية التي قام بها (mohammed B.yusoff) سنة 2011م، لأثر الزكاة والتعليم على النمو الإقتصادي في 14 ولاية التي تمثل في مجموعها دولة ماليزيا، حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية[3]:

إن زيادة ب10 % في عدد الطلاب يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.023 %.

وإن زيادة إنفاق الزكاة بنسبة ب 10 % يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.138% .

[1] – سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت لبنان، الطبعة الثانية،2004،ص ص 182،183.

[2] – حمادي نجاة، الإيرادات الوقفية وحصيلة الزكاة في الجزائر وسبل تفعليهما للمساهمة في التنمية الإقتصادية، (دراسة فرضية إدماج الإيرادات الوقفية وحصيلة الزكاة للقضاء على البطالة عن طريق القرض الحسن)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص161.

[3] - Mohammed B. Yusoff, Zakat Expenditure, School Enrollment, and Economic Growth in Malaysia, International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 6; April 2011, p;179.

من خلال هذه النتائج توصل الباحث إلى ضرورة وأهمية الزكاة في التأثير على النمو الإقتصادي، وبالتالي يجب إستخدامها كأداة مهمة للسياسة المالية.

المطلب الرابع: الزكاة كأداة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي

أكدت العديد من الدراسات الحديثة على إمكانية إستخدام الزكاة كأداة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال تحكم الدولة الإسلامية في جباية الزكاة وتوزيعها وذلك عن طريق توفير الإستقلالية لمؤسسة الزكاة، ونحاول في هذا المطلب توضيح مدى إمكانية إستخدام الزكاة كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية.

أولا: مساهمة الزكاة في ضبط التضخم

يمكن إستخدام الزكاة للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها، من خلال ما يلي:

1- الجمع النقدي لحصيلة للزكاة : بهدف التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة، وصولا لتحقيق لمصلحة الحقيقية المترتبة على تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، قد تحجب الدولة كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول من جهة، ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين في صورة عينية على شكل سلع و خدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى[1]، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم.

2-الجمع المسبق لحصيلة الزكاة :يمكن للدولة أن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة في سنة معينة، بهدف تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائدة، ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين المؤسسة المشرفة على عمليات الجباية والتحصيل وأصحاب الأموال منعا للإكراه إذا كان هؤلاء الممولين يمتلكون نصابا تجب فيه الزكاة، ولعل هذا من الآراء المشهورة في الفقه الإسلامي ، فعند أكثر الفقهاء متى وجب سبب وجوب الزكاة وهو النصاب الكامل جاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول، بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر[2].

---

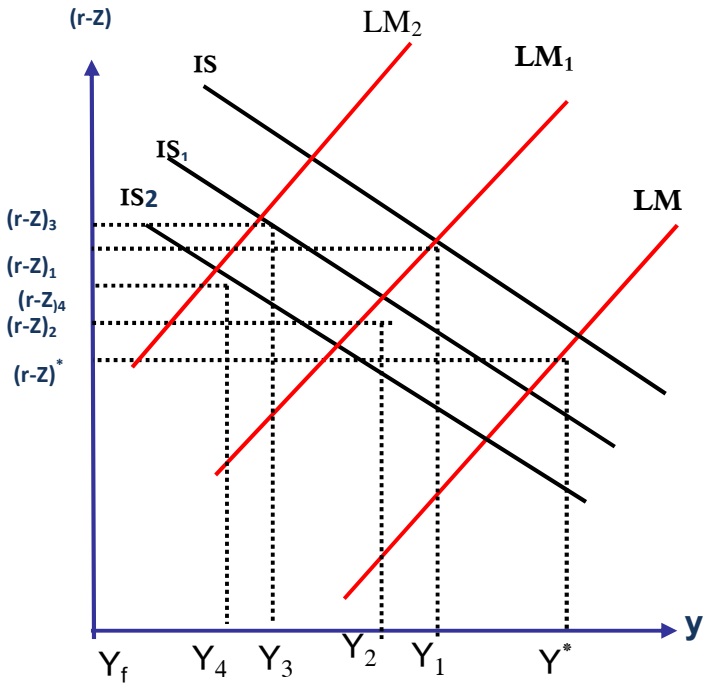
[1]- عقبة عبد اللاوي،نورالدين جوادي، الزكاة كآالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، مداخلة منشورة في موسوعة التمويل والإقتصاد الإسلامي، http://iefpedia.com/arab ، ص14.

[2]- عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1988 ، ص262 .

3- التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة :إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية الإنتاجية وتوجيه النسبة الأكبر من حصيلة الزكاة لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي ، من خلال زيادة الإنفاق الإستثماري ومنه الإنتاج، مما يؤدي إلى تقليص الضغوط التضخمية.

وفي ما يلي يبين الشكل كيفية علاج التضخم وفقا للنقاط السابقة:

الشكل رقم(5):دور الزكاة في ضبط التضخم[1]*



المصدر:عقبة عبد اللاوي ،نورالدين جوادي،مرجع سابق،ص16.

حيث:

(r-Z): تمثل معدل عائد المشاركة r ناقص Zالزكاة.

(LM): يمثل توازن سوق النقد.

(IS): يمثل توازن سوق السلع والخدمات .

بين الشكل أعلاه أن الإقتصاد في حالة تضخم حيث أن الدخل التوازني Y* أكبر من الدخل في التشغيل التام Yf وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل ضبط التضخم ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي[2] :

[1]* إشتقاق التوازن الآتي في الإقتصاد الإسلامي أنظر: - عقبة عبد اللاوي ،نورالدين جوادي،مرجع سابق ص(10-11).
- فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الكلي،مرجع سابق ص(255_257).

[2]- عقبة عبد اللاوي،نورالدين جوادي، الزكاة كآالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، مرجع سابق ،ص .17.

– عند تطبيق سياسة الجمع النقدي للزكاة ينتقل المنحنى LM نحو اليسار إلى LM_1 وهنا تكتسي الزكاة دور أداة من أدوات السياسة النقدية، وهو ما يؤثر على الكتلة النقدية انخفاضا، فينتقل بذلك مستوى الدخل من Y^* إلى Y_1، عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS ،إلا أنه قد تكون هذه السياسة غير كافية للإقتراب إلى الوضع المنشود وبذلك يتطلب انتهاج سياسة مدعمة.

– كما يمكن تأجيل دفع الزكاة لمدة معينة خاصة الزكاة الموجهة للإنفاق الاستهلاكي، وبذلك نؤثر على مستوى الإستهلاك بحيث تصبح معادلة الإستهلاك كالآتي: $C= bY$ بدلا من

$C = bY + Y(b-1) \times Z$ [1]* وبذلك ينخفض مستوى الطلب الكلي ، وتصبح الزكاة كأداة مالية إنكماشية، وينزاح منحنى IS إلى الأسفل بوضع IS_1 وذلك تحت ضغط أثر المضاعف والذي ينخفض ليصبح بشكل الآتي :

$Ke = m+b-1/1$ بدلا من القيمة التي يمكن أن تكون عند توزيع الزكاة

$Ki = m + (Z-1) \times (b-1)/1$ وبذلك نحقق مستوى دخل جديد Y2. عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS_1 ولكن نلاحظ من الشكل وبرغم فاعلية هذه السياسة المالية الزكوية في تخفيض التضخم إلا أنه لازال يتطلب انتهاج سياسات أخرى داعمة على افتراض أن معدلات التضخم بدايةكانت مرتفعة.

– الجمع المسبق والنقدي للزكاة مع تأجيل التوزيع: تمكن هذه الآلية من تخفيض حجم الكتلة النقدية في التداول،كما تؤثر على الإستهلاك إلاّ أن تأجيل توزيع الزكاة قد ناقشنا أثره من خلال إنتقال المنحنى IS إلى IS_1، وعليه فإن أثر الجمع المسبق سيرتكز على تخفيض من المعروض النقدي وبالتالي سينزاح منحنى LM_1 نحو الأعلى إلى LM_2 نظرا لإرتباطه بعلاقة عكسية مع الزكاة. وبذلك يصبح مستوى الدخل Y_3 وعليه يصبح الإقتصاد قريب من الوضع المرغوب وهو تحقيق معدلات منخفضة للتضخم.

– مواجهة حالة التضخم من خلال زيادة العرض الكلي عن طريق الزكاة: إضافة إلى الجانب النقدي من ظاهرة التضخّم يوجد اتجاها آخر يرى أن التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكلية الموجودة بصفة خاصة في الإقتصاديات المختلفة. وقد كان شولتز أول من لفت النظر إلى أهمية التحليل الهيكلي للتضخم الذي يبين وجود خلل هيكلي ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغير ليتلاءم مع تغير بنيان الطلب، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وفي هذه الحالة يمكن أن توجه الزكاة من أجل تحفيز ورفع العرض الكلي، مع افتراض وجود قوى عاطلة. وبذلك يصبح هناك توازن بين قوى الطلب وقوى العرض أو تتقلص الفجوة بين العرض والطلب وبذلك ينزاح منحنى IS_1 إلى IS_2 مؤثرا على مستوى الناتج والدخل التوازني مرة أخرى Y_4 .

* [1] – للمزيد حول نمذجة دالة الإستهلاك في إقتصاد يطبق الزكاة أنظر، فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الكلي، مرجع سابق،ص243.

ثانيا: مساهمة الزكاة في علاج الركود الإقتصادي

الزكاة تلعب دورا مهما في علاج الركود الإقتصادي ، فالزكاة تدفع الأموال نحو الإستثمار وتحاربة الإكتناز مما يؤدي إلى تحفيز النشاط الإقتصادي ، ويمكن توضيح دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي من خلال النقاط التالية:

1- **الجمع العيني للزكاة** : إذ تستطيع السلطات النقدية أن تجبي الزكاة عينا[1]، كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصور نقدية ، مما يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول، فيزيد حجم الطلب الفعلي، فترتفع الأسعار فيحدث الإنتعاش الاقتصادي المرغوب[2].

2- **زيادة الإنفاق الإستهلاكي الزكوي**: من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية فالإمام ابن قدامة يقول": يجوز أن يقتصر على صنف واحد من الأصناف الثمانية ويجوز أن يعطيها شخصاً واحداً، "وبذلك فأن إنفاق الزكاة على مصارفها من مساكين وفقراء وابن السبيل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الإستهلاكي لهذه الفئة مما يؤثر على قطاع الإنتاج فيرتفع حجم الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب الكلي مما يزيد من حركة المبادلات ويسهم في تغيير مستويات الركود والإنكماش ومضاعفة معدلات النمو الإقتصادي.

3-الدفع المسبق للزكاة : و إذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مواجهة حالة الركود الإقتصادي، فإن بعض الفقهاء لا يرى بأساً في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلها بثلاث سنوات، ويستشهد بالحديث الذي روي[3] عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَأَتَى الْعَبَّاسَ يَسْأَلُهُ صَدَقَةَ مَالِهِ ، قَالَ : قَدْ عَجَّلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ ، فَرَافَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " صَدَقَ عَمِّي ، قَدْ تَعَجَّلْنَا مِنْهُ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ" ؛ نخرج من ذلك إمكان تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال في الأزمات الإقتصادية ولا شك أن ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي.

3- تأخير جمع الزكاة : في المقابل قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الإقتصادية السائدة فقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم ، كما ثبت أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد أخرها في عام الرمادة و الذي كان في أواخر السنة

---

[1]- محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت،الطبعة1 ،1979،ص210.

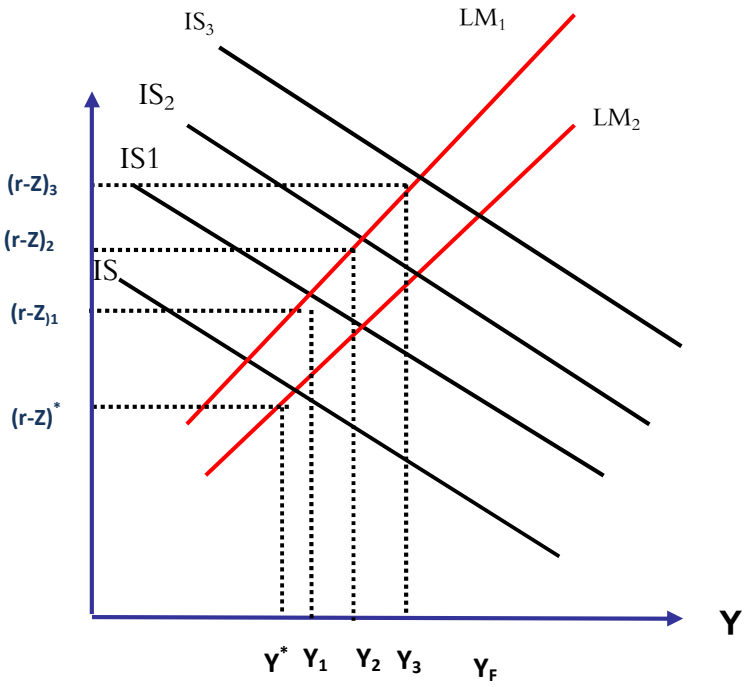
[2]- عقبة عبد اللاوي،نورالدين جوادي، الزكاة كآالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي،ص ص18،19.

[3]- القاسم بن سلام ، كتاب الصدقة وأحكامها وسننها ، جماع أبواب مخارج الصدقة وسبلها التي توضع فيها ، بَابُ تَعْجِيلِ الصَّدَقَةِ وَإِخْرَاجِهَا قَبْلَ وقتها، رقم الحديث1236.على الخط http://library.islamweb.net تاريخ الاطلاع:2016/01/15م.

السابعة عشرة للهجرة عندما أصاب الجدب و القحط شبه الجزيرة العربية[1]، ولم يرسل الخليفة عماله إلى الأمصار لجمع الزكاة بل أخرها مراعاة للظروف و الأوضاع الإقتصادية المتدهورة آنذاك و يقول ابن ذياب إن عمر أخر الصدقة عام الرمادة[2].

والشكل الموالي يوضح آليات عمل الزكاة من أجل الحد من الركود:

الشكل رقم(6):دور الزكاة في علاج الركود الإقتصادي



المصدر: عقبة عبد اللاوي،نورالدين جوادي، الزكاة كآالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي،مرجع سابق،ص20.

يبين الشكل أعلاه أن الإقتصاد في حالة ركود حيث أن الدخل التوازني Y^* أصغر من الدخل في التشغيل التام Y_f وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل علاج الركود الإقتصادي ستعمل على رفع مستوى الدخل ليقترب من مستوى التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي[3]:

– يؤدي توزيع الزكاة إلى زيادة الإستثمار وذلك من خلال إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة أو من خلال سهم الغارمين، وبذلك يرتفع مستوى الإستثمار I_0 مما يؤدي إلى انزياح منحنى(IS) نحوا اليمين إلى (IS_1) ، في حين أن جمع النقدي للزكاة يخفض من المعروض النقدي وبالتالي ينزاح منحنى (LM) نحو اليسار، إلا أن انتقال منحنى

[1]-صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، الطبعة2006،1.،ص512.

[2]– .فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،الطبعة2003،1،ص138.

[3]– عقبة عبد اللاوي،نورالدين جوادي، الزكاة كآالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي،مرجع سابق،ص ص20،21.

(IS) أكبر من الإنتقال منحنى(LM) ، نتيجة لأثر المضاعف. وبذلك نحصل على مستوى جديد في التوازن موافق لـ Y_1.

– إن الزيادة في مستوى الدخل من Y^* إلى Y_1 تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على اعتبار أن هذا الاخير مرتبط بالدخل مما يؤدي إلى إنتقال منحنى (IS_1)إلى الأعلى ،ويصبح الإقتصاد عند مستوى دخل جديد Y2.

– الزيادة في مستوى الإستهلاك الناتج عن توزيع الزكاة للفقراء والمساكين يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، و على اعتبار أن دالة الإستهلاك في إقتصاد يطبق الزكاة تكتب من الشكل $C = Y + Y(b-1) \bullet Z$ وبذلك وعليه تصبح الزكاة كأداة مالية توسعية، ما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS_2)إلى(IS_3) ويصبح مستوى الدخل Y_3. وبذلك يقترب الإقتصاد إلى مستوى التشغيل التام Y_F .

خلاصة الفصل الثاني

قدمنا في هذا الفصل دراسة لأثر الزكاة على المتغيرات الإقتصادية الكلية كالإستهلاك والإستثمار والإدخار وغيرها من المتغيرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الإقتصادي سواء من الجانب النظري ، أو من الجانب التحليلي الرياضي، من خلال صياغة قيمة الزكاة الكلية في الإقتصاد وبعض الدوال السلوكية بمتغير الزكاة، كما قدمنا في هذا الفصل أهم الأدوار الإقتصادية التي يمكن أن تلعبها الزكاة، حيث بإمكان الزكاة أن تعالج العديد من الإختلالات الإقتصادية من بينها مشكل البطالة والتضخم والركود الإقتصادي، و على هذا الأساس بينا كيف تؤدي الزكاة إلى تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي.

ومن خلال دراستنا للآثار الإقتصادية للزكاة في هذا الفصل يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا لها في النقاط التالية:

تؤدي الزكاة إلى زيادة الإستهلاك الكلي بسبب تحول جزء من أموال الأغنياء إلى الفقراء والمحتاجين ، الذي يوجهون معظم دخلهم نحو تلبية حاجاتهم الضرورية ، لأن ميلهم الحدي للإستهلاك كبير، وهذا يؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار.

كما تساهم الزكاة في تشجيع الإستثمار من خلال محاربتها للإكتناز وإخضاع الأموال المعطلة لفريضة الزكاة، في كل الأموال النقدية وعروض التجارة التي تبلغ النصاب.

تلعب الزكاة دور فعال في التخفيف من حدة البطالة سواء بطريقة مباشرة، من خلال منح للأفراد القادرين على العمل ما يمكنهم من القيام بأعمال إذا كانوا أصحاب حرف، أو من خلال سهم العاملين عليها الذي يوفر مناصب شغل جديدة. أما الطريقة غير المباشرة تكون عن طريق زيادة الطلب الكلي الناتج عن إنفاق أموال الزكاة، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد على الإستهلاك وخاصة في السلع الضرورية التي

يحتاجها الفقراء والمساكين، وهذه الزيادة تتطلب المزيد من الموارد الإنتاجية خاصة اليد العاملة، مما يساهم في التخفيف من عبء البطالة بطريقة غير مباشرة.

يمكن للزكاة أن تساهم في معالجة مشكلة التضخم من خلال التحكم في طرق جباية وتوزيع أموال الزكاة حسب الظروف الإقتصادية السائدة، فقد تحجب الدولة كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول من جهة عن طريق تأخير دفع الزكاة، ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين في صورة عينية على شكل سلع و خدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتخفيف من حدة التضخم.

إن تحصيل الزكاة عينا أو القيام بالدفع المسبق لها أو تأخير دفعها، كلها وسائل يمكن للدولة أن تستخدمها من أجل تنشيط الطلب الكلي والتخفيف من حدة الركود الإقتصادي.

إن التأثير الإيجابي للزكاة على المتغيرات الإقتصادية الكلية يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني والنمو الإقتصادي في ظل إستقرار و التوازن الإقتصادي كلي.

تمهيد

بعدما تطرقنا للأبعاد النظرية للزكاة وعلاقتها بالمتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال توضيح دورها في زيادة الإستهلاك الكلي وتحفيز الإستثمار وزيادة الإنتاج والتشغيل، وأثرها على التقلبات الإقتصادية في حالة التضخم والركود، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية ونمذجة أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر، لكن قبل ذلك نقدم لمحة عن مؤسسة الزكاة في الجزائر وحصيلتها الرسمية منذ تأسيس صندوق الزكاة في الجزائر، وكذا تتبع واقع النمو الإقتصادي في الجزائر وعلاقته بالنشاط الاقتصادي كما نحاول تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم نقوم في النهاية ببناء نموذج قياسي لأثر الزكاة على النمو الإقتصادي وذلك وفق المراحل التالية:

المبحث الأول : واقع صندوق الزكاة في الجزائر

المبحث الثاني: واقع النمو الإقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: نمذجة أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر

▪ المبحث الأول: واقع صندوق الزكاة في الجزائر

تعتبر تجربة صندوق الزكاة في الجزائر حديثة إذا ما قارنها مع بعض الدول الإسلامية التي أصبحت رائدة في المجال التنظيمي للزكاة، على سبيل الميثال تجربة السودان والسعودية وماليزيا، ورغم ذلك فإن صندوق الزكاة في الجزائر حقق نتائج تستحق التشجيع وتثير الإهتمام للبحث عن سبل تفعليها أكثر من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: ماهية صندوق الزكاة الجزائري

إن تنظيم الزكاة في إطار مؤسساتي تتولاه الدولة ليس وليد العصر الحالي، و إنما نجد تأصيله الديني في القرآن الكريم، والسنة المطهرة، وعلى غرار التجارب الإسلامية الحديثة في تنظيم عملية جمع وتوزيع الزكاة قامت الجزائر بإنشاء صندوق للزكاة سنة 2003 م؛ حيث يمكن عرض مراحل نشأته، وتعريفه والمستويات الإدارية المكونة له من خلال النقاط التالية:

أولا: مشروع إنشاء صندوق الزكاة في الجزائر وأهدافه

1- **نشأة صندوق الزكاة الجزائري:** إن التفكير في إنشاء صندوق الزكاة لم يكن وليد سنة 2002م، بل كانت محاولات من طرف رئيس جمعية العلماء المسلمين سابقا "عبد الرحمان شيبان" حيث قدم مشروع قانون للحكومة في بداية التسعينيات، لكن بقي هذا المشروع حبيس الأدراج نظرا للظروف السياسية التي كانت سائدة، ومر إنشاء صندوق الزكاة بعدة مراحل يمكن أن نذكر أهمها:

- تكوين لجنة سنة 2002م مكونة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، كلية العلوم الإقتصادية جامعة البليدة، كلية العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة، المعهد الجمركي والجبائي الجزائري التونسي، ومجموعة من الباحثين والفقهاء.
- في 6و7 جويلية 2002م، تم عقد ورشة لتفعيل الزكاة بجامعة سعد دحلب كلية العلوم الإقتصادية، بحضور رئيس اللجنة، وتم الاتفاق رسميا على إنشاء صندوق الزكاة وإنشاء هيكلة

الصندوق على مستوى القاعدي والولائي والوطني وتحديد مهام كل هيئة، كما تم تكليف جامعة سعد دحلب بالبليدة بإعداد دليل المزكين ودليل المستحقين.

- في سنة 2003م تم تنصيب اللجان الولائية وفي البداية تم إختيار ولايتين نموذجيتين وهما سيدي بلعباس وعنابة بحضور وزير الشؤون الدنية وعميد كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير لجامعة البليدة، كما تم في نفس الفترة إطلاق زكاة الفطر في كل مساجد التراب الوطني.
- في سنة 2004م تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن وذلك بفتح حسابات بريدية على مستوى كل الولايات[1].

2- **تعريف صندوق الزكاة الجزائري**: هو مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تضمن له التغطية القانونية بناءً على القانون المنظم لمؤسسة المسجد[2].

3- **الرقابة على نشاط الصندوق**: لكل مواطن وهيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة، وكيفية توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تنشر في كل وسائل الإعلام.
- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية للإطلاع على قنوات صرف الزكاة.
- نشر الحصيلة بالتفصيل على موقع الوزارة بالإنترنت.
- اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لا بد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة، وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة على كل المستويات.

4- أهدافه: أنشأت الجزائر مؤسسة صندوق الزكاة الذي يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ليحقق الأهداف الرامية إلى رفع الغبن و الإحتياج على الفقراء ومساعدة الشباب البطال في شق مسار

[1]- فلياشي سامية،**الدور الإقتصادي والإجتماعي للزكاة دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري والاردني**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر،2015م، ص(152-154).

[2]- الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،http://www.marw.dz/ تاريخ الاطلاع :2016./03/20.

حياتهم المهنية، ويشرك كل أفراد المجتمع الفاعلين في هذا المجال، ويصل إلى شرائح المجتمع في الجزائر العميقة تحت إشراف المزكين أنفسهم، كما يهدف صندوق الزكاة إلى تحويل المستفيد من فقير إلى شريك ليصبح دافعا للزكاة مستقبلا، من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تعمل على تنمية الاقتصاد[1].

5- ثانيا: المستويات التنظيمية لصندوق الزكاة

يقوم على تسيير صندوق الزكاة في الجزائر هيئات مترابطة وفق تسلسل إداري كما يلي:

1- **اللجنة القاعدية:** وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة حيث تتكون لجنة مداولتها من:

رئيس الهيئة؛ رؤساء اللجان المسجدية؛ ممثلي لجان الأحياء؛ ممثلي الأعيان؛ ممثلين عن المزكين.

2- **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل لها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكون لجنة مداولاتها من رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

3- **اللجنة الوطنية:** ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من:

رئيس المجلس رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بصندوق الزكاة، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية

[1]- الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،http://www.marw.dz/ تاريخ الاطلاع :2016./03/20.

التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، ثم إن مهامه الأساسية تنحصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر[1].

المطلب الثاني: جباية وتوزيع أموال صندوق الزكاة

تقوم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بجمع وتوزيع الزكاة في الجزائر وذلك عبر مديرياتها على مستوى الولايات والدوائر، حيث تسبق العملية حملة إعلامية عبر كل الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والمقروءة وفي المساجد، وبإقامة أيام دراسية وتحسيسية من أجل إنجاح العملية، ويتم تحصيل الزكاة وتوزيعها وفق الإجراءات التاالية:

أولا: الإجراءات التنظيمية لتحصيل الزكاة في الجزائر

ونفرق هنا بين الإجراءات التنظيمية العامة لتحصيل زكاة المال والإجراءات التنظيمية العامة لتحصيل زكاة الفطر.

1- الإجراءات التنظيمية لتحصيل زكاة المال:

تتم عملية تحصيل الزكاة في الجزائر من خلال الوسائل أو الطرق التالية:

أ- **تحصيل الزكاة عن طريق الحوالة البريدية:** يمكن للمزكي بعد تقديره للزكاة التوجه إلى مكاتب البريد حيث يمكنه الحصول على حوالة بريدية المتوفرة لدى كل المكاتب عبر التراب الوطني، حيث يضع فيها المعلومات التالية : أسمه أو عبارة مزكي ، محسن ...، المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف، رقم الحساب الولائي تبعا للولاية التي يقيم بها، حيث قامت إدارة صندوق الزكاة المركزية على مستوي وزارة الشؤون الدينية بوضع أرقام حسابية على مستوي كل ولاية، كما أن المواطن الجزائري المقيم بالخارج يمكنه أداء زكاته إلى

[1]- وثائق مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. تتضمن القرار مؤرخ في 3 صفر عام 1425هـ الموافق 24مارس 2004م،يتضمن انشاء اللجان القاعدية لصندوق الزكاة والقرار رقم 2003/69م المتعلق بإنشاء اللجان الولائية.

صندوق الزكاة الجزائري وذلك على أساس تحويل مبلغ إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة عن طريق حوالة دولية أو غيرها.

ب- **تحصيل الزكاة عن طريق صك بريدي:** حيث يتم دفع الصك لمكتب البريد مدون عليه ما يلي:

- رقم حساب الصندوق الولائي للزكاة.
- المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

ت- **تحصيل الزكاة عن طريق الصناديق المسجدية:** يفضل بعض المزكين اللجوء إلى المساجد لوضع زكاة أموالهم خاصة إذا تعذر عليهم الوصول إلى مراكز البريد، وعند نهاية كل أسبوع يجمع الإمام اللجنة المشرفة على عملية جمع الزكاة في المسجد، ويتم فتح الصناديق أمامها من طرف الإمام وأحد المزكين أو رئيس لجنة المسجد، ويحسب المبلغ أمامها ليحرر محضر؛ ويتم دفع المبالغ المحصلة في الحسابات البريدية الولائية عند نهاية كل أسبوع من طرف الإمام وأحد كبار المزكين[1].

2- الإجراءات التنظيمية لتحصيل زكاة الفطر

تؤسس لجنة خاصة بزكاة الفطر في كل مسجد تنتهي مهامها بانتهاء العملية، تتشكل اللجنة من إمام المسجد رئيسا، ثلاثة مزكين، ثلاثة ممن لهم دراية بأحوال المستحقين، يعتمد دفتر المحاضر اليومية لكل ما تم جمعه، هذا الدفتر يجب أن يكون مرقما ومؤشرا من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية والأوقاف، عند نهاية كل يوم يجمع الإمام اللجنة المشرفة على عملية جمع زكاة الفطر في المسجد ويتم فتح الصناديق أمامها من طرف الإمام وأحد المزكين ويحسب المبلغ أمامهم ليحرر محضر[2].

[1]- إجراءات جمع الزكاة في المساجد، مذكرة رقم 17 المؤرخة في 23-02-2004، وزارة الشؤون الدينية والأقاف،

[2]- دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع والآفاق،مذكرة ماجيستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر1، 2011م،ص 124.

ثانيا: الإجراءات التنظيمية لتوزيع الزكاة

نميز هنا بين الإجراءات التنظيمية لتوزيع زكاة الأموال و الإجراءات التنظيمية لتوزيع زكاة الفطر.

1- إجراءات توزيع زكاة المال

بعد إنتهاء المداولات على مستوى اللجنة الولائية يتم توزيع حصيلة الزكاة وفق الأقسام التالي:

أ- **قسم موجه للإستهلاك:** وهو خاص بالعائلات الفقيرة والمحتاجة التي لا تملك القوت أو القدرة على الكسب مثل حالة العجز أو المرض.

ب-**قسم موجه للإستثمار:** وهو خاص بالعائلات و الأفراد القادرين على العمل وهذا لا يكون إلا إذا تجاوزت الحصيلة في الولاية مبلغ 5 مليون دج ، هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المختلفة لمختلف الفئات القادرة على العمل على أساس صيغة القرض الحسن، مع تسهيلات خاصة في التسيير.

ويتم توزيع الزكاة كما يلي:

- **على مستوي اللجان القاعدية:** حسب نص المادة 5 من قرار إنشاء اللجنة القاعدية للزكاة، فإن مهمتها إحصاء المستحقين، وبالتالي تصفية القوائم وترتيب الطلبات حسب الأولوية في الإستحقاق، فالطلبات التي يتم قبولها مبدئيا يرسل لأصحابها إشعار القبول ويطلب منهم إحضار وثائق محددة، ثم تنعقد اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة بناء على طلب من رئيسها أو ثلثي الأعضاء لتؤكد أو ترفض الطلبات النهائية بعد التأكد من الإستحقاق بالوثائق ثم ترسل الطلبات المقبولة الى اللجنة الولائية للزكاة.
- **على مستوي اللجان الولائية:** بعد ذلك تجتمع اللجنة الولائية لصندوق الزكاة بناء على طلب من رئيسها أو من ثلثي أعضائها لتعاد دراسة الملفات، حيث يسجل في كل ملف درجة الإستحقاق والمبلغ المستحق الدفع وتحرر مداولاتها في محاضر وتدون في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه ويوقع على هذه المحاضر رئيس اللجنة وكاتبه، ثم تقوم

بإشعار أصحاب الإستحقاق بمبلغ الزكاة الذي يسدد وطريقة الدفع حيث يقوم المحاسب المكلف بتوزيع الأموال بمختلف الإجراءات لدفع المستحقات إما عن طريق الحوالات أو عن طريق الحساب البريدي الجاري للمستحق، ويتم توزيع حصيلة الزكاة وفق منشور وزاري ينظم عملية التوزيع فتوجه عادة بالنسب التالية:

- 50% أي (4/8) من الحصيلة توجه للفقراء المساكين.
- 12.5 %اي (1/8) من الحصيلة توجه لمصاريف تسيير صندوق الزكاة.
- 37.5 %اي (3/8) من الحصيلة توجه للإستثمار.

والولايات المعنية بالإستثمار هي تلك التي جمعت مبلغا يفوق أو يساوي 5 مليون دينار جزائري.

وتصرف ميزانية تسيير صندوق الزكاة المقدرة ب12.5 % من الحصيلة الولائية وفق ما يلي:

- 2 % تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة ؛ 10.5 % تبقي في الحساب الولائي للصندوق وتوزع كما يلي :
- 4.5 % لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق .
- 6 % لمتطلبات تسيير اللجنة القاعدية للصندوق.

عند نهاية عملية التوزيع ترسل نسخة إلى اللجنة المركزية لصندوق الزكاة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف تتضمن وجوبا:

- نسخة من محاضر اللجان القاعدية.
- نسخة من محضر لجنة المداولات الولائية.
- نسخة من القائمة الإسمية للمستفيدين[1].

[1]- – دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع والآفاق،مرجع سابق،ص 127.

2- **إجراءات توزيع زكاة الفطر**: إن زكاة الفطر بحكم ما تتصف به أنها محددة بوقت ضيق حيث يجب أن تصل إلى مستحقيها قبل صلاة عيد الفطر، كما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم، فإن لها إجراءات خاصة في جمعها وكذا في توزيعها، وهذه الأخيرة تمر بعدة إجراءات هي كالتالي:

- يتم إحصاء المستحقين للزكاة وهذا بالإستعانة بالقوائم المالية للزكاة العادية، وقوائم زكاة الفطر العام الماضي، وقوائم مصلحة الشؤون الإجتماعية بالبلدية.
- يتم مراجعة هذه القوائم بالتنسيق مع لجان الأحياء والمواطنين الذين لديهم دراية بالمحتاجين.
- ترتب القوائم حسب الحاجة من الأشد حاجة إلى الأدنى ويؤخذ عدد الأولاد بعين الإعتبار.
- توضع المبالغ في أظرفة مغلقة عليها إسم وعنوان المستفيد.
- تسلم الأظرفة يدا بيد.
- يتم تحرير محضر إجمالي لتوزيع زكاة الفطر حسب نموذج مرفق.
- تسلم نسخة من المحضر إلى الإمام ليحولها بدوره إلى مديرية الشؤون الدينية والاوقاف فور إنهاء العملية.[1]

المطلب الثالث: إستثمار أموال صندوق الزكاة

في إطار إستثمار أموال الزكاة عقدت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف اتفاقية تعاون مع مؤسسة بنك البركة الجزائري لتسهيل وتنظيم منح قروض استثمارية للفئات المستهدفة من قبل صندوق الزكاة، ويمكن توضيح أهم المراحل التي مرت بها هذه العملية بإختصار في النقاط التالية:

أولا: إنشاء صندوق إستثمار أموال الزكاة

قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في إطار عقدها مع بنك البركة الجزائري بإنشاء ما أصطلح على تسميته "صندوق إستثمار أموال الزكاة"، بهدف تفعيل دور صندوق الزكاة في الحياة الإجتماعية والإقتصادية، وتطبيقا

[1]- المنشور رقم 262، يتضمن عملية تحصيل وتوزيع زكاة الفطر لعام 1425هـ/2006م ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

للإستراتيجية العامة لنشاطات الصندوق، بتخصيص جزء من أموال الزكاة للإستثمار قدر ب 37.5 % من الحصيلة الإجمالية، حيث تم تخصيص 18 ولاية فقط، وهذا إذا تجاوزت الحصيلة في الولايات المعنية 5مليون دج، وتقوم عملية إستثمار أموال الزكاة على صيغة القرض الحسن، أي تقديم قروض مصغرة بدون فائدة تصل إلى 500.000دج، مع تسهيلات خاصة في التسديد، لصالح تمويل مشاريع الشباب من الفئة المحتاجة والبطالين مع تتبع مراحل وإجراءات لتنظيم هذه العملية.[1]

ثانيا: إجراءات الحصول على القرض الحسن من صندوق استثمار أموال الزكاة

تتم عملية الحصول على التمويل من صندوق إستثمار أموال الزكاة في صيغة القرض الحسن كالآتي:

1- يتقدم المستحق للزكاة بطلب للاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية لصندوق الزكاة.

2- تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الاحياء.

3- بعد التحقيق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه.

4- ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

5- ترتب اللجنة الطلبات حسب الأولوية في الإستحقاق على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا.

6- توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لإستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديها.

7- توجه قائمة خاصة للصندوق الوطني لتأمين على البطالة لإستدعاء المستحقين التابعين لها لتكوين الملف اللازم.

8- كما توجه قائمة إلى بنك البركة في إطار التمويل المصغر والغارمين لاستدعائهم لتكوين الملف اللازم.

9- توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة[2].

ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا من خلال لجنة يتم إنشائها خصيصا لهذا الغرض.

[1]- اتفاقية التعاون في مجال استثمار اموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية والاوقاف وبنك البركة الجزائري حرر في 2004/09/20م وثائق مقدمة من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف.

[2]- المنشور رقم 511،يتضمن عملية الاستثمار في اموال صندوق الزكاة، مقدم من طرف وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف.الجزائر.

والجدول التالي يوضح عدد طلبات القرض الحسن ونسبة المستفدين منذ بداية تأسيس صندوق الزكاة إلى غاية 2014م، التي تمثل آخر سنة تم منح فيها القرض الحسن لأنه تم توقيف العمل به سنة 2015م،لكن يجب الإشارة إلى أن القرض الحسن لم يتوقف بشكل نهائي بل يتم منحه من الأموال المسترجعة فقط، ولا يمنح من حصيلة الزكاة الجديدة*[1].

الجدول رقم(5): يوضح عدد طلبات القرض الحسن ونسبة المستفدين خلال الفترة(2003-2014).

السنوات	عدد الطلبات	عدد المستفدين	نسبة المستفدين%
2003	7	7	100
2004	1193	186	15,59
2005	1786	516	28,89
2006	2167	730	33,69
2007	1855	814	43,88
2008	1951	652	33,42
2009	2073	715	34,49
2010	2602	859	33,01
2011	3447	1123	32,58
2012	5080	1340	26,38
2013	3907	1297	19,86
2014	4006	686	17.12
المجموع	30074	8925	29.76

المصدر: مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة

[1]*_ مقابلة مع المكلف بالقرض الحسن في مديرية الاوقاف والزكاة والحج والعمر.

من خلال ملاحظة الجدول رقم(5)، نجد أن نسبة الإستجابة لطلبات القرض الحسن دون المستوى المطلوب، حيث منذ تأسيس صندوق الزكاة سنة 2003م إلى غاية 2014م، تحصل حوالي 8925 فرد على القرض الحسن مقابل 30074 طلب، أي بنسبة إستجابة تقدر ب 29.76 %.

المطلب الرابع: التقييم الكمي لحصيلة صندوق الزكاة في الجزائر

نحاول في هذا المطلب تقييم أداء صندوق الزكاة في الجزائر عن طريق تتبع تنامي حصيلة الزكاة الرسمية في الجزائر وتحليل أهم مصادرها ونسب نموها من خلال المراحل التالية:

أولا: الحصيلة الرسمية لزكاة المال

من خلال ملاحظة الجدول رقم(6) والشكل رقم(7)، نجد أن الإتجاه العام لحصيلة زكاة الأموال في تصاعد مستمرا تقريبا، حيث حققت معدل نمو قدره 265.5% أي إرتفعت الحصيلة من حوالي 30مليون دينار جزائري سنة 2003م، إلى مليون دج108سنة 2004م، و بحوالي 209.8% سنة 2005م، حيث بلغت 335مليون دج ولكن بعدها بدأت النسبة تميل إلى الإنخفاض ابتداء من 2006م، حين سجلت معدل نمو قدره 33.77% لتعرف بعدها إنخفاضا في سنتي 2007و 2008 بحوالي 0.82% و15% على التوالي، ويرجع البعض سبب إنخفاض حصيلة الزكاة في هذه الفترة إلى الحملة التشويهية التي تعرض لها صندوق الزكاة في الجزائر وفقدان العديد من المزكين الثقة فيه، لكن في 2009م حقق صندوق الزكاة نتائج جيدة خاصة إذا ما قورنت بالسنتين السابقتين، حيث إرتفع معدل نمو حصيلة زكاة الأموال إلى 59.2% ويعود السبب الرئيسي للارتفاع المسجل في 2009م إلى المبادرة التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي أعلنت أن ربع حصيلة صندوق الزكاة ستخصص لأهالي غزة[1]، إلا أن الحصيلة عرفت إنخفاضا جديدا سنة 2010م بمقدار 9%، لكن في السنوات الأخيرة بستثناء سنة 2013م التي شهدت إنخفاض جديد قدره 2.68%، نلاحظ أن الحصيلة حققت

[1]- جزايرس، محرك بحث إخباري، http://www.djazairess.com ، تاريخ الإطلاع 27-02-2016.

مستويات نمو مرتفعة[1] خاصة سنة 2014م بمعدل 69% وبعدها 10% سنة 2015م أي أن حصيلة الزكاة تضاعفت بحوالي (47) مرة منذ سنة 2003م، وهذا راجع للحملة التحسيسية و الاعلامية التي قامت بها الوزارة خلال الفترة الاخيرة.

ثانيا: الحصيلة الرسمية لزكاة الفطر وزكاة الزروع والثمار

تحتل زكاة الفطر المرتبة الثانية بعد زكاة الأموال من حيث حجم الحصيلة الرسمية المحققة، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة زكاة الزروع والثمار؛ نقوم بتتبع تطور هذين النوعين من الزكاة كما يلي:

1- حصيلة زكاة الفطر

من خلال ملاحظة الجدول رقم(6)، والشكل رقم(7)، نجد أن حصيلة زكاة الفطر تزداد بمعدلات نمو تميل للإنخفاض، حيث انخفض معدل النمو من 346% سنة 2004 م إلى حوالي 50% سنة 2005م ثم 25% سنة 2006م و 20% سنة 2007م، وشهد حصيلة زكاة الفطر معدلات نمو سالبة في سنة 2008م بحوالي 7% و1.24% سنة 2013م وبعدها في سنتين الآخرتين شهدت معدلات نمو جيدة حيث بلغ معدل نمو الحصيلة سنة 2014م حوالي101 % وحوالي 10% سنة 2015م، ويمكن إرجاع سبب إستقرار زكاة الفطر إلى الظروف التنظيمية التي تتميز بمحلية التحصيل والتوزيع، مما أعطى ثقة كبيرة لدى المزكين لذلك نجد أن حصيلة زكاة الفطر تحتل المرتبة الثانية في نسبة المساهمة في الحصيلة الإجمالية رغم إنخفاض قيمة زكاة الفطر المفروضة مقارنة بزكاة الاموال و زكاة الزروع والتي لا تتعدى 100دج للفرد.

2- حصيلة زكاة الزروع والثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم(6) والشكل رقم (7) أن معدل نمو حصيلة زكاة الزروع والثمار غير مستقر، علما أن السنة الأولي لم يتم جمع زكاة الزروع والثمار، ثم تمكن الصندوق في الحملة الموالية سنة2004م، من تحصيل مبلغ 16 مليون دج، إلا أن الحصيلة إنخفضت بشكل كبير سنة 2005م

[1]- انظر الملحق رقم (1).

بحوالي95 %، أما في سنة 2006م عرفت زكاة الزروع والثمار نموا معتبرا بلغ 32مليون دج، وتزايدت في السنتين المواليتين ب21% و11.8%، لكن بعد سنة2008م عرفت الحصيلة انخفاضا مستمرا حيث بلغ معدل الإنخفاض[1] حوالي 40% سنة2011م، ثم عاودت الإرتفاع إبتداء من سنة 2011م إلى غاية سنة 2015 أين وصلت الحصيلة إلى مستوى 47مليون دج ويعود سبب عدم إستقرار هذه المعدلات إلى طبيعة قطاع الزراعة في الجزائر الذي يرتبط بالظروف المناخية والموارد المائية.

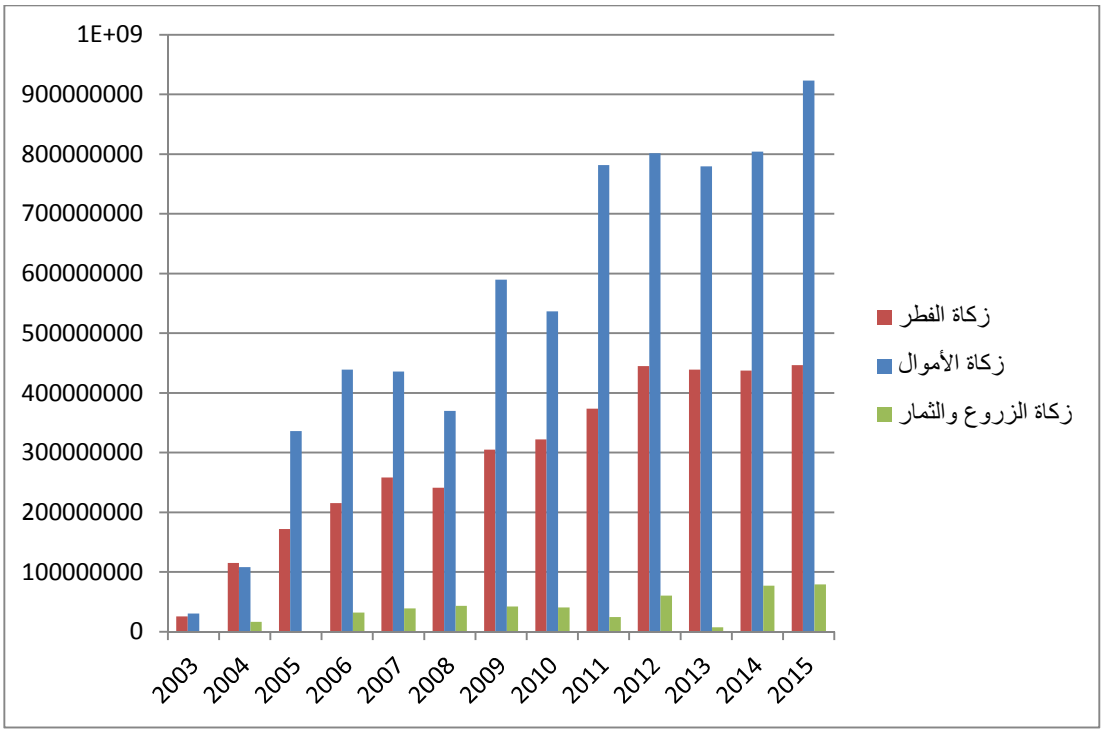
الجدول رقم(6):تطور حصيلة زكاة خلال الفترة(2003-2015) الوحدة: دينار جزائري

السنوات	زكاة المال	زكاة الفطر	زكاة الزروع و الثمار	إجمالي حصيلة الزكاة	معدل النمو السنوي لإجمالي حصيلة الزكاة%
2003	30394399,5	25728172,5	0	56122572	-
2004	108370580	114916162	16567254	239853996	**327,4**
2005	335761166	172171989	723396,54	508656551	**112,1**
2006	439099934	215220889	32119363,8	686440187	**35,0**
2007	435507263	258163416	38843446,6	732514125	**6,7**
2008	370048774	240960758	43441713,2	654451245	**-10,7**
2009	589566578	304969465	42147194,2	936683237	**43,1**
2010	536621104	322074120	40497584,8	899192809	**-4,0**
2011	781299800	373399511	24364482,6	1179063794	**31,1**
2012	801233623	444705479	60703409,7	1306642512	**10,8**
2013	779147643	439199648	7580974,05	1225928265	**-1,0**
2014	804303737	437563081	76893000,6	1318759818	**1,9**
2015	923312765	446559222	79060155	1448932542	**9,9**
المجموع	**6934667366**	**3795631912**	**462941975**	**11262175366**	-

المصدر: مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة.

[1]- انظر الملحق رقم (1)

الشكل رقم (7): نطور حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر وزكاة الزروع والثمار في الجزائر خلال الفترة(2003_2015)



المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجدول رقم (6)

المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول في هذا المبحث تتبع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأهم القطاعات المساهمة فيه وذلك من خلال الخطوات التالية:

المطلب الأول: هيكلة الإقتصادي الجزائري

ويمكن توضيح القطاعات المكونة للإقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

أولا: مكانة النفط في هيكل الإقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في اقتصادها، وهي من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، مما جعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط الذي يعتبر من أكثر السلع تقلبا في السوق.

وفي هذا السياق فقد إنهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014م، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، إنخفض سعر البرميل النفط من 110دولار في جوان2014م ليصل إلى أقل من 50 دولار بحلول منتصف أكتوبر 2015م أي انخفضت أسعار النفط بمعدل تجاوز 60% والتي انعكست سلبا على النمو الإقتصادي في الجزائر كما سنوضح في النقاط الموالية[1] .

[1]- مقال منشورة في موقع الإذاعة الجزائرية على الرابط:http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2016 تاريخ الإطلاع 2016/04/23.

ثانيا: أهم القطاعات المؤثرة على النمو الإقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول رقم (7)، والشكل رقم (8)، نلاحظ أن قطاع الصناعة يسطر على النسبة الأكبر في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، حيث أكبر نسبة حققها هذا القطاع في هذه الفترة كانت سنة 2006م بمعدل 60.46%، وأقل نسبة كانت سنة 2014م بمعدل 45.65%، لكن هذا القطاع في الجزائر يرتبط إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث لما حقق قطاع المحروقات معدل نمو قدره 15.78% سنة 2005م ،كانت نسبة مساهمة قطاع الصناعة ،59.73%؛ وعندما انخفضت عوائد المحروقات سنة 2014% ب 64.34% بسبب إنهيار أسعار النفط تراجعت مساهمة قطاع الصناعة إلى 45.65% أي انخفضت بأكثر من 14%.أما بالنسبة لقطاع الزراعة وقطاع الخدمات نجد أنهما مستقران في حدود 10%و 35% على التوالي، والإرتفاع الذي حدث في القطاعين في أخر الفترة 2014م و2015م يعود إلى تراجع مساهمة قطاع الصناعة بسبب إنخفاض عوائد المحروقات وليس بسبب الزيادة في نمو القطاعين.

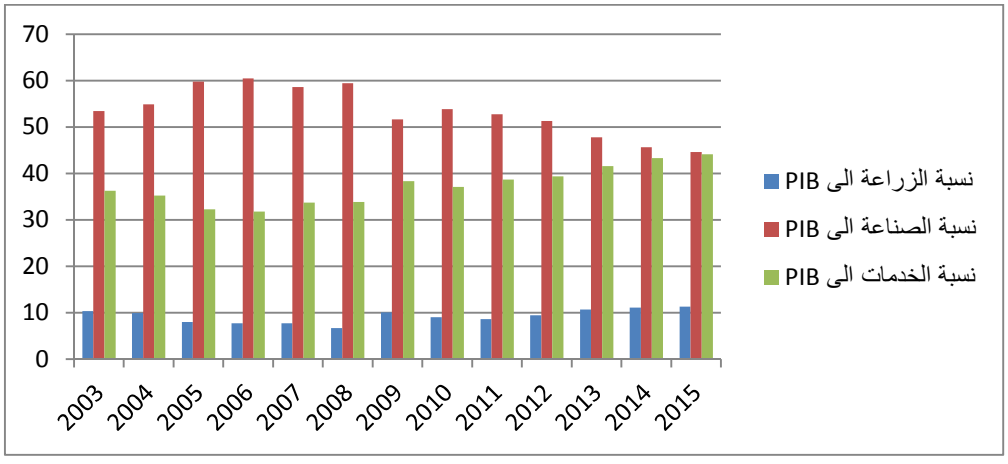
الجدول رقم(7): تطور نسبة مساهمة أهم القطاعات في (PIB) في الجزائر خلال الفترة(2003-2015).

الوحدة:%

السنوات	نسبة مساهمة قطاع الزراعة	نسبة مساهمة قطاع الصناعة	نسبة مساهمة قطاع الخدمات
2003	10,31	53,45	36,22
2004	9,9	54,86	35,23
2005	8,01	59,73	32,25
2006	7,74	60,46	31,78
2007	7,69	58,57	33,73
2008	6,68	59,45	33,86
2009	10,07	51,6	38,32
2010	9,03	53,85	37,11
2011	8,62	52,71	38,67
2012	9,4	51,25	39,34
2013	10,64	47,79	41,56
2014	11,1	45,65	43,26
2015	11,2	44,7	44,1

المصدر: من اعداد الطالب بإعتماد على إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم (8): تطور نسبة كل قطاع إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة:(2003-2015).



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (7).

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

كان الهدف الرئيسي من برنامج الإنعاش الإقتصادي تحفيز النمو الإقتصادي في مختلف القطاعات، ويمكن توضيح مضمونه وأثره على النمو الإقتصادي كما يلي:

أولا: محتوى برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)

1- أهدافه

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.
- تغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص التنمية البشرية.
- تطوير البنية التحتية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية[1] .

2- مضمونه

يمكن توضيح مضمون هذا البرنامج من خلال عرض أهم القطاعات المستفيدة منه في الجدول التالي:

[1]- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة(1989-2012)، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة،جامعة الجزائر03، الجزائر،2015، ص251.

الجدول رقم(8):هيكل برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة من المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	%100
النسبة من المجموع	%39.13	%35.40	%21.56	%3.91	%100	-

المصدر:نسيمة بن يحي، أثر الصدمات أدوات السياسة الماليةعلى النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2013)، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة المدية، الجزائر،2014م.ص 107.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استفادة بأكبر نسبة من البرنامج (40.1%)، من أجل إخراج هذا القطاع من حالة الركود التي كان يتميز بها في الفترة السابقة، وإعادة بعث هذه المشاريع لتوفير مناخ إستثماري أحسن، تم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية المحلية و البشرية بنسبة 38.8% من خلال الإهتمام برأس المال البشري و توفير التعليم والصحة وتقليص النزوح الريفي. أما باقي النسبة فقد تم توزيعها ما بين قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12.4% ودعم الإصلاحات بنسبة 8.6% من أجل ترقية المؤسسات الوطنية وتطوير وعصرنة الإدارة.

ثانيا: تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2001–2004)

يمكن معرفة أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي من خلال تتبع تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة كما يلي:

ا لجدول رقم (9): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2001–2004). الوحدة:%

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.6	3	7.2	4.3
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	6.2	6.5	6.6	5

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفض من 5.6% سنة 2001م إلى 3% في سنة 2002م، ثم إرتفع سنة 2003م إلى 7.2% ثم إنخفض مجددا إلى 4.3% ، وهذا راجع إلى طبيعة المشاريع الممولة في هذا البرنامج والتي عادة ما تؤثر على النمو الإقتصادي في المدى الطويل وارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بأسعار المحروقات، ويمكن تأكيد هذا من خلال تتبع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات الذي إرتفع بنسبة ضئيلة تقدر ب 0.4%، من سنة 2001م إلى سنة 2003م ثم إنخفض سنة 2004م إلى 5%.

المطلب الثالث: النمو الإقتصادي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005–2009)

نتيجة إرتفاع أسعار النفط في هذه الفترة وتحسن الإحتياطي من العملة الصعبة، وإستكمالا لبرنامج الإنعاش الإقتصادي خصصت الدولة مبلغا ضخما قدره 4202.7مليار دج للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ويمكن توضيح أهم الأهداف المنوطة به و مضمونه وإنعكاسه على النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

أولا: محتوى برنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

1- أهدافه

- تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية و توفير الأمن والتعليم.
- توسيع وتحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الإستثمار وزيادة الإنتاجية.
- تطوير البنية التحتية والتي تمثل أهم مورد إقتصادي مع العنصر البشري في العصر الحالي.
- رفع معدل النمو الإقتصادي والذي يعتبر أهم هدف للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.[1]

2- مضمونه

نوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المجالات المستفيدة من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة(%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.41
تطوير المنشئات الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية وعصرنتها	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50	1.19
المجموع	4202.7	100

المصدر:نسيمة بن يحي، أثر الصدمات أدوات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر مرجع سابق، ص 107.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة من هذا البرنامج خصصت لتحسين الظروف الإجتماعية للسكان بنسبة 45.41% من مجموع البرنامج، وكانت الحصة الكبيرة من هذه النسبة موجه لبناء السكانات بقيمة

[1] _ ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة(1989-2012)،مرجع سابق ص254.

555مليار دج،أما باقي الحصة خصصت لبناء المنشئات الرياضية والثقافية وتحسين المحيط الحضري والتعليم ولفك العزلة على بعض المدن الريفية...الخ، كما حصل برنامج تطوير المنشئات الأساسية على نسبة 40.5 %من البرنامج الكلي، حيث يضم هذا البرنامج قطاع الأشغال العمومية، وقطاع النقل وقطاع االمياه، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له 8 % فقط من القيمة الكلية للبرنامج أغلبها تم توجيهها إلى التنمية الفلاحية والريفية، أما تطوير الخدمة العمومية وقطاع الصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم نسبة ضئيلة، حيث خصصت نسبة 4.85 % بالنسبة لعصرنة الخدمة العمومية، و 1.19 %لتطوير التكنولوجيات الحديثة.

ثانيا: تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2005-2009)

يمكن معرفة أثر برنامج التكميلي على النمو الإقتصادي من خلال تتبع تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2005-2009).

الوحدة:%

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	6	5.4	7	6.7	9.6

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن النمو الإقتصادي قد إنخفض بشكل ملحوظ من 5.9 %سنة 2005م إلى 1.6% سنة 2009م، ويرجع ذلك إلى إنخفاض عوائد المحرقات خلال هذه الفترة، رغم ضخ أموال كبيرة في الإقتصاد من خلال هذا البرنامج إلا أنه لم يتحسن النمو الإقتصادي لأن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وفي المقابل نلاحظ إستقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

تقريبا خلال السنوات الثلاثة الأولى من هذا البرنامج ثم حقق معدل نمو في أخر سنة من البرنامج قدره 9.6 % ويرجع هذا إلى التمويل الذي إستفاد منه قطاع الفلاحة والصيد البحري في برنامج الإنعاش الإقتصادي السابق و برنامج التكميلي لدعم النمو في هذه الفترة.

المطلب الرابع: النمو الإقتصادي خلال برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج تكملة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة(2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة (2005-2009)، حيث خصص لبرنامج التنمية الخماسي حوالي 286 مليار دولار، ويمكن ايجاز أهم أهداف ومضمون هذا البرنامج وتطور النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة كمايلي:

أولا: محتوى برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

1- **أهدافه**

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات الطرق و السكة الحديدية والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة تتعلق خاصة بالتنمية البشرية وتحسين الخدمة العمومية ...إلخ بمبلغ قدره 156مليار دولار.[1]

2- **مضمونه:** يمكن تلخيص مضمون هذا البرنامج وأهم المشاريع الممولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): المجالات المستفيدة من برنامج التمية الخماسي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة(%)
التنمية البشرية	10122	49.59
المنشآت الأساسية	6448	31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.16
التنمية الإقتصادية	1566	7.67
التخفيف من البطالة	360	1.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	250	1.22
المجموع	20412	100

المصدر: المصدر:نسيمة بن يحي، سابق،مرجع سابق ص 110.

[1]- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة(1989-2012)،مرجع سابق ص258.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هذا البرنامج أعطى أهمية كبيرة للتنمية البشرية حيث خصص لها نصف قيمة هذا البرنامج، وتضم التنمية البشرية قطاع التعليم العالي والتربية والصحة والسكن وكل متطلبات الحياة الضرورية، كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كبيرة حيث قدرت نسبة إعتمادات هذا القطاع ب 31.59%، وهذا من أجل تحسين البنية التحتية الضرورية لتشجيع الإستثمار وتحفيز النمو الإقتصادي،أما باقي القطاعات خصص لها مبالغ ضئيلة مقارنة بالقطاعين السابقين.

ثانيا: تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة (2010-2015)

يمكن معرفة أثر برنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي من خلال تتبع تطور معدلات النمو الإقتصادي خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم (13): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: (2010-2015). الوحدة:%

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.9
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6	5.1

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقر على طول الفترة في حدود 3 %التي تمثل متوسط معدلات النمو خلال هذه الفترة، وهذا لا يعكس حجم الإستثمارات التي قامت بها الدولة خلال برنامج التنمية الخماسي أو البرامج السابقة، كما نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات حقق معدل قدره حوالي 6.3 %سنة 2010م و2011م، ثم إرتفع إلى حوالي 7.2 %سنة 2013م و 2014م وبعدها انخفض إلى 5.6% ثم 5.1% سنة 2015 م و 2015م على التوالي، بسبب تراجع قطاع الزراعة في هذه الفترة وارتباطه بالظروف المناخية و الموارد المائية.

المبحث الثالث: علاقة الزكاة بالمتغيرات الاقتصادية والنموذج القياسي المقترح

سنحاول في هذا المبحث تحليل علاقة حصيلة الزكاة الرسمية بالمتغيرات الإقتصادية في الجزائر ومقارنتها بحصيلة الزكاة المفترضة وتحليل مدى امكانية استخدام الزكاة كأداة مالية ونقدية تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر، ثم نتطرق إلى النمذجة القياسية لأثر حصيلة الزكاة الرسمية على النمو الاقتصادي في الجزائر وتحليل نتائجها.

المطلب الأول: محاولة تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر

في البداية نقوم بتقدير حصيلة الزكاة المفترضة، من أجل مقارنتها بالحصيلة الرسمية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا: قيمة الزكاة الكلية المفترضة في الجزائر خارج قطاع المحروقات

يمكن تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر خارج قطاع المحروقات عن طريق حساب زكاة كل قطاع –بإستثناء قطاع المحروقات– ثم نقوم بجمعها لنحصل في النهاية على إجمالي حصيلة الزكاة المفترضة[1] في الجزائر كما يلي:

1– زكاة الدخول الجارية خارج قطاع المحروقات

بعيدا عن الخلافات الفقهية المتعلقة بزكاة الركاز المتمثلة في المحروقات والمواد البترولية، وكل المعادن التي تعود ملكيتها للدولة، نقوم بحساب زكاة الدخول الجارية خارج قطاع المحروقات، على افتراض أن جميع المداخيل الجزئية لكل قطاع تفوق النصاب، كما قمنا بتحديد نسبة زكاة الزروع ب5% ، أما باقي القطاعات تفرض عليها الزكاة بنسبة 2.5% وهي نفسها النسبة المفروضة على الإدخار وعروض التجارة، ويمكن حساب زكاة الدخول الجارية خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على الجدول التالي:

[1] - للمزيد من الشرح حول تقدير حصيلة الزكاة أنظر: فوزي محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي الكلي،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2014م،ص (352-357).

الجدول رقم (14): زكاة الدخول الجارية المفترضة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	زكاة الزراعة	زكاة الصناعة غير بترولية	زكاة البناء والاشغال العمومية	زكاة الاتصال والموصلات	زكاة التجارة	زكاة الخدمات	زكاة الدخول الجارية
2003	25764,1	8884,3	10025,4	9763,8	13804,5	4244,6	**72486,5**
2004	29025,3	9763,6	11466,9	12814,3	15176,3	4589,0	**82835,3**
2005	29080,8	10503,0	12635,6	16125,6	16703,3	5144,3	**90192,6**
2006	32064,3	11109,2	15251,8	18256,0	18209,2	5655,6	**100546,0**
2007	35403,7	11591,5	18318,0	20209,5	21579,9	6199,3	**113301,9**
2008	36370,7	12987,5	21749,7	20758,5	25080,0	7008,3	**123954,7**
2009	46567,5	14326,7	25001,4	21630,4	29004,0	8028,5	**144558,4**
2010	50763,0	15435,2	29852,9	23342,7	32080,7	8092,1	**159566,5**
2011	59160,8	16593,9	31564,2	26853,7	36158,3	9235,0	**179565,9**
2012	71084,7	18215,3	35279,0	29871,1	41249,3	10071,9	**205771,2**
2013	82000,3	19136,0	39232,9	36570,1	46764,5	10318,1	**234021,8**
2014	88574,8	20924,4	43255,0	38902,0	51751,9	12904,5	**256312,4**
2015	94220,0	22234,5	47534,9	55502,0	55502,0	14905,0	**289898,4**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء انظر الملحق رقم(2).

2- زكاة رأس المال

يتكون رأس المال من إجمالي تراكم رأس المال الثابت الذي يمثل جميع نفقات الإستثمار المحلي على الاصول الثابتة والمخزونات التي تشمل جميع السلع والبضائع لدى الشركات الموجهة للتقلبات غير المتوقعة في المبيعات والإنتاج والسلع الوسطية، حيث يمكن حساب زكاة رأس المال من خلال ضرب تراكم رأس المال وتغير المخزونات في النسبة 2.5% ثم نقوم بجمعهما لنحصل على زكاة رأس المال كما يلي:

الجدول رقم (15): زكاة رأس المال المفترضة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	تكوين راس المال الثابت	تغير في المخزون	زكاة تكوين رأس المال الثابت	زكاة تغير المخزون	زكاة رأس المال
2003	1265164,50	328424,5	31629,1	8210,6	**39839,7**
2004	1476902,60	568511,4	36922,6	14212,8	**51135,4**
2005	1691640,30	702212,6	42291,0	17555,3	**59846,3**
2006	1969457,90	595524,8	49236,4	14888,1	**64124,6**
2007	2462124,40	761767,0	61553,1	19044,2	**80597,3**
2008	3228343,20	896307,4	80708,6	22407,7	**103116,3**
2009	3811419,10	861238,3	95285,5	21531,0	**116816,4**
2010	4350922,30	617217,7	108773,1	15430,4	**124203,5**
2011	4620306,80	919097,1	115507,7	22977,4	**138485,1**
2012	4992412,00	1344087,8	124810,3	33602,2	**158412,5**
2013	5690894,42	1529813,1	142272,4	38245,3	**180517,7**
2014	6311828,40	1534883,1	157795,7	38372,1	**196167,8**
2015	6715145,27	1615244,8	167878,6	40381,1	**208259,8**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

3- زكاة الإدخار وزكاة الفطر

تحسب زكاة الإدخار من خلال ضرب إجمالي الإدخار في النسبة 2.5%، أما زكاة الفطر فتحسب من خلال ضرب عدد أفراد المجتمع في قيمة زكاة الفطر حيث كانت تقدر في بداية الفترة ب70 دج، وفي نهاية الفترة ب 100دج، والجدول التالي يوضح حصيلة زكاة الإدخار وزكاة الفطر خلال فترة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (16): زكاة الإدخا وزكاة الفطر في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة:مليون دج

السنوات	اجملي الادخار المحلي	عدد السكان	زكاة الادخار	زكاة الفطر
2003	2348499,1	32394886	**58712,5**	**2267,6**
2004	2931195,9	32817225	**73279,9**	**2297,2**
2005	4143075,1	33267887	**103576,9**	**2328,8**
2006	4851188,3	33749328	**121279,7**	**2362,5**
2007	5300063,8	34261971	**132501,6**	**2398,3**
2008	6251907,4	34811059	**156297,7**	**2436,8**
2009	4614740,5	35401790	**115368,5**	**3540,2**
2010	5810239,6	36036159	**145256,0**	**3603,6**
2011	7025128,0	36717132	**175628,2**	**3671,7**
2012	7704234,6	37439427	**192605,9**	**3743,9**
2013	7688342,9	38186135	**192208,6**	**3818,6**
2014	7596902,8	38934334	**189922,6**	**3893,4**
2015	7506550,2	39545003	**187663,8**	**3954,5**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

وعليه يمكن حساب حصيلة الزكاة الإجمالية المفترضة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

عن طريق جمع حصيلة زكاة الدخول الجارية وزكاة رأس المال وزكاة الإدخار والفطر كما هو مبين الجدول التالي:

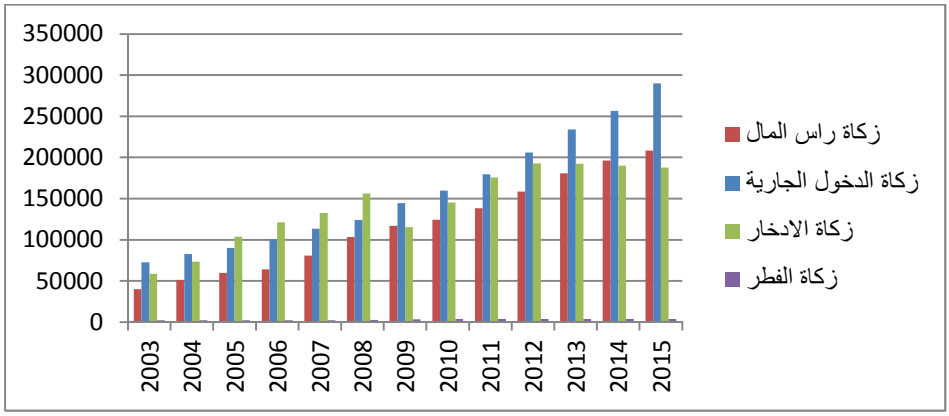
الجدول رقم (17): إجمالي حصيلة الزكاة المفترضة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: مليون دينار ج

السنوات	زكاة الدخول الجارية	زكاة رأس المال	زكاة الادخار	زكاة الفطر	اجمالي حصيلة الزكاة المفترضة
2003	72486,5	39839,7	58712,5	2267,6	**173306,4**
2004	82835,3	51135,4	73279,9	2297,2	**209547,7**
2005	90192,6	59846,3	103576,9	2328,8	**255944,5**
2006	100546,0	64124,6	121279,7	2362,5	**288312,7**
2007	113301,9	80597,3	132501,6	2398,3	**328799,1**
2008	123954,7	103116,3	156297,7	2436,8	**385805,4**
2009	144558,4	116816,4	115368,5	3540,2	**380283,5**
2010	159566,5	124203,5	145256,0	3603,6	**432629,6**
2011	179565,9	138485,1	175628,2	3671,7	**497350,9**
2012	205771,2	158412,5	192605,9	3743,9	**560533,5**
2013	234021,8	180517,7	192208,6	3818,6	**610566,6**
2014	256312,4	196167,8	189922,6	3893,4	**646296,2**
2015	289898,4	208259,8	187663,8	3954,5	**689776,4**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد الجداول رقم(14،15،16).

الشكل رقم (9): تطور حصيلة الزكاة المفترضة بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (17)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17)أعلاه أن حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر معتبرة جدا، حيث تمثل زكاة الدخول الجارية النسبة الأكبر خلال كل الفترة تقريبا وهذا راجع إلى استحواذ هذه القطاعات على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي بعد قطاع المحروقات، ثم في المرتبة الثانية تأتي زكاة الإدخار وزكاة رأس المال بنسب متقاربة، وفي الأخير زكاة الفطر التي تتوقف حصيلتها على عدد السكان وقيمة زكاة الفطر التي لم تتجاوز 100دج عن كل فرد.

ثانيا: تقدير نسبة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة الى الناتج الداخلي الخام

بعد تقدير حصيلة الزكاة المفترضة خارج قطاع المحروقات في الجزائر نقوم بحساب نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام، ثم نقارنها بنسبة الزكاة الرسمية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نسبة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة الى (PIB)في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: مليون دينار ج

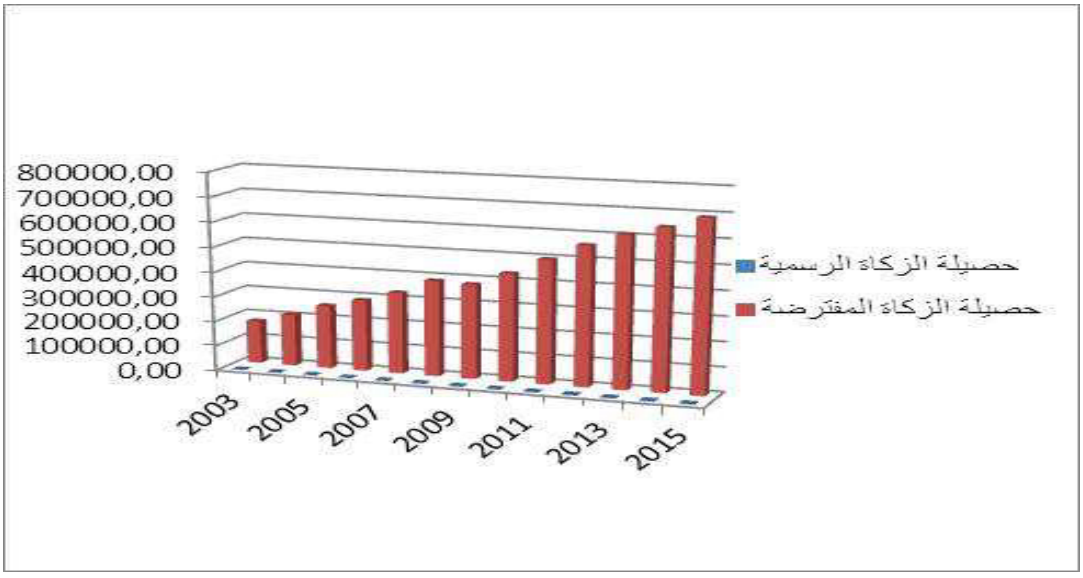
السنوات	الناتج الداخلي* الخام	حصيلة الزكاة الرسمية	حصيلة الزكاة المفترضة	نسبة الزكاة الرسمية الى الناتج الداخلي الخام%	نسبة الزكاة المفترضة* الى الناتج الداخلي الخام%
2003	4700040	56,12	173306,4	**0,001**	**3,69**
2004	5545851	239,85	209547,7	**0,004**	**3,78**
2005	6930153	508,66	255944,5	**0,007**	**3,69**
2006	7823795	686,44	288312,7	**0,009**	**3,69**
2007	8554266	732,51	328799,1	**0,009**	**3,84**
2008	9968909	654,43	385805,4	**0,007**	**3,87**
2009	8770806	936,68	380283,5	**0,011**	**4,34**
2010	10404471	899,19	432629,6	**0,009**	**4,16**
2011	12210580	1179,06	497350,9	**0,010**	**4,07**
2012	13560558	1306,64	560533,5	**0,010**	**4,13**
2013	14092638	1294,15	610566,6	**0,009**	**4,33**
2014	14489710	1318,76	646296,2	**0,009**	**4,46**
2015	13958986	1449,66	689776,4	**0,010**	**4,94**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصاء، ومديرية الاوقاف و الزكاة والحج والعمرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الفرق الكبير بين حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر والحصيلة التي جمعها صندوق الزكاة، إذ يمكن أن تصل حصيلة الزكاة خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى 4.94% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، في حين لم تتجاوز حصيلة الزكاة الرسمية نسبة 0.012% من الناتج الدخلي الخام منذ تأسيس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003م، وهي نسبة يمكن اعتبارها معدومة اقتصاديا كما يوضح الشكل رقم(10).

كما نلاحظ أن نتائج تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر جاءت متوافقة إلى حد كبير مع التقديرات التي أشار لها العديد من الباحثين[1] ، ولعل أهمها دراسة **منذر قحف** الذي توصل في دراسته أن الزكاة تتراوح نسبتها من 0.9% إلى 4.3% من الدخل الوطني حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والقطاعات المكونة له. كما أنها تتوافق مع تقديرات **محمد أنس الزرقا** الذي أشار إلى أن حصيلة الزكاة تصل إلى 3% من الدخل الوطني[2].

الشكل رقم(10):حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم(18).

[1]- من بين هؤلاء الباحثين : منذر قحف،عبد الله طاهر،انس الزرقا، محمد هاشم عوض، محمد عبد المنعم عفر.

* المقصود بالناتج الداخلي الخام هنا هو LA PIB- الذي لا يأخذ بعين الإعتبار القيمة المضافة للمؤسسات المالية والشؤون العقارية وغيرهما.

[2]- - محمد أنس الزرقا، نظم التوزيع الإسلامية، مركز الأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد الله، المملكة العربية السعودية، مجلة الأبحاث الإقتصاد الإسلامي، مجلد2،العدد2 ،1984م/1404ه، ص28.

المطلب الثاني: الدور الإقتصادي للزكاة في الجزائر

نحاول في هذا المطلب معرفة أثر حصيلة الزكاة الرسمية على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية كالإستهلاك والإستثمار والتشغيل ومقارنتها بالحصيلة المفترضة، ثم نحاول استشراف دور الزكاة كأداة للسياسة النقدية والمالية في الجزائر.

أولا: علاقة الزكاة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

اعتمادا على الجانب النظري للدراسة سوف نقوم بدراسة علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية، من خلال تقدير حجم تأثير حصيلة الزكاة الرسمية على النشاط الإقتصادي وقارنتها بأثر الحصيلة المفترضة.

1- علاقة الزكاة بالإنفاق الإستهلاكي

يمكن معرفة أثر حصيلة الزكاة الرسمية على الإستهلاك الكلي في الجزائر ومقارنته بأثر الحصيلة المفترضة من خلال حساب قيمة الزكاة الموجهة للإستهلاك عن طريق ضرب الحصيلة الإجمالية للزكاة في 62.5% على إعتبار أن 50% من الحصيلة الإجمالية للزكاة في الجزائر توجه للفقراء و المساكين و12.5% توجه الى مصاريف تسيير صندوق الزكاة، أما الباقي يوجه الى الإستثمار، وعلى هذا الأساس نقوم بتحديد نسبة الزكاة إلى إجمالي الإستهلاك العائلي كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (19): نسبة الزكاة إلى إجمالي الإستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	قيمة الزكاة الرسمية الموجهة للاستهلاك	قيمة الزكاة المفترضة الموجهة للاستهلاك	الاستهلاك العائلي	نسبة الزكاة الرسمية الى الاستهلاك العائلي%	نسبة الزكاة المفترضة الى الاستهلاك العائلي%
2003	35,08	108316,48	2126300,20	**0,002**	**5,09**
2004	149,91	130967,31	2371024,60	**0,006**	**5,52**
2005	317,91	159965,31	2553030,20	**0,012**	**6,27**
2006	429,03	180195,45	2695579,70	**0,016**	**6,68**
2007	457,82	205499,45	2963819,60	**0,015**	**6,93**
2008	409,02	241128,37	3333285,70	**0,012**	**7,23**
2009	585,43	237677,17	3743918,60	**0,016**	**6,35**
2010	562,00	270393,52	4115566,80	**0,014**	**6,57**
2011	736,91	310844,30	4548233,60	**0,016**	**6,83**
2012	816,65	350333,44	5210992,13	**0,016**	**6,72**
2013	808,85	381604,16	5769782,58	**0,014**	**6,61**
2014	824,22	403935,13	6264724,68	**0,013**	**6,45**
2015	906,04	431110,25	6345897,53	**0,014**	**6,79**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، ومديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة حصيلة الزكاة الرسمية إلى إجمالي الإستهلاك في الجزائر ضعيفة جدا خاصة اذا قارنها مع الحصيلة المفترضة، حيث أن نسبة الحصيلة الرسمية لم يتجاوز 0.17% منذ تأسيس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003م، في حين يمكن للزكاة أن تغطي 7.23% من إجمالي الإستهلاك العائلي في الجزائر سنة 2008م، علما أن هذه النسبة تشمل جميع العائلات الفقيرة والغنية في

الجزائر، وإذا خصصنها للفقراء والمساكين فقط لاشك أن النسبة ستكون مرتفعة جدا وكافية لتغطية جميع النفقات الإستهلاكية لكل الأسر الفقيرة والمحتاجة في الجزائر.

2- علاقة الزكاة بالإنفاق الإستثماري

يمكن حساب نسبة حصيلة الزكاة الرسمية إلى إجمالي الإستثمار ومقارنتها بنسبة الحصيلة المفترضة من خلال ضرب حصيلة الزكاة الإجمالية في نسبة 37.5 % المخصصة لإستثمار أموال الزكاة في الجزائر، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نسبة الزكاة إلى إجمالي الاستثمار الجزائر خلال الفترة(2003-2015) الوحدة: مليون دينار ج

السنوات	حصيلة الزكاة* الرسمية الموجهة للاستثمار	حصيلة الزكاة* المفترضة الموجهة للإستثمار	إجمالي الإستثمار المحلي	نسبة الزكاة الرسمية الموجهة للاستثمار الى اجمالي الاستثمار%	نسبة الزكاة المفترضة الموجهة للاستثمار الى اجمالي الاستثمار%
2003	21,0460	64139,52	1593590	**0,001**	**4,02**
2004	89,9452	77718,94	2046700	**0,004**	**3,80**
2005	190,7462	95105,91	2393850	**0,008**	**3,97**
2006	257,4151	107231,35	2564980	**0,010**	**4,18**
2007	274,6928	122400,29	2564980	**0,011**	**4,77**
2008	245,4125	143763,23	3223890	**0,008**	**4,46**
2009	351,2562	141278,74	4124650	**0,009**	**3,43**
2010	337,1973	160884,76	4672660	**0,007**	**3,44**
2011	442,1489	185129,69	4968140	**0,009**	**3,73**
2012	489,9909	208796,09	5504930	**0,009**	**3,79**
2013	485,3071	227530,51	5938440	**0,008**	**3,83**
2014	494,5349	240901,04	7168180	**0,007**	**3,36**
2015	543,6225	257183,21	8734200	**0,006**	**2,94**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة حصيلة الزكاة الرسمية إلى إجمالي الإستثمار في الجزائر تكاد تكون معدومة منذ تأسيس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003م، إذ لم تتجاوز نسبة 0.012% ، في حين يمكن أن تساهم الزكاة بأكثر من 4.77% من إجمالي الإستثمار وهي نسبة معتبرة يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه يجب تفعيل مؤسسة الزكاة وآليات إستثمار أموال الزكاة في الجزائر من أجل الإرتقاء بمؤسسة الزكاة إلى المستوى المنوط بها.

3_ أثر الزكاة على التشغيل

من أجل تحديد نسبة مساهمة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر نقوم في البداية بحساب قيمة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة الموجهة للعاملين عليها من خلال ضرب الحصيلة الإجمالية دون زكاة الفطر في الثُمن أي 12.5%، ونفترض أن متوسط الأجور في الجزائر يساوي 30000دج شهريا ويمكن حساب الأجر السنوي كما يلي: 30000*12= 360000دج، ثم نقوم بقسمة الحصيلة السنوية الموجهة للعاملين عليها على الأجر السنوي (360000دج)، لنحصل في النهاية على عدد مناصب العاملين عليها في الحالتين، مثلا سنة 2003م لدينا قيمة حصيلة الموجهة للعاملين عليها 7.015مليون دج

الاجر السنوي 360000دج وعليه نجد عدد المناصب كمايلي: 7.015*1000000/360000=19 منصب عمل، أما عدد المناصب المفترضة في نفس السنة تحسب كمايلي:

21379.841*1000000/360000=59388 منصب عمل.

ثم نقارنها بحجم البطالة لتحديد نسبة مساهمة كل من الزكاة الرسمية والمفترضة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(21): مساهمة حصيلة الزكاة في التخفيف من البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الزكاة الرسمية الموجهة للعاملين عليها	الزكاة المفترضة الموجهة للعاملين عليها	عدد مناصب العاملين عليها (المفترضة)	عدد مناصب العاملين عليها (الرسمية)	عدد البطالين	نسبة مساهمة الزكاة الرسمية في التخفيف من البطالة %	نسبة مساهمة الزكاة المفترضة في التخفيف من البطالة%
2003	7,015	21379,841	59388	19	2286517	**0,001**	**2,597**
2004	29,982	25906,312	71962	83	1987317	**0,004**	**3,621**
2005	63,582	31701,969	88061	177	1548764	**0,011**	**5,686**
2006	85,805	35743,784	99288	238	1272127	**0,019**	**7,805**
2007	91,564	40800,098	113334	254	1459424	**0,017**	**7,766**
2008	81,804	47921,078	133114	227	1217527	**0,019**	**10,933**
2009	117,085	47092,912	130814	325	1123791	**0,029**	**11,640**
2010	112,399	53628,252	148967	312	1130834	**0,028**	**13,173**
2011	147,383	61709,897	171416	409	1156977	**0,035**	**14,816**
2012	163,330	69598,695	193330	454	1302634	**0,035**	**14,841**
2013	161,769	75843,505	210676	449	1184662	**0,038**	**17,784**
2014	164,845	80300,348	223057	458	1173728	**0,039**	**19,004**
2015	181,208	85727,738	238133	503	1221386	**0,041**	**19,497**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومديرية الاوقاف والزكاة والحج والعمرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة حصيلة الزكاة الرسمية في التخفيف من حدة البطالة تكاد أن تكون معدومة خلال طول الفترة، اذ لم تتجاوز 0.05%، في حين يمكن أن تساهم الزكاة المفترضة بنسبة تقدر ب 19.5% في التخفيف من البطالة وهي نسبة معتبرة يمكن من خلالها فتح **238133 منصب عمل** بأجر شهري 30000دج التي تساهم في القضاء على مشكل البطالة في الجزائر، واذا قمنا بإضافة عدد المناصب الناتجة عن إستثمار أموال الزكاة عن طريق القرض الحسن فسيتم القضاء على مشكل البطالة نهائيا في الجزائر بل يمكن مضاعفة أجور العاملين عليها سنويا.

ثانيا: الدور النقدي والمالي للزكاة في الجزائر

توصلنا في الجزء النظري المتعلق بالسياسة المالية والنقدية في الإقتصاد الإسلامي وعلاقتهما بالزكاة، إلى أنه يمكن استخدام الزكاة كأداة نقدية تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما يمكن استخدامها كأداة مالية تساهم في ترشيد النفقات العمومية، من هذا المنطلق نريد معرفة ما مدى إمكانية إستخدام حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر كأداة للسياسة النقدية و المالية تساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

1- الزكاة والسياسة النقدية في الجزائر

في البداية نحاول تقدير نسبة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة إلى حجم الكتلة النقدية(M2) في الجزائر ثم نقوم بإستشراف إمكانية إستخدام الزكاة كأداة للسياسة النقدية تساهم في ضبط الكتلة النقدية والتخفيف من حدة التضخم والإنكماش في الجزائر، والجدول التالي يوضح نسبة الزكاة الرسمية والمفترضة إلى إجمالي الكتلة النقدية في فترة الدراسة:

الجدول رقم (22): نسبة حصيلة الزكاة إلى الكتلة النقدية(M2) في الجزائر خلال الفترة(2003-2015) الوحدة:مليون دج

السنوات	الكتلة النقدية(M2)	الزكاة الرسمية كنسبة من% M2	الزكاة المفترضة كنسبة من % M2
2003	3354400	**0,002**	**5,184**
2004	3738000	**0,007**	**5,687**
2005	4157600	**0,012**	**6,231**
2006	4933800	**0,014**	**5,872**
2007	5994600	**0,012**	**5,445**
2008	6956000	**0,009**	**5,511**
2009	7173100	**0,013**	**5,166**
2010	8280700	**0,011**	**5,181**
2011	9929200	**0,012**	**4,972**
2012	11015100	**0,012**	**5,055**
2013	11941500	**0,011**	**5,081**
2014	13686800	**0,010**	**4,701**
2015	13797900	**0,011**	**5,006**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(22) أن نسبة حصيلة الزكاة المفترضة إلى حجم الكتلة النقدية(M_2) ضئيلة جدا إذ لم تتجاوز نسبة 0.015%، وفي هذه الحالة لا يمكن استخدام الزكاة كأداة للسياسة النقدية تساهم في ضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة ومن ثم التخفيف من حدة التضخم والركود الاقتصادي، ولكن لو يتم تطبيق الزكاة بالشكل المطلوب يمكن لحصيلة الزكاة أن تستخدم كأداة للسياسة النقدية نظرا لنسبتها الكبيرة إلى حجم الكتلة النقدية والتي يمكن أن تصل إلى 6.23%، ففي حالة التضخم تقوم الدولة بجمع الزكاة نقدا من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي ومن ثم إنخفاض مستوى العام للأسعار(يعبر عن هذه الحالة بيانيا بإنتقال منحى (LM) إلى اليسار[1*])، وتقوم في نفس الوقت بتوزيع الزكاة على المستحقين في صورة عينية في شكل سلع وخدمات مما يؤدي إلى زيادة المعروض السلعي في السوق وإنخفاض مستوى العام للأسعار مرة أخرى (يعبر عن هذه الحالة بيانيا بإنتقال منحى (IS) إلى اليمين[1*])،مما يؤدي في النهاية إلى التخفيف من حدة التضخم، أما في حالة الركود الإقتصادي تقوم الدولة بجمع الزكاة عينا أي في شكل سلع من أجل إمتصاص الفائض من المعروض السلعي وفي نفس الوقت تقوم بتوزيع الزكاة نقدا من أجل تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الإنتعاش الاقتصادي.

1- الزكاة والسياسة المالية في الجزائر

نحاول من خلال هذا المحور مقارنة حصيلة الزكاة المفترضة والرسمية إلى إجمالي الإيرادات والنفقات العامة، من أجل تحليل مدى إمكانية إستخدام الزكاة كأداة للسياسة المالية تساهم في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي في الجزائر.

أ- دور الزكاة في تخفيف عجز الموازنة العامة

يحدث عجز الموازنة العامة عندما تكون حجم النفقات العامة أكبر من الإيردات العامة، ويمكن معرفة مدى مساهمة حصيلة الزكاة في التخفيف من عجز الموازنة العامة في الجزائر من خلال مقارنة حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة إلى إجمالي الإيرادات العامة كما يوضح الجدول التالي:

[1*]_ للمزيد من الايضاح أأنظر الجزء النظري ، الفصل الثاني اص (80)

الجدول رقم (23): نسبة حصيلة الزكاة إلى الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	إجمالي الايرادات العامة	نسبة حصبلة الزكاة الرسمية الي اجمالي الايرادات العامة%	نسبة حصيلة الزكاة المفترضة الي اجمالي الايرادات العامة%
2003	3354400	**0,003**	**8,7**
2004	3738000	**0,011**	**9,3**
2005	4157600	**0,016**	**8,2**
2006	4933800	**0,019**	**7,9**
2007	5994600	**0,020**	**8,9**
2008	6956000	**0,023**	**13,2**
2009	7173100	**0,029**	**11,5**
2010	8280700	**0,029**	**14,0**
2011	9929200	**0,035**	**14,5**
2012	11015100	**0,034**	**14,4**
2013	11941500	**0,032**	**14,9**
2014	13686800	**0,032**	**15,7**
2015	13797900	**0,031**	**14,6**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد العربي .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الزكاة الرسمية إلى حجم الإيرادات العامة في الجزائر ضعيفة جدا لا يمكن أن تساهم في التخفيف من عجز الموازنة العامة منذ تأسيس صندوق الزكاة في الجزائر سنة 2003م، إذ لم تتجاوز نسبة 0.04%، لكن لو يتم تطبيق الزكاة في الجزائر بالشكل المطلوب ضمن مؤسسة مالية تتوفر على جميع الشروط القانونية والتنظيمية للقيام بدورها بكل فعالية يمكن أن تساهم الزكاة في التخفيف من عجز الموازنة العامة

بنسبة تصل إلى 15.7% خاصة أن الزكاة تتميز بالدوام والإستقرار والتهرب منها قليل لأنها عبادة مالية وحق للفقراء والمساكين تؤخذ ولا يعفى من وجبت في حقه الزكاة.

2-1 – دور الزكاة في ترشيد النفقات العامة

سبقت الإشارة في الجانب النظري أن الزكاة تشترك في العديد من النفقات العامة للدولة خاصة تلك المتعلقة بالتحويلات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضح كيف تساهم الزكاة في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، لكن قبل ذلك نقوم بتحديد نسبة الزكاة إلى إجمالي النفقات العامة في الدولة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (24): نسبة حصيلة الزكاة إلى النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة : مليون دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نسبة حصبلة الزكاة الرسمية الي اجمالي النفقات العامة%	نسبة حصيلة الزكاة المفترضة الي اجمالي النفقات العامة%
2003	3354400	**0,003**	**10,4**
2004	3738000	**0,013**	**11,0**
2005	4157600	**0,025**	**12,4**
2006	4933800	**0,028**	**11,7**
2007	5994600	**0,024**	**10,5**
2008	6956000	**0,016**	**9,1**
2009	7173100	**0,022**	**8,9**
2010	8280700	**0,020**	**9,6**
2011	9929200	**0,021**	**8,6**
2012	11015100	**0,019**	**7,9**
2013	11941500	**0,020**	**9,1**
2014	13686800	**0,018**	**9,0**
2015	13797900	**0,016**	**7,7**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد العربي.

من خلال الجدول نجد أن حصيلة الزكاة الرسمية في الجزائر تساهم بنسبة ضئيلة جدا في النفقات العامة وهذا بسبب ضعف حصيلة الزكاة منذ تأسيس صندوق الزكاة إذ لم تتجاوز نسبتها 0.03% من إجمالي الإيرادات العامة وعليه الزكاة في الجزائر بعيدة كل البعد في إمكانية مساهمتها في ترشيد الإنفاق العام، ولكن في المقابل نجد أن حصيلة الزكاة المفترضة يمكن أن تساهم في تغطية ما نسبته 12.4% من إجمالي النفقات العامة إذا تم تطبيق الزكاة في الجزائر بشكل المطلوب، وفي هذه الحالة يمكن للزكاة أن تساهم في ترشيد النفقات العامة لما تتميز به الزكاة من خصائص تمكنها من الحد من الإنفاق التضخمي والتبذيري لأن الزكاة محددة المصارف ولا يجوز منحها لغير مستحقيها فهي توجه للفئات الأكثر فقرا وأشد حاجة، والتي توجه معظم دخولها للطلب على السلع المحلية التي تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات، ومن جهة أخرى تقلل الزكاة الإنفاق على السلع الرفاهية التي غالبا ما تستورد من الخارج وبالتالي تعمل الزكاة على تخفيض حجم الواردات وزيادة الصادرات من خلال مساهمتها في ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تقديم النموذج ودراسة المتغيرات

إن تقدير النموذج القياسي هو عبارة عن محاولة الوصول إلى تقديرات دقيقة لقيم المعلامات التي يجب أن تكون مقبولة إحصائيا وإقتصاديا، أي لا تختلف مع النتائج المتوصل لها في النظرية الإقتصادية، ثم اختيار أحسن الطرق والبرامج التي يمكن الإستعانة بها للتعبير عن إشكالية قيد الدراسة وتحليل أهم النتائج التي نتوصل لها.

أولا: تعريف متغيرات النموذج القياسي

تم وصف متغيرات النموذج القياسي لأثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر كما يلي[1]:

وبالتالي نجد : $\boldsymbol{gdp = f(zakt)}$

[1]- خليل عبد القادر،إدريس عبدلي،الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الإقتصادي نحو مقاربة تحليلية وقياسية لتجربتين الجزائرية والماليزية، ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،العدد2015/15م،ص 237.

– المتغير التابع: النمو الإقتصادي في الجزائر أخذنا معدل النمو السنوي خلال الفترة (2004-2015)، مصدر البيانات الديوان الوطني للإحصاء.

–المتغير المستقل: معدل نمو السنوي لإجمالي حصيلة الزكاة الرسمية (2004_2015)،مصدر البيانات مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة.

ثانيا: تقدير نموذج الانحدار البسيط

قبل القيام بتقدير النموذج القياسي يجب تحديد نوع الإنحدار الممثل لأثر الزكاة على النمو الإقتصادي، وذلك من شكل الإنتشار للنقاط الهندسية الممثلة للعلاقة بين المتغير المستقل(الزكاة)، والمتغير التابع (النمو لإقتصادي)[1].

وعن طريق استخدام برنامج EVIEWS9 وادخال المتغيرات، نلاحظ أن الإتجاه العام أقرب ما يكون إلى خط مستقيم[2]، وعليه نقوم بتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط بواسطة نفس البرنامج لنحصل على النموذج التالي:

$$\mathbf{GDP = 0.0053*ZAKAT + 3.026}$$

حيث: $\overline{R}^2 = 0.16$ $Prob(F_stat) = 0.18$ $DW = 2.63$

$T_stat(b) = 0.18$ $T_stat(c) = 0.000$

- **تشخيص النموذج المقدر:**
  - **معامل التحديد** $\overline{R}^2 = 0.16$: نلاحظ أن 16% فقط من النمو الإقتصادي مفسر بالزكاة أما الباقي أي 84% مفسرة بعوامل أخرى، وبالتالي هذا النموذج له قدرة تفسرية ضعيفة.
  - **اختبار معنوية المعالم المقدرة:T_ stat** : من خلال النموذج المقدر نجد أن القيمة الإحتمالية لإحصائية ستيودنت stat(b) =0.18 أكبر من 5% و10% وبالتالي تعتبر غير معنوية، أما الثابت فالقيمة الاحتمالية له تساوي stat(c) = 0.00 وهي أقل من 5% وبالتالي له قيمة احصائية ومعنوية مقبولة.

[1]– مكيد علي،الاقتصاد القياسي(دروس ومسائل محلولة)،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،2007م،ص18.

[2]– انظر الملحق رقم (3).

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:F_stat**

بما أن احتمال معامل فيشر(Fisher) هو18% وهو بذلك أكبر من 5% ومنه فإن النموذج ككل ليس له معنوية وبالتالي فهو غير مستقر.

- **إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي:dw** :نلاحظ أن قيمة dw=2.63 وهي تشير إلى أنه لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء كونها تقع في مجال استقلالية الاخطاء [d_u ، 4-d_u] حيث d_u= 1.33

- من خلال ما سبق نلاحظ أن المؤشرات الإحصائية تؤكد عدم جودة النموذج المقدر؛ خاصة إحصائية فيشر (Fisher) ، واحصائية T. stat ، رغم أن النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية ، أي يعبر عن العلاقة الطردية بين الزكاة والنمو الإقتصادي، حيث زيادة الزكاة ب 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.005%.
- ومن أجل الوصول إلى نموذج قياسي مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية، وكذلك من أجل حل مشكلة نقص عدد المشاهدات التي تَعْتَرض درستنا على إعتبار أن صندوق الزكاة تم تأسيسه في سنة 2003م كما ذكرنا سابقا، سوف نلجأ الى طريقة (quadratic_match _ average)[1] التي يوفرها برنامج EVIEWS9، من أجل تقدير النموذج عن طريق استخدام السلاسل الزمنية، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأخير.

[1]- للمزيد من الشرح حول هذه الطريقة انظر:
- دليل برنامج(EVIEWS.9) في الملحق رقم(6) .
- مها محمد نافذ مشهور،المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية، دراسة قياسية(1995-2012)، كلية التجارة،غزة، ، فلسطين2015 م ،ص153.

المطلب الرابع: تقدير النموذج باستخدام السلال الزمنية

نقوم في البداية بتعريف السلسلتين الزمنيتين للنموذج القياسي، ثم نقوم بتقدير النموذج وتحليل النتائج.

أولا: التعريف بمتغيرات النموذج

– المتغير التابع: النمو الإقتصادي في الجزائر أخذنا معدل النمو الرباعي خلال الفترة (2004-2015) الذي نتج عنه 48 مشاهدة ، مصدر البيانات الديوان الوطني للإحصاء.

–المتغير المستقل: معدل نمو إجمالي حصيلة الزكاة الرسمية (2004_2015)، تم اللجوء إلى الطريقة التي يوفرها برنامج التحليل القياسي (EVIEWS.9) من أجل زيادة عدد المشاهدات بناء على السلسلة الأصلية حتى ، تسمى هذه الطريقة ب: (quadratic_match _ average)[1] وتستخدم في الحالة التي يكون فيها متغيرات الدراسة على شكل نسب مئوية لتصبح تساوي 48 مشاهدة؛ علما أن بيانات حصيلة الزكاة تم حصول عليها من مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة[2]

ثانيا: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

لتقدير أي نموذج قياسي يجب إختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث يعتبر الإستقرار ضروري لعمليات التقدير لتجنب النتائج المغلوطة.

ويعتبر إختبار ديكي فولر(Dickey-Fuller) من أهم الإختبارات التي تسمح بتحديد استقرارية السلاسل الزمنية، ويتمثل مبدأ هذا الإختبار في:

- النموذج السادس: إذا قبلنا الفرضية البديلة H_0: Ø=1، وكانت b معنوية تختلف عن الصفر، فإن السلسلة غير مستقرة من نوع TS.

[1]- للمزيد من الشرح حول هذه الطريقة انظر:
- دليل برنامج(EVIEWS.9) في الملحق رقم(9) .
- مها محمد نافذ مشهور،المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية، دراسة قياسية(1995-2012)، كلية التجارة،غزة، ، فلسطين2015 م ،ص153.

[2]- انظر الملحق (9).(10).

- النموذج الخامس: إذا قبلنا الفرضية البديلة $H_1: Ø \neq 1$، وكانت cمعنوية تختلف عن الصفر، فإن السلسلة غير مستقرة من نوع DS.
- إذا تحققت الفرضية $H_0: Ø = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسة غير مستقرة.
- أما باقي الحالات تكون السلسة مستقرة[1].

1- دراسة إستقرارية السلسلة zakat

لدراسة استقرارية السلسلة نقوم في البداية بتحديد درجة التأخر (p) لمعرفة نوع الإختبار الذي نطبقه، إما ديكي فولر البسيط (DF) أو ديكي فولر المطور(ADF).

(Dickey-Fuller Augmente) وذلك بالإعتماد على المعايير AKAIKI **و** SCHWARZ**.** كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (25): تحديد درجة تأخر السلسلة zakat

درجة التأخر	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	7.639	7.758
P=1	7.475	7.634
P=2	7.521	7.722
P=3	7.546	7.790

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج اEVIEWS9 . انظر الملحق(4).

نلاحظ من خلال الجدول أن أقل قيمة للمعيارين AKAIKE وSCHWAR ، تقابل درجة التأخرP=1 وهي درجة التأخر المثلى للسلسلة zakat، وعليه في هذه الحالة سوف نقوم بإستخدام اختبار **ديكي فولر** المطور(ADF) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- للمزيد من الشرح أنظر: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي،دار المكتبة الحامد للنشروالتوزيع،عمان2012،ص209.

جدول رقم(26):نتائج اختبار ديكي فولر المطور(ADF) للسلسة zakat.

النماذج	المعلمات	السلسلة الزمنيةzakat		
		T.cal	T.tab	القيمة الإحتمالية للمَعلَمة
النموذج السادس	الجذر الأحادي Ø	-4.408	-3.510	0.0005<5%
	مركبة الإتجاه العام b	0.062	2.81	0.950>5%
	الثابت c	0.272	3.14	0.786>5%
النموذج الخامس	الجذر الأحادي Ø	-4.604	-2.926	0.0005<5%
	الثابت c	0.885	2.56	0.380>5%
النموذج الرابع	الجذر الأحادي Ø	-4.548	-1.948	0.00<5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامجEVIEWS9 انظر الملحق رقم(6).

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

- في النموذج السادس القيمة المحسوبة لمركبة الإتجاه العام b أقل من القيمة المجدولة وهي معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 وعليه فإن السلسلة لا تحتوي على مركبة إتجاه عام.
- في النموذج الخامس القيمة المحسوبة لمعلمة الحد الثابت C أقل من القيمة المجدولة وهي معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 وعليه فإن السلسلة لا تحتوي على حد ثابت.
- في النموذج الرابع القيمة المحسوبة لمعلمة الجذر الأحادي Ø أقل من القيمة المجدولة وهي معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 ، وعليه فإن السلسلة لا تحتوي على جذر أحادي.

من خلال ما سبق نستنتج أن السلسلة zakat مستقرة.

2- دراسة إستقرارية السلسلة GDP

كما سبق بالنسبة للسلسلة ZAKAT، نقوم في البداية بتحديد درجة التأخر (p) لسلسلة GDP لمعرفة نوع الإختبار الذي نطبقه، إما ديكي فولر البسيط (DF) أو ديكي فولر المطور (ADF) وذلك بالإعتماد على المعايير AKAIKI و SCHWARZ. كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (27): تحديد درجة تأخر السلسلة **GDP**

درجة التأخر	AKAIKE	SCHWARZ
P=0	3.601	3.719
P=1	3.668	3.827
P=2	3.698	3.899
P=3	3.709	3.953

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامجEVIEWS9 .انظر الملحق(5).

نلاحظ من خلال الجدول أن أقل قيمة للمعيارين AKAIKE وSCHWAR ، تقابل درجة التأخرP=0 وهي درجة التأخر المثلى للسلسلة GDP، وعليه في هذه الحالة سوف نقوم بإستخدام اختبار **ديكي فولر** المبسط(DF) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(28):نتائج اختبار ديكي فولر المبسط(DF) للسلسة GDP.

النماذج	المعلمات	السلسلة الزمنيةGDP		
		T.cal	T.tab	القيمة الإحتمالية للمَعلَمة
النموذج الرابع	الجذر الأحادي Ø	-5.248	-3.508	0.0005<5%
	مركبة الإتجاه العام b	0.289	2.81	0.773>5%
	الثابت c	3.314	3.14	0.008<5%
النموذج الثالث	الجذر الأحادي Ø	-5.400	-2.925	0.00<5%
	الثابت c	4.761	2.56	0.00<5%
النموذج الاول	الجذر الأحادي Ø	-2.111	-1.947	0.034<5%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامجEVIEWS9 انظر الملحق رقم(7).

نلاحظ من الجدول أعلاه مايلي:

- في النموذج الرابع القيمة المحسوبة لمركبة الإتجاه العام b أقل من القيمة المجدولة وهي معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 وعليه فإن السلسلة لا تحتوي على مركبة إتجاه عام.
- في النموذج الثالث القيمة المحسوبة لمعلمة الحد الثابت C أكبر من القيمة المجدولة وهي غير معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 وعليه فإن السلسلة تحتوي على حد ثابت.
- في النموذج الأول القيمة المحسوبة لمعلمة الجذر الأحادي Ø أقل من القيمة المجدولة وهي معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 وعليه فإن السلسلة لا تحتوي على جذر أحادي.

من خلال ما سبق نستنتج أن السلسلة GDP مستقرة.

ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج

إعتمادا على نتائج استقرارية السلسلتين نقوم بتقدير النموذج القياسي بإستخدام السلسلتين GDP و ZAKAT على اعتبار أن السلسلتين مستقرتين في المستوى، ثم نقوم بتحليل النتائج من الناحية القياسية والإقتصادية وذلك وفق المراحل التالية:

1- تقدير العلاقة الإنحدارية لسلاسل الزمنية المستقرة

استخدمنا نموذج الإنحدار الخطي البسط لتحديد العلاقة بين الزكاة والنمو الإقتصادي في الجزائر ومبدئيا فإن النموذج المقدر يكون من الشكل $GDP = c + b(zakat) + £$

c: يمثل الحد الثابت في المعادلة الرياضية ، ويعبر عن معدل النمو الإقتصادي في حالة إنعدام الزكاة.

B: تمثل ميل منحنى معدل نمو الزكاة.

£: يمثل الحد العشوائي، أو باقي المتغيرات الأخرى التي تأثر في النمو الإقتصادي ولم تدرج في النموذج المعتمد.

- **دراسة العلاقة السببية بين السلسلتين (GDP)و(ZAKAT)**

تعتبر دراسة السببية بين المنغيرات الإقتصادية ضرورية من أجل تحليل الظواهر الإقتصادية، ويمكن دراسة العلاقة السببية بين الزكاة والنمو الإقتصادي من خلال مايلي:

الجدول رقم(29): دراسة السببية بين السلسلتين (GDP)و(ZAKAT)

الفرضيات	F.statistic	Proba	القرار
GDP لايتسبب في ZAKAT	0.70931	0.4979	توجد علاقة سببية في إتجاه واحد من الزكاة إلى الناتج الداخلي الخام
ZAKAT لاتسبب في GDP	2.7497	0.0758	

المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على برنامج Evuews9. انظر الملحق(8).

- عند مستوى تأخرتين (lags=2) نلاحظ أنه توجد علاقة سببية بمفهوم Granger في إتجاه واحد عند مستوى معنوية 10% من الزكاة إلى النمو الإقتصادي لأن prob=0.0758 وعليه نرفض الفرضية الصفرية، أي أن الزكاة تأثر في النمو الإقتصادي وهذا ما نهدف إليه من خلال هذه الدراسة، كما نلاحظ أنه لا توجد علاقة سببية من النمو الإقتصادي إلى الزكاة لأن prob=0.4979 أكبر من 10%وبالتالي النمو الإقتصادي لا يؤثر في الزكاة.
- عند مستوى (lags=4) أي التأخير بسنة واحدة، توجد علاقة سببية من الزكاة إلى النمو الإقتصادي عند مستوى معنوية 5% لأن القيمة الإحتمالية لها تساوي prob=0.0067 أي أقل من 5% والعكس غير صحيح، أي لا توجد علاقة سببية من النمو الإقتصادي إلى الزكاة لأن prob=0.8972 أكبر من 5%[1].

- **تقدير النموذج القياسي**

أعطى حساب معادلة الانحدار بطريقة OLS انطلاقا من السلاسل المستقرة النموذج التالي:

من خلال الملحق رقم (11) يمكن إستخراج معادلة الإنحدار التي تمثل العلاقة بين معدل نمو الزكاة والنمو الإقتصادي في الجزائر

$$GDP = 0.0061 \cdot ZAKAT + 3.019 + £$$

حيث: $\overline{R}^2 = 0.119617$ **Prob(F_stat) =0.0092** **DW=1.46**

T_ stat(b) :0.0092 **T_ stat(c) : 0.000**

[1]- انظر الملحق رقم(8) .

- نلاحظ أن النموذج المقدر باستخدام هذه الطريقة لا يختلف كثيرا عن النموذج السابق، وقد أعطى نفس القيم المعلَمَات السابقة تقريبا.

2- تقييم النموذج القياسي المقدر وتحليل النتائج

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر الخاص بأثر الزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر لا بد من اجراء مجموعة من الاختبارات من منظور منطق النظرية الإقتصادية ومن الناحية الإحصائية.

أ- التقييم الإحصائي للنموذج المقدر

نقوم بتقييم نتائج النموذج المقدر من خلال دراسة أهم المعلَمَات المقدرة، ثم نحلل النتائج كمايلي:

- معامل التحديد: $\overline{R^2}$ = 0.119617

نلاحظ أن 11.96% من مشاهدات معدل النمو الإقتصادي مفسرة بدلالة معدل نمو الزكاة أما الباقي بنسبة 88.04% ترجع إلى متغيرات أخرى تأثر على النمو الإقتصادي لم تدرج في النموذج، وهو معدل ضعيف يعكس واقع أثر الزكاة على النمو الإقتصادي في الجزائر.

- **اختبار معنوية المعالم المقدرة:T_ stat**

نلاحظ أن القيمة الإحصائية لستيودنت للمعلمتين **b** و**c** تختلفان عن الصفر وهما معنويتين عند مستوى5%، وبالتالي لهما معنوية إحصائية وقياسية مقبولة.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:F_stat**

بما أن احتمال معامل فيشر هو0.9% وهو بذلك أقل من 5% ومنه فإن النموذج ككل له معنوية وبالتالي فهو مستقر.

- **إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي:dw**

نلاحظ أن قيمة dw=1.46 وهي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، لأنها تقع في المجال 2> 1.46 > 1.403 أي :

d_U<dw<2 حيث d_L=1.324 و d_U=1.403 عند مستوى معنوية 1%.

- **اختبار مضاغف لانجرانج للإرتباط الذاتي للبواقي B-G-LM- test**

نلاحظ من خلال الملحق رقم (12)، أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء لأن القيمة الإحتمالية المقابلة F-statistic تساوي 0.2352 وهي أكبر من 5%، وهذا يعني أن

القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض العدم أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

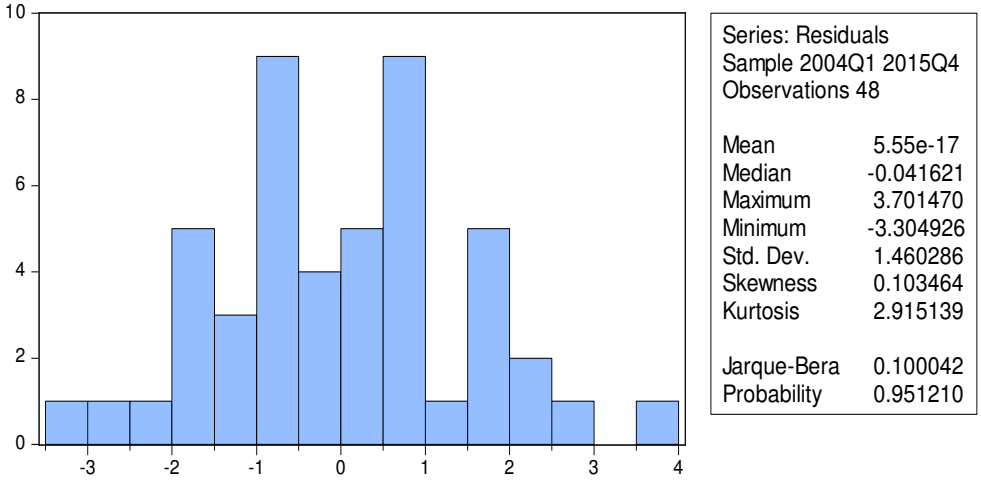
- **اختبار ثبات التباين : ARCH**

نلاحظ من خلال الملحق رقم(13) أن القيمة الإحتمالية المقابلة لإحصائية فيشر F-statistic تساوي 0.4698 وهي أكبر من 5%، وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وعليه نقبل الفرض العدم أي ثبات التباين.

- **إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي**

أما إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فنلاحظ من خلال الشكل رقم(11) أنها تتوزع توزيعا طبيعيا بنسبة مقبولة، ويمكن التأكد من خلال القيمة الإحتمالية ل jraque_Bera والتي تساوي 0.95 وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي؛ كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم(11): معاملات التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

ب- التحليل الاقتصادي للنتائج

من خلال دراسة وتحليل الإختبارات السابقة نستنتج أن النموذج القياسي قد حقق جميع المعايير الإحصائية والقياسية وعليه نستطيع الإعتماد عليه في تحليل النتائج الإقتصادية كما يلي:

- من خلال معادلة النموذج المقدر نلاحظ أنه توجد علاقة طردية بين معدل نمو الزكاة والنمو الإقتصادي في الجزائر وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.
- إن زيادة حصيلة الزكاة في الجزائر بمعدل 1% سوف يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي ب0.0061% وهي نسبة ضئيلة جدا، خاصة إذا قارنها بنسبة تأثير الزكاة على النمو الإقتصادي في ماليزيا التي0.51% أي أن زيادة الزكاة ب1% في ماليزيا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.51% وهي نسبة جيدة تعكس مدى نجاح مؤسسة الزكاة في ماليزيا[1]. على عكس التجربة الجزائرية التي تعتبر حديثة نوعا ما.
- من خلال مقارنة نتائج الدراسة التطبيقية لعلاقة الزكاة بالمتغيرات الاقتصادية والناتج الداخلي الخام نجد أنها تتوافق تماما مع الدراسة القياسية، أي عدم تأثير الزكاة على المتغيرات الإقتصادية الكلية انعكس على النمو الإقتصادي في الجزائر.

[1] – خليل عبد القادر،إدريس عبدلي،الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الإقتصادي نحو مقاربة تحليلية وقياسية لتجريبتين الجزائرية والماليزية، ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،العدد2015/15م،ص 237.

خلاصة الفصل

تعتبر تجربة صندوق الزكاة في الجزائر حديثة، علما أنه تأسس سنة 2003م، ومن خلال تتبع إجمالي الحصيلة الرسمية نجد أنها مازالت بعيدة عن قيمتها الحقيقية، حيث لم تتجاوز نسبة 0.012% من الناتج الداخلي الخام في حين يمكن أن تصل حصيلة الزكاة في الجزائر الى 4.94% من الناتج الإجمالي، لو يتم تطبيق الزكاة بالشكل المطلوب.

عرفت حصيلة الزكاة الرسمية تزايدا مستمرا بدءا ب 56مليون دج سنة 2003م ووصولا إلى 1449 مليون دج سنة 2015م، لكن الحصيلة شهدت معدلات نمو متباينة من سنة إلى أخرى وأهم معدل نمو لحصيلة الزكاة سُجل في بداية تأسيس صندوق الزكاة سنة 2003م ب327.28% كما عرفت معدلات نمو سالبة سنة 2008م ب 10.66% و سنة 2010م ب 4% بسبب الخلافات الفقهية التي أُثيرت حول إستثمار أموال صندوق الزكاة في الجزائر.

يرتبط النمو الإقتصادي في الجزائر إرتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، الذي مزال يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج الداخلي الخام، لذلك قمنا بتقدير حصيلة الزكاة المفترضة خارج قطاع المحروقات، من أجل تحديد نسبة حصيلة الزكاة المفترضة الى الناتج الداخلي الخام في الجزائر دون حساب زكاة المحروقات والركاز خروجا من الخلافات الفقهية.

وخلصنا بأن للزكاة الرسمية أثر ضئيل جدا على المتغيرات الإقتصادية في الجزائر لا يرقى إلى المستوى المطلوب حيث لم يتجاوز تأثيرها على النمو الإقتصادي 0.0061%، ولكن عند تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر خارج قطاع المحروقات وجدنها حصيلة معتبرة يمكن أن تستخدم كأداة فعالة في التأثير على النشاط الإقتصادي في الجزائر، فالزكاة المفترضة في الجزائر تساهم في زيادة الإستهلاك العائلي بنسبة 7.23% وتمكننا من القضاء على مشكل البطالة نهائيا، من خلال مساهمتا بنسبة 19.49% في التخفيف من حدة البطالة، وكذلك يمكن أن تساهم في زيادة الإستثمار المحلي بنسبة 4.77% ويمكن إستخدامها كأداة للسياسة المالية والنقدية من أجل تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي.

خاتمة عامة

تعتبر الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة ولم يكن لدينا شك في الدور الكبير الذي يمكن أن تساهم به الزكاة في النشاط الإقتصادي، وما دفعنا للبحث في هذا الموضوع هو محاولة تشخيص واقع الزكاة في الجزائر من خلال الحصيلة الرسمية لصندوق الزكاة وعلاقتها ببعض المتغيرات الإقتصادية وأثرها على النمو الإقتصادي، كما حاولنا تقدير حصيلة الزكاة الممكنة خارج قطاع المحروقات في الجزائر، من أجل تأكيد الدور الإقتصادي الذي يمكن للزكاة أن تساهم به في القضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى النمو الإقتصادي؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض أهم النتائج التي توصلنا لها وإختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

1- نتائج الدراسة

- تأسس صندوق الزكاة في الجزائر سنة2003م تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتعتبر تجربة صندوق الزكاة في الجزائر حديثة مقارنة مع الكثير من الدول الإسلامية.
- لم تتجاوز مساهمة حصيلة الزكاة في الإستهلاك العائلي نسبة 0.002% سنة 2003م و 0.014% سنة 2015م، في حين يمكن أن تساهم الزكاة المفترضة بنسبة تفوق 5.09% سنة 2003م و 6.79% سنة 2015م من إجمالي الإستهلاك العائلي في الجزائر.
- تقدر مساهمة حصيلة الزكاة في الإستثمار المحلي ب 0.001%سنة2003م و0.011 % سنة 2015م، في حين يمكن أن تساهم الزكاة المفترضة بنسبة 4.02% من إجمالي الإستثمار المحلي سنة 2003م، وبنسبة 4.77% سنة 2015م.
- ساهمت حصيلة الزكاة في التخفيف من البطالة سنة 2003م بنسبة 0.001% و بنسبة 0.041% سنة 2015م، في المقابل يمكن أن تساهم حصيلة الزكاة المفترضة بنسبة تفوق 19.49% في التخفيف من البطالة في الجزائر.
- تقدر حصيلة الزكاة الرسمية بالنسبة لحجم الكتلة النقدية (M_2) ب 0.011 % سنة 2015م، فحين يمكن أن تصل نسبة حصيلة الزكاة المفترضة إلى 5% من حجم الكتلة النقدية في نفس السنة، والتي يمكن من خلالها التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة.
- تقدر نسبة حصيلة الزكاة الرسمية إلى إجمالي الإيرادات العامة سنة 2015م ب 0.03% ، في حين يمكن أن تصل نسبة حصيلة الزكاة المفترضة إلى 14.6% من إجمالي الإيرادات العامة في نفس السنة، والتي من شأنها أن تدعم الموازنة العامة للدولة.

- تقدر نسبة حصيلة الزكاة الرسمية إلى إجمالي النفقات العامة سنة 2015م ب 0.016% ، في حين يمكن أن تصل نسبة حصيلة الزكاة المفترضة إلى 10.4% من إجمالي النفقات العامة في نفس السنة، أي يمكن لحصيلة الزكاة أن تساهم في التخفيف من الإنفاق الحكومي بنسبة تفوق10% سنويا.
- تقدر نسبة حصيلة الزكاة الرسمية بالنسبة إلى الناتج الدخلي الخام في الجزائر ب

0.001 %سنة 2003م و 0.01% سنة 2015م وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا قارنها ببعض الدول الإسلامية التي كان لها السبق في تفعيل مؤسسات الزكاة.

- تقدر حصيلة الزكاة المفترضة خارج قطاع المحروقات في الجزائر بالنسبة للناتج الداخلي الخام ب 3.69% سنة 2003م و 4.94 %سنة 2015م وهي تتوافق مع الدراسات التي توصل لها عديد من الباحثين في تقديرهم لحصيلة الزكاة الممكنة في الدول الإسلامية ، مثل دراسة منذر قحف وأنس الزرقا وغيرهم.

من خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة سببية في إتجاه واحد من الزكاة إلى النمو الإقتصادي، أي أن الزكاة تؤثر في النمو الإقتصادي والعكس غير صحيح.
- من خلال معادلة الإنحدار الخطي البسيط توصلنا إلى أنه توجد علاقة طردية بين الزكاة والنمو الإقتصادي، أي زيادة الزكاة تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.
- إن زيادة حصيلة الزكاة في الجزائر ب 1% سوف يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي ب 0.006%، وهي نسبة ضئيلة جدا تعكس علاقة الزكاة بالمتغيرات الإقتصادية في الجزائر .

2- إختبار فرضيات الدراسة

أ- الفرضية الأولى: (تعتبر الزكاة أحد مكونات الاقتصاد الاسلامي ذات تنظيم محكم يشمل جميع مراحل جبايتها ويحدد الاصناف التي يجب أن تصرف لها حيث حددت الشريعة الاسلامية مصادرها ومعدلاتها وطرق صرفها)، هذه الفرضية بصفة عامة لاشك أنها صحيحة، لكن عندما نُسقط هذه الفرضية على واقع الزكاة في الجزائر نجد أنها غير صحيحة لأن حجم تأثير الزكاة على النشاط الإقتصادي لا يؤهلها لكي تكون أحد

مكونات الإقتصاد الجزائري، بسبب نظام الزكاة في حد ذاته القائم على أساس الطواعية، وضعف أداء صندوق الزكاة في جمع وتوزيع حصيلة الزكاة.

ب- الفرضية الثانية:(توجد علاقة بين الزكاة والمتغيرات الإقتصادية في الجزائر من خلال مساهمة الزكاة في زيادة الإستهلاك العائلي والإستثمار والتخفيف من البطالة.) يمكن إعتبار هذه الفرضية صحيحة لأن الزكاة فعلا تساهم في زيادة الإستهلاك والإستثمار والتشغيل لكن نسبة هذه المساهمة ضئيلة جدا خاصة إذا قارنها مع حصيلة الزكاة المفترضة.

ت- الفرضية الثالث: (يوجد تأثير لحصيلة الزكاة الرسمية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مساهمة الزكاة في الاستهلاك الكلي والاستثمار الخاص، لكن هذا التأثير ضعيف بسبب حداثة صندوق الزكاة في الجزائر) هذه الفرضية صحيحة، لكن هذا التأثير ضعيف جدا يمكن إعتباره معدوما إقتصاديا ، إذ لم يتجاوز 0.006% خلال فترة الدراسة بسبب ضعف حصيلة الزكاة التي جمعها الصندوق منذ تأسيسه سنة 2003م.

3- التوصيات والإقتراحات

إعتمادا على التائج التي توصلنا لها نقدم التوصيات التالية التي نعتبرها ضرورية لنجاح مؤسسة الزكاة في الجزائر:

- يعتبر إجماع الأمة في الأمور الفقهية المتعلقة بالزكاة أهم أساس يمكن أن تقوم علية مؤسسة الزكاة في الجزائر من أجل كسب ثقة المزكين وزيادة عدد المساهمين وتحقيق جميع الأهداف التي شرعت الزكاة لأجلها.
- توفير الشفافية الكاملة في عملية التحصيل والتوزيع ، عن طريق نظام معلوماتي وإحصائي دقيق يوضح كل الخطوات المتعلقة بجمع وتوزيع الزكاة ويكون متاح لكل من أراد الاطلاع عليه.
- إضفاء طابع الإلزامية على دافعي الزكاة مع إشراك جميع القطاعات المكونة للإقتصاد الوطني.
- تعتبر النشاطات الدعوية والإعلامية مهمة لتوعية الأغنياء من أجل وضع زكاة أموالهم في صندوق الزكاة حتى نصل إلى تقارب ما بين حصيلة الزكاة الرسمية والمفترضة.

4- آفاق الدراسة

من خلال درستنا لهذا الموضوع تعرضنا لبعض الأفكار التي تحتاج المزيد من البحث و التحليل نذكر منها:

- الزكاة كأداة للسياسة الإقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- تقدير حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر وصلتها بالنمو الإقتصادي.
- التطبيق الإلزامي للزكاة في الجزائر وإنعكاسه على التنمية الإقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. القرآن الكريم.

II. كتب الحديث

1. القرطبي، جامع الأحكام الفقهية، الجزء الأول، دار المكتبية العلمية، بيروت، 1994م.
2. الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمان بن صالح آل بسام، شرح عمدة الأحكام، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة 2، المملكة العربية السعودية، (1427هـ، 2007م).
3. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، جمع وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، بدون سنة نشر.
4. البخاري، صحيح البخاري، تحقيق مصطفي ديب البغاء، الطبعة 3، دار ابن كثير و اليمامة، بيروت،(1407هـ-1987م).
5. أبوعبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تقديم ودراسة وتحقيق محمد عمارة ،دار الشروق بيروت،1989م.

III. كتب الفقه الإسلامي

6. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء الأول، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 2، 1973م.
7. عبد السلام علوش، فقه المذاهب الأربعة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
8. عبد الله بن المنصور الغفيلي، نوازل الزكاة، بنك البلاد باشتراك مع دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية الطبعة الأولي،2008م.
9. أبو بكر الجزائري، رسائل الجزائري، الرسالة الثانية الزكاة، مكتبة لينة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية،1994م.
10. الشيخ حسن أيوب ،فقه العبادات بأدلتها في الاسلام، دار السلامة للطباعة والنشر و التوزيع و الترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية،2003م.
11. فؤاد عبد الله العمر، نظم الزكاة وتطور تطبيقها، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر العدد8،2004م.
12. عبد الرحمان الجزائري، الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية ،بيروت، لبنان، الجزء الأول، 2003م.
13. أحمد بن على بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان لتراث الطبعة الاولى، سنة النشر: 1407هـ / 1986م.
14. ابو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي،كتاب السنن الكبرى، ،كتاب الزكاة ،باب ما ورد في العسل، دار المعرفة، دون سنة نشر.
15. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 2، دمشق، دار الفكر، الطبعة 1، 1985م.

16. علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة، مكتبة دار القرآن، مصر، دار الثقافة ،فطر، بدون سنة نشر.

17. محمد بن عبد الله الهبدان، الفقه واصوله،كتاب الزكاة، شبكة نور الاسلام، متاح على الخط http://alhabdan.net/books/ajakah.pdf

18. سيد سابق، فقه السنة، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، 1983م.

19. القرطبي، جامع الأحكام الفقهية، الجزء الأول، دار المكتبية العلمية،بيروت،1994م،

IV. كتب الإقتصاد الاسلامي:

20.حسن محمد الرفاعي، الاستهلاك و الإدخار في الإقتصاد الإسلامي، كلية الإمام الأوزعي للدراسات الإسلامية وكلية إدارة الأعمال الإسلامية،دار النفائس للطباعة والنشر،بيروت، لبنان، الطبعة ،2006م.

21.غازي عناية، الزكاة والضريبة، دار إحياء العلوم، بيروت، 1995م.

22.صالح صالحي، السياسة المالية و النقدية في إطار نظام المشاركة، دار الوفاء، الجزائر، الطبعة ،2001م.

23.طاهر حيدر حردان، الاقتصاد الإسلامي: المال، الربا، الزكاة، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة1.

24.محي محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1989م.

25.كمال خليفة أبو زيد احمد حسن على حسن، محاسبة الزكاة، دار جامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002م.

26.-عماد حمدي محمد محمود، الزكاة والضريبة، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولي، 2014م.

27.حسين حسن الخطيب، محاسبة الزكاة، فقها وتطبيقا، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2005م.

28.أبوعبد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تقديم ودراسة وتحقيق محمد عمارة ،دار الشروق بيروت،1989م .

29.أحمد حسين علي حسين وفؤاد السيد المليجي، محاسبة الزكاة، مصر: مطبعة الإشعاع، 1998م.

30.عبد الحميد محمود البعلي، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة النقدية والمالية، مصر، دار السلام للطباعة والنشر،1991م.

31.محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، المالية العامة في الإسلام، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة1،2000م.

32.حسين كامل فهمي،أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك في الاقتصاد الاسلامي.المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

33. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي،دار الفجر للنش والتوزيع،القاهرة، الطبعة1، 2006 م.

34.فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة،الطبعة،2003م.

35.عزالدين مالك الطيبي محمد، إقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة،المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، كتاب منشور على موقع المعهد http://www.zakatinst.net/library/ تاريخ التحميل 2016/01/20م.

36.محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، الكويت،الطبعة1 ،1979م.

37.عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1988 م.

38.سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الإقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت لبنان، الطبعة الثانية،2004م.

39.محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل إلى الاقتصاد الاسلامي،دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة1،عمان،2012م.

40.غازي حسين عناية، أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 م.

41.عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى،1997م.

42.عبد العظيم، حمدي، السياسات المالية والنقدية في الميزان مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1986م.

43.كمال خليفة أبوزيد، أحمد حسين على حسين، محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002م.

44.د.عبد اللطيف مشهور، الزكاة، الأسس الشرعية و الدور الإنمائي و التوزيعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية2، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1413هـ/1993م.

45.عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية2000م،

46.د.السيد أحمد السيرتي،دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل القومي، في ظل الأنظمة الإقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،2014م.

47.سامر مظهر قنقطجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الاسلام، مؤسسة الرسالة،بيروت، لبنان، 2005م.

48. ضياء مجيد، اقتصاد العمل في الفقه الإسلامي،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2، الجزائر،1992م.

49.شوقي أحمد الدينا، الاقتصاد الاسلامي الاصول ومبادئ،دار الفكر الجامعي، الطبعة 1، الاسكندرية،2013م.

50.منذر قحف، دور السياسة المالية وضوابطها في الإقتصاد الإسلامي، موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي، على الخط http://iefpedia.com/arab

VI – كتب الاقتصاد الوضعي:

51. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، تاب منشور على الموقع**www.alukah.net**.
52. عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النُّمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، متاح على الموقع: www.faculty.mu.du.sa
53. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي،دار المكتبة الحامد للنشروالتوزيع،عمان2012م،ص209.
54. مكيد علي،الاقتصاد القياسي(دروس ومسائل محلولة)،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،2007م.
55. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد –التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006م،
56. شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر ، 1997م.
57. محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريدمصطفى،الإقتصاد الدولي،مؤسسة الشباب الحامة الاسكندرية،مصر،سنة1999م.
58. رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة،مطابع الرسالة، الكويت، 1997م.
59. عبد القادر محمد عبد القادر،د إيمان عطية ناصف، اتجاهات، حديثة في التنمية،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003م.

V. الرسائل والأطروحات:

60. وعيل ميلود،المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03 ، 2014 م.
61. حمداني محي الدين،حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر،اطروحة دكتوراه غيرمنشورة،كلية العلوم الإقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر،2008م.
62. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010م.
63. بودخدخ كريم، إتجاه السياسة الإقتصادي في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز النمو الطلب أو تطوير العرض حالة الجزائر(2001-2014)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر،2015م.
64. بوغزالة محمد بجلة، الوساطة المالية والنمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر،2016م.
65. ماجدة عزت عبده، الجودة المدركة لخدمات المواقع الإلكترونية وأثرها في تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر طلة الجامعات الخاصة،رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأعمال الإلكترونية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن،2012م.

66. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عادلة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،اطروحة دكتوراه،غير منشورة،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2013م.

67. رزيق كمال، إرساء مؤسسة الزكاة في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000م.

68. سلطاني زليخة، دراسة محاسبة الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير،غر منشورة، قسم العلوم التجارية، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010م.

69. بركان أنيسة، الزكاة ودورها في توظيف الموارد الإقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003م.

70. بركان أنيسة، مؤسسة الزكاة بين النظرية والتطبيق،دراسة تقييمية للتطبيق المعاصر للزكاة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 03 .2015م.

71. الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي الواقع ...رهانات المستقبل،المركزالجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2010م.

72. دلال بن طبي، هيكل الايرادات العامة للدولة الاسلامية المعاصرة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2013م.

73. فوزي محريق، دور الزكاة في تحقيق الإستقرار الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3،2014م.

74. حمادي نجاة، الإيرادات الوقفية وحصيلة الزكاة في الجزائر وسبل تفعليهما للمساهمة في التنمية الإقتصادية، (دراسة فرضية إدماج الإيرادات الوقفية وحصيلة الزكاة للقضاء على البطالة عن طريق القرض الحسن)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014م.

75. فلياشي سامية،الدور الإقتصادي والإجتماعي للزكاة دراسة حالة صندوق الزكاة الجزائري والاردني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3،الجزائر،2015م.

76. دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع والآفاق،مذكرة ماجيستير، غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة بن عكنون، الجزائر1، 2011م.

77. ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة(1989-2012)، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة،جامعة الجزائر03، الجزائر،2015، ص251.

78. مها محمد نافذ مشهور،المحددات الاقتصادية للبطالة في الاراضي الفلسطينية، دراسة قياسية (1995-2012)، كلية التجارة،غزة، ، فلسطين2015 م .

79. نسيمة بن يحي، أثر الصدمات أدوات السياسة الماليةعلى النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2013)، مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة المدية، الجزائر،2014م.

80. مقبل صالح الذكير،القواعد الاقتصادية لتقدير حصيلة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي،اطروحة دكتوراه، غير منشورة،جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية،1994م،ص645.

VI. المجلات والملتقيات

81. محمد عثمان شبير، بحث إستثمار أموال الزكاة رؤية فقهية معاصرة، مجلة الدراسات الانسانية،المجلد21 ا، عمادة البحث العلمي الجامعة الاردنية عمان، تشرين الاول، العدد5. ،1994م.

82. لحسن الداودي،السياسة المالية مبادئها واهدافها، ندوة السياسة الاقتصادية في الاسلام، سطيف الجزائر14-20 مايو1992م.

83. المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية،مجلة الملك عبد العزيز،الاقتصاد الاسلامي،مجلد 17، عدد 2 السعودية، 1425هـ/2004م،

84. حمان عبد الفتاح، سفيان عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية بين النظام الإقتصادي الإسلامي و النظام الإقتصادي الوضعي: أي توافق، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،الجزائر،العدد12،سنةم2011م.

85. قراوي أحمد الصغير، محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الإقتصادية الكلية، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 7.6،جويلة،2004 م.

86. قاسم الحموري، أثر التضخم الإقتصادي على الزكاة واثر الزكاة في الحد من التضخم،مجلة أبحاث اليرموك، المجلد11،العدد3،جامعة اليرموك، الأردن 1995م.

87. محمد مختار متولي، التوازن العام والسياسات الإقتصادية الكلية في اقتصاد الإسلامي، مجلة الابحاث الإقتصاد الإسلامي، المجلد 1 ،العدد1 ، جامعة الملك عبد العزيز،جدة،السعودية، 1983 م.

88. أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق الزين، أثر الزكاة على دالة الإستهلاك الكلي في الإقتصاد الإسلامي، مجلة الأبحاث الإقتصاد الإسلامي،مجلد 2 – ،العدد 1 ،المركزا لعالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي، جدة ،السعودية، 1984 م

89. عقبة عبد اللاوي،نورالدين جوادي، الزكاة كآالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، مداخلة منشورة في موسوعة التمويل والإقتصاد الإسلامي، http://iefpedia.com/arab .

90. محمد أنس الزرقا، نظم التوزيع الإسلامية، مركز الابحاث الاقتصاد الاسلامي،جامعة الملك عبد الله، المملكة العربية السعودية، مجلة الأبحاث الإقتصاد الإسلامي، مجلد2،العدد2 ،1984م/1404هـ،

91.فاطمة الزهراء عراب، علالي فتيحة، خوصصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الإقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي الواقع ...رهانات المستقبل،المركزالجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2010م.

92.خليل عبد القادر،إدريس عبدلي،الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الإقتصادي نحو مقاربة تحليلية وقياسية لتجربيتين الجزائرية والماليزية ، مجلة الباحث، العدد15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2015م.

VII. قوانين ومنشورات

93.وثائق مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. تتضمن القرار مؤرخ في 3 صفر عام 1425هـ الموافق 24مارس 2004م،يتضمن انشاء اللجان القاعدية لصندوق الزكاة والقرار رقم 2003/69م المتعلق بإنشاء اللجان الولائية.

94.إجراءات جمع الزكاة في المساجد، مذكرة رقم 17 المؤرخة في 23-02-2004، وزارة الشؤون الدينية والأقاف.

95.المنشور رقم 262، يتضمن عملية تحصيل وتوزيع زكاة الفطر لعام 1425هـ/2006م ، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،

96.اتفاقية التعاون في مجال استثمار اموال الزكاة بين وزارة الشؤون الدينية والاوقاف وبنك البركة الجزائري حررت بتاريخ 2004/09/20م .

97.المنشور رقم 511،يتضمن عملية الاستثمار في اموال صندوق الزكاة، مقدم من طرف وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف.الجزائر. حررت بتاريخ 2004/10/5م.

IX. مواقع الأنترنت

98.جزايرس، محرك بحث إخباري،http://www.djazairess.com .

99.موقع الإذاعة الجزائرية على الرابط:http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/2016

100. موسوعة التمويل والإقتصاد الإسلامي: http://iefpedia.com/arab

101. الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،http://www.marw.dz / تاريخ.

102. مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي بجدة / www.islamiccenter.kaau.edu.sa

103. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – البنك الإسلامي للتنمية السعودية www.irti.org

104. موقع الدكتور منذر قحف (أمريكا)http://monzer.kahf.com/

105. الدكتور يوسف القرضاوي (قطر)www.qaradawi.net

106. الدكتور وهبة الزحيلي (سوريا)www.zuhayli.net

107. موقع الدكتور رفيق يونس المصري (سوريا)http://www.r-masri.co.cc/

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

1- باللغة الانجليزية:

108. .Heinz D. Kurzk, Neri Salvadori, Theories of Economic Growth - Old and New Article (PDF Available) with 22,410 Reads, https://www.researchgate.net/publication/252313772

109. The Role of Zakat Distribution Among Muallaf (New Convert) in Reducing Poverty in Selangor,Malaysia

110. Fuadah Johari, Ahmad Fahme Mohd Ali ,. And others. İktisat Politikası Araştırmaları Dergisi Journal of conomic Policy ResearchesCilt/Volume:2, Sayı/Issue:1,Yıl/Year: 2015.

111. Eko suprayitno, radiah add kader, azhar harun ((The Impact of Zakat on Aggregate Consumption in Malaysia)) ,Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 9 No. 1 , Mar 2013.

112. salman Ahmed Shaikh, Welfare Potential of Zakat: An Attempt to Estimate Economy wide Zakat Collection in Pakistan, National University of Malaysia: https://ideas.repec.org/p/pra/mprapa/ December 2014.

113. Mohammed B. Yusoff , Zakat Expenditure, School Enrollment, and Economic Growth in Malaysia, International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 6; April 2011.

114. Wayne Nafziger: « Economic development », 4th edition, Cambridge university press, USA, 2006, http://tabesh.edu.af/Books/economic/Economic%20Development.pdf.

2- باللغة الفرنسية:

115. La Croissance Economique : lath´eorie et les faits . Arnold Chassagnon, Universit´e de Tours et PSE, automne 2012. On-line http://www.parisschoolofeconomics.eu/docs/chassagnon-arnold/eg_2012_5.pdf

116. J. M. Keynes(1936), Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie (livres I à III) http://classiques.uqac.ca/classiques/keynes_john_maynard/theorie_gen_emploi/theorie_emploi_monnaie_1.pdf

الملاحق

الملحق (1): معدل النمو السنوي لحصيلة الزكاة بمختلف أنواعها في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الوحدة: %

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع و الثمار
2003			
2004	346,7	256,5	
2005	49,8	209,8	-95,6
2006	25,0	30,8	4340,1
2007	20,0	-0,8	20,9
2008	-6,7	-15,0	11,8
2009	26,6	59,3	-3,0
2010	5,6	-9,0	-3,9
2011	15,9	45,6	-39,8
2012	19,1	2,6	149,1
2013	-1,2	-2,8	-87,5
2014	-0,4	3,2	914,3
2015	2,1	14,8	2,8

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات مديرية الاوقاف والزكاة والحج والعمرة.

الملحق رقم (2):الدخول الجارية خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2003–2015)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الزراعة	الصناعة غير البترولية	البناء والاشغال العمومية	الاتصال والموصلات	التجارة	الخدمات
2003	515282	355370	401014	390551	552180	169782
2004	580506	390542	458674	512570	607053	183559
2005	581616	420121	505424	645024	668130	205771
2006	641285	444369	610071	730238	728367	226225
2007	708073	463658	732721	808381	863197	247973
2008	727413	519501	869989	830341	1003199	280331
2009	931349	573066	1000055	865215	1160160	321140
2010	1015259	617408	1194114	933708	1283228	323685
2011	1183216	663757	1262567	1074148	1446331	369400
2012	1421693	728613	1411160	1194842	1649970	402877
2013	1640006	765440	1569314	1462802	1870581	412722
2014	1771496	836975	1730198	1556078	2070075	516179
2015	1884400	889380	1901396	2220080	2220080	596200

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الملحق رقم (3):

- **بيانات النموذج القياسي** الوحدة:%

السنوات	معدل نمو اجمالي الزكاة	معدل النمو الاقتصادي
2004	327,4	4,30
2005	112,1	5,90
2006	35,0	1,70
2007	6,7	3,40
2008	-10,7	2,00
2009	43,1	1,60
2010	-4,0	3,60
2011	31,1	2,80
2012	10,8	3,30
2013	-1,0	2,80
2014	1,9	3,80
2015	9,9	3,90

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء ومديرية الاوقاف والزكاة والحج والعمرة.

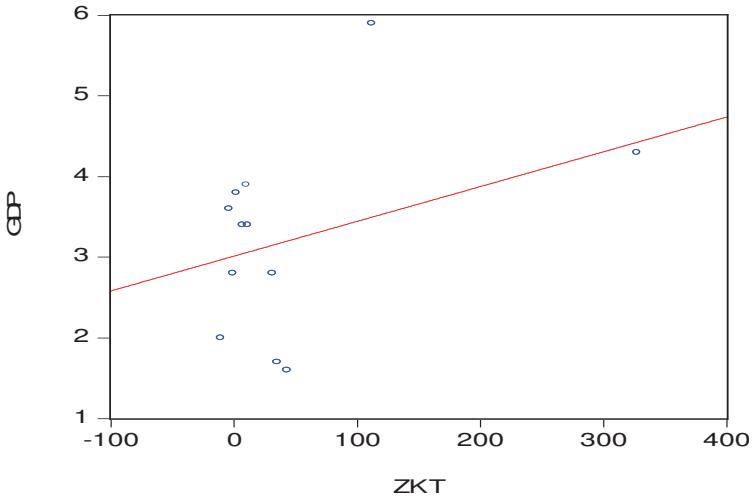
- **نموذج الانحدار الخطي البسيط**

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/04/16 Time: 20:03
Sample: 2004 2015
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZAKAT	0.005259	0.003701	1.420965	0.1858
C	3.020196	0.376516	8.021427	0.0000

R-squared	0.167994	Mean dependent var	3.266681
Adjusted R-squared	0.084793	S.D. dependent var	1.210065
S.E. of regression	1.157626	Akaike info criterion	3.281632
Sum squared resid	13.40098	Schwarz criterion	3.362449
Log likelihood	-17.68979	Hannan-Quinn criter.	3.251710
F-statistic	2.019143	Durbin-Watson stat	2.630086
Prob(F-statistic)	0.185751		

- شكل الانتشار لعلاقة معدل نمو الزكاة بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (2004-2015).



الملحق رقم (4): درجة التأخر المثلى للسلسة (zakat)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.403558	0.0054
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ZAKT)
Method: Least Squares
Date: 06/04/16 Time: 15:05
Sample (adjusted): 2004Q3 2015Q4
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZAKT(-1)	-0.147040	0.033391	-4.403558	0.0001
D(ZAKT(-1))	0.335454	0.111650	3.004498	0.0045
C	1.106101	4.272926	0.258863	0.7970
@TREND("2004Q1")	0.011487	0.138821	0.082744	0.9344

R-squared	0.790807	Mean dependent var	-7.472378
Adjusted R-squared	0.775865	S.D. dependent var	20.59491
S.E. of regression	9.750221	Akaike info criterion	7.475398
Sum squared resid	3992.806	Schwarz criterion	7.634411
Log likelihood	-167.9342	Hannan-Quinn criter.	7.534965
F-statistic	52.92400	Durbin-Watson stat	2.057263
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم (5): درجة التأخر المثلى للسلسة (GDP)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.248451	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/04/16 Time: 15:20
Sample (adjusted): 2004Q2 2015Q4
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.706267	0.134567	-5.248451	0.0000
C	2.150261	0.648806	3.314182	0.0018
@TREND("2004Q1")	0.004461	0.015432	0.289093	0.7739

R-squared	0.394361	Mean dependent var	-0.055319
Adjusted R-squared	0.366832	S.D. dependent var	1.784938
S.E. of regression	1.420308	Akaike info criterion	3.601326
Sum squared resid	88.76010	Schwarz criterion	3.719421
Log likelihood	-81.63117	Hannan-Quinn criter.	3.645766
F-statistic	14.32528	Durbin-Watson stat	1.989707
Prob(F-statistic)	0.000016		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم (6): نماذج السلسلة (ZAKAT).

النموذج السادس

Null Hypothesis: ZAKT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.403558	0.0054
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZAKT(-1)	-0.147040	0.033391	-4.403558	0.0001
D(ZAKT(-1))	0.335454	0.111650	3.004498	0.0045
C	1.106101	4.272926	0.258863	0.7970
@TREND("2004Q1")	0.011487	0.138821	0.082744	0.9344

النموذج الخامس

Null Hypothesis: ZAKT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.601246	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZAKT(-1)	-0.147684	0.032096	-4.601246	0.0000
D(ZAKT(-1))	0.337689	0.107073	3.153834	0.0029
C	1.433408	1.596937	0.897598	0.3744

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

النموذج الرابع

Null Hypothesis: ZAKT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.540912	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZAKT(-1)	-0.139636	0.030751	-4.540912	0.0000
D(ZAKT(-1))	0.339415	0.106819	3.177485	0.0027

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم (7): نماذج السلسلة (GDP).

النوذج الثالث

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.248451	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.706267	0.134567	-5.248451	0.0000
C	2.150261	0.648806	3.314182	0.0018
@TREND("2004Q1")	0.004461	0.015432	0.289093	0.7739

النموذج الثاني

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.400079	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.711834	0.131819	-5.400079	0.0000
C	2.275557	0.477868	4.761898	0.0000

النموذج الأول

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.111286	0.0347
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.144851	0.068608	-2.111286	0.0402

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم (8): العلاقة السببية بين السلسلتين (zakat)و(gdp).

1- السببية عند درجة تأخر: lags=2

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/04/16 Time: 00:07
Sample: 2004Q1 2015Q4
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause ZAKT	46	0.70931	0.4979
ZAKT does not Granger Cause GDP		2.74970	0.0758

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

2- السببية عند درجة تأخر: lags=4

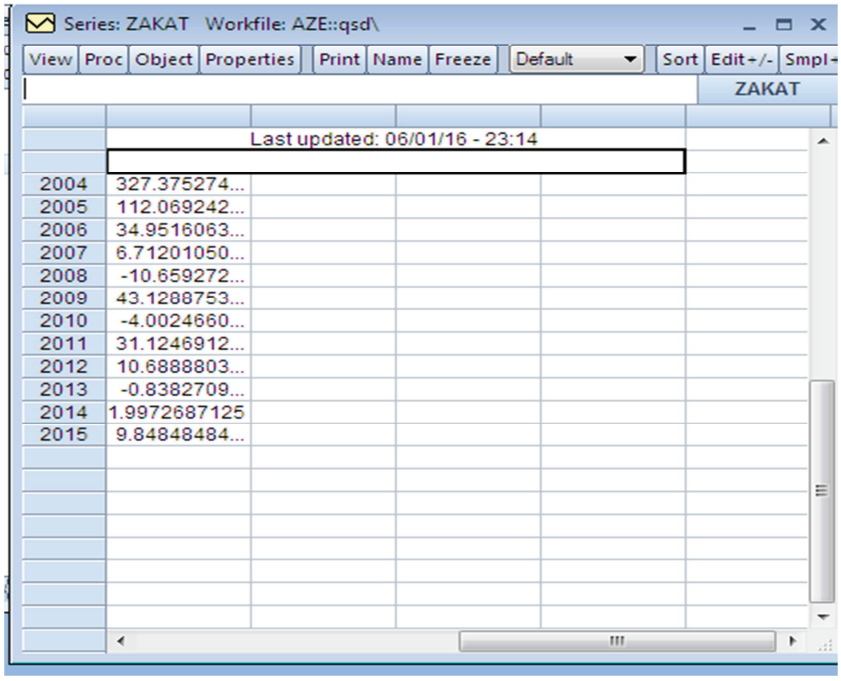
airwise Granger Causality Tests
Date: 06/04/16 Time: 14:39
Sample: 2004Q1 2015Q4
Lags: 4

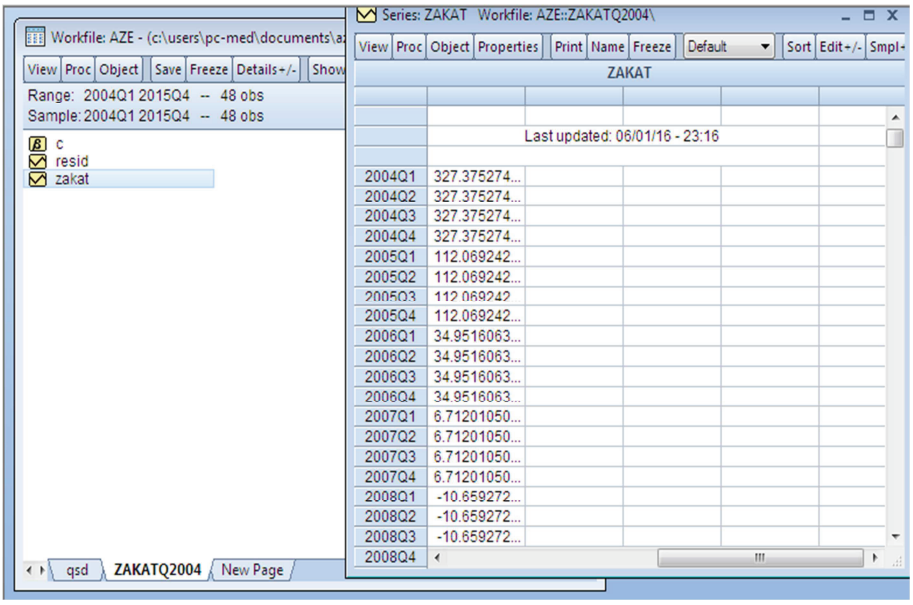
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ZAKT does not Granger Cause GDP	44	4.23386	0.0067
GDP does not Granger Cause ZAKT		0.26693	0.8972

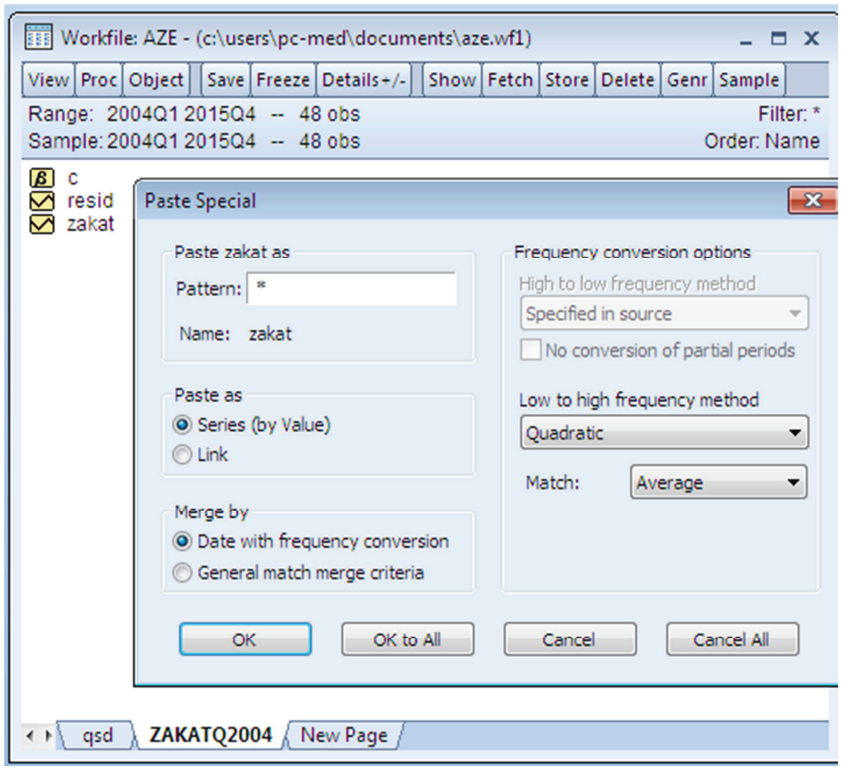
المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

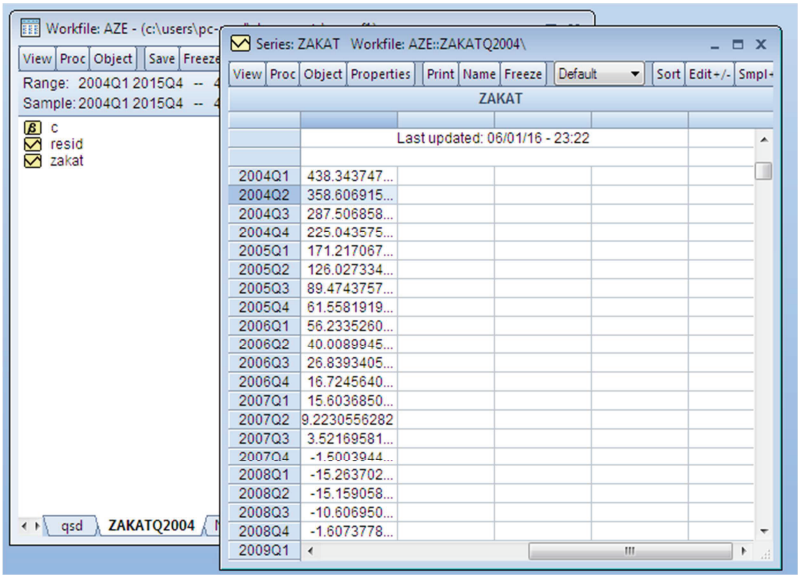
الملحق رقم (9):طريقة تحويل السلاسل الزمنية عن طريق برنامج Eviews9

quadratic–match–average






Workfile: AZE - (c:\users\pc-med\documents\aze.wf1)
View Proc Object Save Freeze Details+/- Show Fetch Store Delete Genr Sample
Range: 2004Q1 2015Q4 -- 48 obs
Filter: *
Sample: 2004Q1 2015Q4 -- 48 obs
Order: Name
c
resid
zakat
Paste Special
Paste zakat as
Pattern: *
Name: zakat
Paste as
Series (by Value)
Link
Merge by
Date with frequency conversion
General match merge criteria
Frequency conversion options
High to low frequency method
Specified in source
No conversion of partial periods
Low to high frequency method
Quadratic
Match: Average
OK
OK to All
Cancel
Cancel All
qsd
ZAKATQ2004
New Page


Series: ZAKAT Workfile: AZE::ZAKATQ2004\
View Proc Object Properties Print Name Freeze Default Sort Edit+/- Smpl+
ZAKAT
Last updated: 06/01/16 - 23:22
2004Q1 438.343747...
2004Q2 358.606915...
2004Q3 287.506858...
2004Q4 225.043575...
2005Q1 171.217067...
2005Q2 126.027334...
2005Q3 89.4743757...
2005Q4 61.5581919...
2006Q1 56.2335260...
2006Q2 40.0089945...
2006Q3 26.8393405...
2006Q4 16.7245640...
2007Q1 15.6036850...
2007Q2 9.2230556282
2007Q3 3.52169581...
2007Q4 -1.5003944...
2008Q1 -15.263702...
2008Q2 -15.159058...
2008Q3 -10.606950...
2008Q4 -1.6073778...
2009Q1

الملحق رقم (10): بيانات الدراسة القياسية (2004_2015).

المشاهدة	gdp%	zakat%	المشاهدة	gdp%	zakat%
2004Q1	7,5	438,334375	2010Q1	2,9	0,82
2004Q2	4,5	358,600625	2010Q2	4,5	-5,82
2004Q3	4,3	287,503125	2010Q3	3,5	-7,32
2004Q4	1,1	225,041875	2010Q4	3,6	-3,68
2005Q1	4,8	171,216875	2011Q1	3,6	26,609375
2005Q2	6,7	126,028125	2011Q2	1,6	31,925625
2005Q3	5,1	89,475625	2011Q3	2,8	33,778125
2005Q4	7,1	61,559375	2011Q4	3,6	32,166875
2006Q1	1,1	56,2325	2012Q1	3,8	17,0996875
2006Q2	1,4	40,0075	2012Q2	4,5	12,5578125
2006Q3	1,5	26,8375	2012Q3	1,8	8,5490625
2006Q4	2,6	16,7225	2012Q4	3,4	5,0734375
2007Q1	4,1	15,6	2013Q1	2,4	1,179375
2007Q2	3,2	9,22	2013Q2	1,3	-0,849375
2007Q3	4,6	3,52	2013Q3	3,8	-1,964375
2007Q4	1,7	-1,5	2013Q4	3,8	-2,165625
2008Q1	2,2	-15,2540625	2014Q1	2,4	-0,05625
2008Q2	2	-15,1484375	2014Q2	5,1	1,01125
2008Q3	2,7	-10,5971875	2014Q3	5,1	2,43375
2008Q4	2,5	-1,6003125	2014Q4	2,5	4,21125
2009Q1	2,5	38,7203125	2015Q1	3,1	6,34375
2009Q2	1,9	45,8571875	2015Q2	3,7	8,83125
2009Q3	0,4	46,6884375	2015Q3	3,9	11,67375
2009Q4	1,7	41,2140625	2015Q4	4,9	14,87125

المصدر: (**gdp**)الديوان الوطني للإحصاء،(**zakat**) مديرية الاوقاف والزكاة والحج العمرة(قيم محولة عن طريق برنامج Eviews9)

الملحق رقم(11):النموذج القياسي المقدر

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 06/04/16 Time: 18:57
Sample: 2004Q1 2015Q4
Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ZAKT	0.006156	0.002265	2.717691	0.0092
C	3.019571	0.238078	12.68312	0.0000

R-squared	0.138348	Mean dependent var	3.308333
Adjusted R-squared	0.119617	S.D. dependent var	1.573157
S.E. of regression	1.476073	Akaike info criterion	3.657422
Sum squared resid	100.2244	Schwarz criterion	3.735388
Log likelihood	-85.77812	Hannan-Quinn criter.	3.686885
F-statistic	7.385844	Durbin-Watson stat	1.460132
Prob(F-statistic)	0.009237		

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم(12): إختبار:B-Godfrey Serial Correlation LM Test **للإرتباط الذاتي للبواقي.**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.496162	Prob. F(2,44)	0.2352
Obs*R-squared	3.056489	Prob. Chi-Square(2)	0.2169

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/04/16 Time: 14:48
Sample: 2004Q1 2015Q4
Included observations: 48
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9

الملحق رقم (13): اختبار ثبات التباين: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.531315	Prob. F(1,45)	0.4698
Obs*R-squared	0.548454	Prob. Chi-Square(1)	0.4590

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/04/16 Time: 14:58
Sample (adjusted): 2004Q2 2015Q4
Included observations: 47 after adjustments

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على برنامجEviews9